

هذا كتاب عبد الغفور



٩٢٠

تملكه العبد الحقير الراجي رحمة ربه القدير
سيد محمد [illegible] جان بن السيد مصطفى

~~٩٢١~~



٩٠١



مولانا جامی
[illegible] و [illegible] [illegible] [illegible]
با [illegible] ۱۱۹۳ از عبد الغفور لاری

قوله الحمد مصدر للمعلوم واللام للجنس او الاستغراق اى كل حمد
من الازل الى الابد من اى حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول
او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه يلايم الاستغراق
كما يلايم الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر بمعنى سپاس و ستايش
قوله لوليه للتحري بجنس الحمد لا يخفى ما فى ترك التصريح باسمه سبحانه
من التعظيم والاجلال وادعاء التعين وان الوهم لا يذهب الى
الجدير بالحمد غيره تع وتعليق الحمد صريحا بما يشعر بالعلية وغرابة
الاسلوب التى تجلب الطباع اليه لكون الجدير لزيدا قوله والصلوة
اى الرحمة وافاضة الخير نازلة من علو جناب الحق سبحانه قوله
على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة وهو فى الشرع عبارة عن انسان
بعثه الله على عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرنا فى الفقرة السابقة
وجه ترك التصريح باسمه عم على ان فيه حسن الموافقة قوله وعلى
آله اى اهل بيته قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار
او جمع صحب بسكون الهاء كنهر وانهار وصحب بكسر الهاء كنمر
وانمار مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا لا يجمع على
افعال قوله المتأدبين بادابه الادب نگاه داشتن حد
٤ هرچيز اى الذى ثبت فيما بينهم التأدب بادابه والانصباغ
بصبغته لغنائهم فى ذاته عم قوله فهذه اى ما سيتلى عليك
قوله فوايد جمع فائدة من الفيد يعنى اى كرفتن و داد بشود از
دانش ومال قوله بحل مشكلات الكافية المشكل من الاشكال
بمعنى الاشتباه وانما سمى الحق الخفى مشكلا لانه مشتبه بالباطل
والتاء

والتاء فى الكافية للمبالغة او النقل والتأنيث باعتبار ان
الكتاب الرسالة قوله العلامة تاؤه للمبالغة ولم يطلق على القديم
مع انه الجدير بذلك لتوهم التأنيث قوله فى المشارق والمغارب
كناية عن جميع الارض كما فى قوله تع رب المشارق والمغارب
وتوجيه الجمع ان للشمس من اول السرطان الى اول الجدى فى كل يوم
مطلعا وهى مائة واثنان وثمانون ثم يعود على مطالعها كذلك وكذا
حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية
عن جميع الارض كما فى قوله تع رب المشرقين ورب المغربين
او التثنية بناء على ارادة مشرقى الذهاب والعود منها ولنحو
الكل وكذا حال المغربين قوله الشيخ خواجه قوله تغمده الله
قال قدس سره فى الحاشية التغمد الستر يعنى ستره الله بما كان
منه بغفرانه اللائق بجنابه اذ الناشى من محض فضل من غير
سابقة عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اى احاطه الله
بغفرانه وجعله شاملا له قال فى التاج التغمد كناه بوشيدن
فلا بد من التجريد اذ لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه
ما ذكرنا كما فى قوله تع اسرى بعبده ليلا قوله واسكن بحبوحة
جنانه بكسر الجيم قال قدس سره فى الحاشية بحبوحة الدار وسطها
وهى من كل شىء وسطه وخياره انتهى يعنى جعل الله خيار جنانه
مسكنا له قوله نظمتها النظم در رشته كشيدن جواهر استعير
لتاليف سايط كلامه المترتبة المعانى المتناسقة الدلالات
على ما يقتضيه سلامة الطبع و فى هذه الاستعارة اشارة
الى ان بساط كلامه كالدرر فى الصفاء والغلاء وانما قال ذلك
ترغيبا للطلبة قوله فى سلك التقرير السلك رشته والتقرير قول

قوله واسكنه بحبوحة جنانه اى وسط جنانه والجنان بكسر الجيم جمع الجنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل
مصلح الدين

قرار دادن والاضافة من باب اضافة المشبه به الى المشبه
قوله وسمط التحرير السمط بكسر السين رشته مرواريد بالشبه
وجزان والتحرير نقش خط بركرفتن والمراد الكتابة والاضافة
كاضافة السلك قوله للولد العزيز العزيز ارجمند وكرامى
وكمياب قوله ضياء الدين كضياء البيت وسراج كالة
ضياء يهتدى به الى الدين قوله عن موجبات التلهف
والتأسف التلهف دريغ خوردن واندوه كنى ستدن
التأسف دريغ ودرد خوردن قوله لانه لهذا الجمع والتأليف
كالعلة الغائية اى لانه فى السبب والبعث لهذا التأليف
كالعلة الغائية التى يكون باعثة فيكون نسبة الفوايد اليه
من قبيل النسبة الى الباعث المتحرك قوله وما توفيقى الا بالله
التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب قوله وهو حسبى
الحسب بسنده بودن وخى سد كردن قوله ونعم الوكيل
الوكيل انكى كارى توى كرازند والجملة عطف على الجملة وهو
حسبى والمخصوص محذوف او عطف على حسبى لتضمنه معنى
الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم قوله هضما لنفسه تخييل ان
كتابه ٤ اى ترك ذلك الجعل كسرا لنفسه وذلك الكسر تخييل ان
كتابه من حيث صنعه لا من حيث اشتماله على المسائل ليس فى مرتبة
كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك مخالفتهم فانهم انما يستحقون
جعله جزءا فى ماهو فى شانه وماهو فى مرتبة كتبهم لكن يقع
توهم ترك الامتثال بالحديث الدائر على الالسن وهو ان كل
امر ذى بال لم يبداء فيه بحمده فهو اجذم اى اقطع لا يتم فدفعه
بقوله ولا يلزم وحاصله ان المأمور به التلفظ سواء كان معه

الكتابة

الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثانى قوله وبداء
بتعريف الكلمة والكلام وبداء بتقسيمهما ايضا لانه من تتمة
تعريفهما او لتحصيل الاقسام المبحوث عنها من حيث انها منسوبة
اليها قوله لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما اى عن الاحوال
منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء انتسبت
لا نفسهما او لاقسامهما من حيث انها اقسامهما وفيه اشارة
الى انهما موضوع النحو ردا على من قال موضوعه الكلمة والكلام لعدم
اختصاص البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا
الى الاخر تكلف قوله فمتى لم يعرفا اى لم يتصورا لم يصح البحث
عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما ولما
ثبت وجود تصورهما عرفا ليحصل ما هو الواجب حصل ان قيد
الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شئ على تصوره
اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المعلم المفكر لا بالقياس الى
المتعلم اذ قبل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف
يشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب
لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فانه
فاذن التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس
الى المخاطب زيادة المعرفة قوله وقدم الكلمة لكونها افرادها
جزءا من افراده الخ اى سواء نظر الى افرادهما او الى مفهومهما
وجد جهة التقديم فى جانب الكلمة ولا يخفى ان التقدم بحسب
الوجود الخارجى اذا قدم فى الكتابة توافقت فى التقديم

في التقدم الوجودات الاربعة اعني الكتبي واللفظي والذهني
والخارجي وان المتقدم بحسب الوجود الذهني اذا قدم في الكتابة قوله
توافقت في التقدم الوجودات ماعدا الخارجي قيل هي والكلام
مشتقان من الكلم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في
احد المدلولات الثلثة واشتركا في جميع الحروف الاصلية مرتبا
او غير مرتب او اشتركا في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب
ما بقي في المخرج كنعق ونهق وقد اشار الى بعد هذا الاشتقاق
بقوله قيل وذلك لان التأثير المناسب لان يشبه بالجرح تأثير
يصحبه بحدة الالم ولا يخفى ان هذا مناسبة بعيدة عن
الفهم غير لازمة مع ان المناسب ان يقال تأثيرا نفسهما بقرع
الاسماع ونقش الصور في الاذهان وما يترتب عليهما
من الافعال والانفعالات على اي وجه كانت من مستتبعات
القوة التي هي مدلول الكاف واللام والميم فان تعالمهما كليهما لا تخلو
عن قوة وشدة فالكلمة والكلام والكلم متساوية الاقدام
في ان تأثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف قوله وهو
الجرح الجرح بفتح الجيم خسته كردن قوله وقد عبر بعض الشعراء
يعني ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة قوله جراحات السنان جمع
جراحة بكسر الجيم خستكي السنان سر نيزه وعصا و نيزه هر چيز
المقيام فواهم انده قوله جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل قوله
الا فيما فوق الاثنين بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
فانه لو كان جمعا لوجب التأنيث وبدليل انه ليس من اوزان الجمع

قوله

قوله وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب
قوله والكلم الطيب مأول ببعض الكلم فان الصاعد الى محل الغرض
ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث مجازا ان
يعبر عنها ببعض الكلم فتأويله كتأويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان
رحمة الله قريب من المحسنين قوله واللام فيها للجنس هذا الوجه
هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد
المنزعج للمعنى اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة
لام العهد الخارجي ولا بيان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق
والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة
قوله والتاء للوحدة ولقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا
عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظ الى اللفظ وقال الوحدة عند
غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة
كما تجرد في مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة حتى يمتنع
التجريد بدليل كلمتين وثمرتين قوله ولا منافاة بينهما هذا جواب
على تقدير التنزل وسلم ما منعناه قوله لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك فيه نظر لان
هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء فانها فردية
لا جنسية ويمكن ان يجاب عنه بان الكلمة اللغوية اذا خصت بما
هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة
جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى
الكلم كنسبة ثمرة الى ثمر قوله والواحد بالجنسية يعني ان بين الجنس

والوحدة تصادقا فيجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد
وصفا له وان يعكس قوله اللفظ في اللغة الرمي ودمي شيء
من الفم والتكلم قوله ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ
الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة
في الملفوظ به وهو المراد هنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال
يلزم على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول
المراد باللفظ لفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه
مبني على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ
به حقيقة او حكما قوله ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب
باسم السبب او من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق
وليس فيه مؤنة تعدد النقل قوله او بعد جعله بمعنى الملفوظ
فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز
ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم
ابتداء او بواسطة قوله الى ما يتلفظ به التلفظ كفعل والبا
للتعدية وليس فيه دور لان التلفظ منشعبة اللفظ اللغوي
الذي هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم
انهم اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلمة اولا فمن ذهب
الى الثاني اشكل عليه صدق تعريفهما وقد اجيب عنه بما ذكرنا
من تحقيق معنى التلفظ وفيه بحث لان ظاهر قوله او حكما يدخلها
قوله في الانسان انما يتدبه تقريبا لتصوير اللفظ في الفم قوله او حكما
اي تلفظا حكميا وذلك فيما يشارك الملفوظ به في الاحوال

قوله مهملا كان او موضوعا قال قدس سره في الحاشية انما قال
موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان
مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل
والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى قوله قبل
ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد به معنى فالمستعمل في عباراتهم
بمعنى ما يصح استعماله او من قبيل تسمية العام باسم الخاص قوله
او مركبا قيل انما يصح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه في الاصل
مصدر قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم من الحرف
ولا ادري ما الذي حمله على هذا القول قال المص في الايضاح ان المستتر هو
المحذوف لكن غير المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان
عن حذف الفاعل قوله ولم يوضع له لفظ خاص به فلما لا يكون
مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا
مثل هو وانت كناية عنه فهو عارية قوله واجروا عليه احكام
اللفظ عطف على قوله ليس والمراد باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه
وتأكيده وبدلال والابدال عنه وكونه ذا حال الى غير ذلك قوله
والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ
به الانسان قوله وكلمات الله داخلة فيه اي في اللفظ بمقتضى
هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت
بالقياس اليه سبحانه لا يصدق ولان من شانه ان يتلفظ بها الانسان
او لانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات
الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان

الظاهر انه عطف على قوله عبروا عنه

مغاير بالشخص للمتكلم به الحق فكيف يصح صدق ما ذكر عليهما الا بالقول
هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند الادباء فان اختلاف المحل
عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه
اذا ثبت ان كلمات الله تع قيامابه وهو يخالف ما عليه المحققون
او بعض بما في علمه من الكلمات او بما يظهر في غير الانسان قوله
والنصب جمع نصبة وهي ما نصب لتعيين مسافة او طريق قوله غير
داخلة في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف ولما لم يدخل فيه
لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا
ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل
اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر
الفصل جنسا والجنس فصلا قوله لانه لم يقصد الوحدة اما لان
مثل عبد الله علما داخل في الكلمة عنده خارج عنها عند من قال
لعطه واما لما سياتي قوله لعدم الاشتقاق ومطابقة الخبر للمبتداء
مشروطة بثلثة شروط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى الضمير
الراجع الى المبتداء وعدم تساوي التذكير والتانيث كجريح
قد انتفت هنا الثلثة باسرها قوله الوضع في اللغة جعل الشيء
في حيز مكان الواضع بتعيينه بجعل المعنى حيز اللفظ قوله
تخصيص شيء ملحوظا بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات والمركبات
بشيء سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الوضع
الحرف لان الحرف الاول لم يقصد جعله بل قصد المعنى به تنوهم
انه مجعول له ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصود خرج عنه

وضع

وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في
كليهما وان كانت داخلة على المقصود عليه خرج وضع المشترك لعدم انحصاره
في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما والحاصل ان الجزء السلبي الذي يفيده
التخصيص لا يوجد في كل وضع قلنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزئه
السلبي وبان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع
في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الازمنة المترتبة
للاوضاع الا المجعول الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافي لا حقيقي
وبان معنى كل من المترادفين من حيث انه من افراد ذلك المرادف لا يوجد
في الاخر وان للمشترك عن كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد ومما ذكرنا
يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا قوله
بحيث اي حال كون ذلك الشيء المخصص ملابسا لتلك الحيثية التي هي مضمون
الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب قوله متى اطلق
وسمع واحس غير السمع وفيه تنبيه على قسمي الموضوع اللفظ وغيره
كالدوال الاربع والاظهر ان يقال متى احس ان قلت الكلية غير
صادقة لا يبعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يبعد كل البعد ان
يقال هذا الانضمام كونه مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في
في ان التخصيص علاقة بها تثبت الدلالة ومن المعلوم انه لا بد في الدلالة
من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس وعلم ذلك التخصيص
قوله فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم قصد الالتفات فلا يرد
شبهة تحصيل الحاصل قوله يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل
لانه باعتبار دلالته على النسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة

لمعنى الحرف يكفى وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسماء
الاشارة والجواب عنها كالجواب عن الحرف قوله واجيب ولا يجاب
بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه لوحظ حالة وضعه ولا
شبهة في تحققه قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلق الى اشارة
الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس غاية له قوله ولا يبعد ان يقال يعنى
انه لا حاجة الى البعد فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال في المقاصد
والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة قوله المعنى ما يقصد بشئ
ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كان بحسب الوضع اولا فدخل فيه
المطابق والتضمن والالتزامى وغيرها كما اذا سعلت واردت به
خصومة وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشئ قوله اسم مكان من
مصدر للمعلوم او المجهول قوله او مصدر ميمى للمعلوم او المجهول قوله
يعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر نقل اليه فيرتفع مؤنة النقل قوله
او مخفف معنى تخفيفا غير قياسى والذى جرى على هذا الاحتمال بعد منع
لفظا الميل الى جانب المعنى واستعمال المشدد بمعنى المخفف فيقال معنى
الكلام ومعنيه واحد قوله فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده حتى
يكون المراد تخصيص شئ بدون الشرطية ايضا لانها قيد مقيس الى الشئ
المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يعود معنى الوضع لان
تخصيص شئ بمعنى اى بما يقصد بذلك الشئ هو الوضع وانما قيد
بالتجريد فذلك لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاشتماله عليه
لا لانه لا حاجة اليه كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى
الصوغ مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد في امثاله

وفيه

وفيه كشف الاحتواء بكلام جزئى الوضع على ان ذكر الوضع للفظ
مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا له صوغ فلا فائدة في ذكره الا ليتعلق به
قوله لمعنى قوله والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل
فقط كما يدل عليه الدليل وذلك ان يجعل الطبع في مقابلة الوضع قوله
وبقيت حروف الهجاء اى حروف تعدد باساميها كالف با تا ثا ذ في
حروف المبانى المقابلة بحروف المعانى قوله فان قلت قد وضع الحرف الالفاظ
فيه انما من عموم معنى المعنى قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا
اى في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة قوله الى
الفاظ مخصوصة اى متشخصة من حيث انها متشخصة سواء كانت
في انفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه على ذلك الحيثية
ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقض
الثانى فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة قوله فليس هناك اى
في رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة قوله ما لا يدل جزء لفظه
من حيث انه جزء لفظه لمعنى حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انسان مفرد
لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمى وجزؤه بهذا الاعتبار
لا يدل على جزء ذلك المعنى قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع له وذلك
لانك اذا عبرت عن شئ بما فيه معنى الوضعية وعلقت به معنى مصدر
اما في صيغة فعل وغيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف
بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وانما قال يوهم مع ان
القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد هنا قوله كما في تركب
في مثل قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشارفة فكذا في المفرد قوله

قوله صيغة اى بصيغة المضى [illegible]

ومعناه ح مالا يدل جزؤه من حيث انه لا يدل جزؤه على جزء
معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضى ان الافراد صفة اللفظ عند
المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد فى
عرف النحاة صفة اللفظ بالذات وبالعرض للمعنى قوله وكان النكتة
فى التنبيه وكان النكتة ايضا فى تقديم الوضع على الافراد او كانه
الوضع
لاحسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها وهو
قوله فعلى انه حال من المستكن فى وضع انه قلت لو كان حالا منه لكان يجنبه
عن
كما فى ضربت قائما زيدا قلنا لا نم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم جوز
مرتبة الحال وهى التأخير عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك اذا لم
يكن قرينة دالة على تعيين ذى الحال وقد تحققت هنا لان الافراد
صفة اللفظ بالذات واذا تغير المعنى على تقدير جعله حالا عما يليه
ولا خفاء فى ان افراد المعنى يؤول الى افراد اللفظ قوله او من المعنى تبع
الشارحين فى تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط ما سنذكره لا يقال
لو كان حالا منه لقدم عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن
صاحب الحال مجرورا فان تقديمها عليه مطلقا ممتنع عند اكثر البصريين
كما يفهم من كلام المص فى الايضاح قوله فانه مفعول للفعل واللام واسطة
فى كونه مفعولا ومعمولا له فاتحد عامل الحال وصاحبها قوله لاخراج
المركبات لان المركبات الفاظا موضوعة بالوضع النوعى كما اشرنا اليه
قوله
فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان لام التعريف والتنوين
من حروف المعانى اتفاقا واما تاء التأنيث المتحركة والفاه وياء النسبة وعلامة
التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فذهب الشيخ الرضى وجماعة الى انها من
حروف المعانى وذهب جماعة الى انها من حروف المبانى وجعلوا المجموع الصيغة

دالا

٨

دالا على المعنى المقصود لان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبة
الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سين استفعل والمطاوعة الى نون
انفعل قوله واعرب باعراب واحد كان المراد بالاعراب معنى يشمل الحركة
الاعرابية والحاصل انه لم يعتبر لكل من الجزئين حالة اللائق فان الحرف
الاخير فى قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو قائم فجعل
المجموع ككلمة واحدة فاعرب اعرابها ولا يخفى ان هذا ظ فى قائمة وبصرى
وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب
فى الاول ليس الا الجزء الثانى وفى الثانى الجزء الاول وكذا فى الاخيرين فان
علامة التثنية والجمع فيهما اعراب ما قبله وفيه تأمل قوله مع انه معرب
باعرابين ان قلت ما يوجد الاعرابين لكلمة واحدة وتعدد الاعراب
ليس الا لتعدد المقتضى ولا تعدد للمقتضى فى كلمة واحدة فى اطلاق واحد
قلنا قد يعتبر فى الاعلام الاحوال التى يقتضيها الوضع السابق
وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال صاحب اللباب ان اعراب احد
محكى كما فى تأبط شرا ولما كان الاخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه
فى الجزء الفارغ كما اظهر اعراب ما بعد غير فى الاستثناء فى الغير فليس لعبد
على الاعراب واحد قوله ولا يخفى الخ اعلم ان الغرض من علم النحو
معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب
المعنى لا يلايم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجرى فى كل ما بعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فى ما اعرب باعراب كلمة واحدة
قوله فانه لا يقال له لفظة واحدة هكذا قالوا وفيه انه ان اريد باللفظ
ادنى ما ينطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل فى التعريف الا نذر
من الكلمات وان اريد ما له نوع وحدة لم يخرج عنه مثل عبد الله علما وانه ايضا

ساف
اللفظة

خصوص وحدة فلا بد للفظة عليه ان قلت اللفظة للمرة والمفهوم
منها ما تكلم به دفعة قلنا لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علماً دفعة
بل يجب ان يتكلم به كذلك الا ان يقال المراد بالمرة ما تكلم به مرة وليس فيه
ما يصح ان يتكلم به مرتين فخرج عنها عبد الله علماً لاشتماله على كلمتين يصح
ان يتكلم بهما مرتين قوله دبق مثل قائمة وبصري الى قوله داخلا اي
مسامحة ومجازاً قوله لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء
آخر وهي ثلاثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبعية
ان كانت بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية
ان كانت بغير ذلك قوله كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار
انما قيد به اذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالته
او لم يدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللافظ نعلم حينئذ
بالمشاهدة لا من اللفظ قوله اي منقسمة الى هذه الاقسام الستة
فخل في تثليث القسمة تباين احوال الاقسام واختلافهما مادة
وصورة للكلام قوله منحصرة يفهم من السكوت في معرض بيان الاقسام
ويتعلق به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلي وتوجيهه انه في قوة تقسيمين
كل منهما دائر بين النفي والاثبات كما يرشدك الدليل وان ابيت عن انه
عقلي فالظاهر انه قطعي اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات تحصله سوى ما
اخرجه التقسيمات قوله اما من صفتها قبل التقدير هكذا الان حالها
او دلالتها او لانها اما ذات دلالة ولا يخفى ان تقدير الشرح مما يقبله
الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال والدلالة فلا يناسب مقام تقسيم
الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم وفعل ويستدعي عدم
صحة الحصر على بناء الاول وعدم صحة الحمل بناء على الثاني لان حال الكلمة

على وجود اللافظ

دليل الاول　او لان دلالتها　او لان حالها

لا تنحصر

لا تنحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها
مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما نشأت من الثاني فالاليق
التأويل فيه دون الاول واما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة
ان وكذا جعل ان يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير في هذا
المقام مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تأويل المصدر ولو وضع هناك
المصدر بدله احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس في معنى
المصدر حقيقة ولا يخلو عن خرش قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة
اخرى او مركب اليها قوله الثاني الحرف استيناف لانه لما قال اما كذا
او كذا كان سائلاً قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول
اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستينافية ولكان نعطف اولاً
ثم نجعل المجموع جواباً وكذا الحال في قوله الثاني الاسم الاول الفعل
قوله لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اي طرفه قوله اي جانب
مقابل للاسم والفعل لم يقل او في جانب من الكلام لانه قد يقع جزءاً له
نحو زيد لا حجر قوله ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه في الفهم عنها لما
اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عن حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة
بحسب التحقيق كضرب مصدراً وما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم
كضارب امس وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون فهمها عن كلمة
كما اذا اتفق مع فهم ضارب الزمان قوله مأخوذ من السمو اي سمي اسماً
لكونه مأخوذاً منه واصله سمو بحركات السين حذفت الواو ثم نقل
حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتى بهمزة الوصل لئلا
يلزم الابتداء بالساكن قوله لاستعلائه على اخويه ولانه لو رفع المسمى

اي الثاني الحرف
جوابا واحدا بخلاف الاول فانه جوابان
اي حذف الحركة

قوله وقيل من الاسم ورفعه لاشتقاق سمى وجمعه على اسماء فانه لو كان
كما قيل الكماة فعله وسم وجمعه اوساما وارتكاب القلب بعيد قوله
لتضمن الفعل فيكون تسمية الدال باسم المدلول قال وقد علم الواو
للاعتراض ليتنبه من لا يجد به الاشارة او للعطف على انحصرت لانها
او للعطف على العلم بالانحصار الذى افاده الدليل اى علم انحصار الكلمة
وقد علم بذلك بوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل ان تكون الواو للحال
قوله بذلك الباء للاستعانة وضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة
التمكن فى الذهن وكمال انكشافه واختار ذلك دون هذا اشارة الى
استحقاق التعظيم بجودته قال حد كل واحد منها اضافة الحد الى الكل
بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه
يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره فى بحث الاضافة من انه لا يلزم
فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى
هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن فى قوله منها للتبعيض
والجار والمجرور صفة لقوله واحد قوله وليس المراد بالحد ههنا اى فى هذا الفن
فان الحد عند الادباء هو المعرف الجامع المانع او فى هذا المقام لان المركب
من ما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم
قوله ولله دره المص الدر فى اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد
به الخير مجازا فيقال فى الذم لا در دره اى لا كثر خيره وفى المدح لله دره
وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوا الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره
لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن
ام ربيته كاملا فى العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية قال
الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل اخر من الكلام قوله فى اللغة ما يتكلم به

ثم

ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كما اعطى عطاء مع انه
فى الاصل ما يعطى قوله لفظا تضمن تضمن الكل لجزئيه قوله اى يكون كل واحد
منهما فى ضمنه فان التثنية اختصار العطف فكانه قال الكلمة والكلمة
قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التأويل لان المتضمن بالكسر مجموع
الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى التأويل بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد
من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبنى على جعل الهيئة جزء الكلام
ويلزم ح ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يجعل جزء له
كما فى الشرح احتيج الى التأويل قوله فلا يلزم اتحادهما فيما اذا تركب الكلام من
كلمتين فقط قوله اى تضمنا حاصلا بسبب الاسناد ويجوز ان يكون الباء
للالصاق اى تضمنا ملتصقا بالاسناد قوله والاسناد نسبة احدى
الكلمتين اى ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين قوله
حقيقة او حكما الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعه لا يقال
يخرج عنه الاسناد الذى فى الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء على انه
للص ودعمهم ولذا قالوا ان الاسناد الذى من خواص الاسم وقال ولا يتاتى
ذلك الا فى اسمين او فعل واسم ولو جعل الرابطة بين الشرط والجزاء
كما حققه السيد قدس سره يخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير عن طرفى
الشرطية بمفرد والدليل على ان الرابطة بينهما صدق قولك ان ضربتنى
ضربتك وان لم يوجد منك الضرب الى المخاطب قوله بحيث يفيد المخاطب
اى من شانه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها
اى لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطية ونسبة الى القصور
فى باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل
ايضا اسناد الجملة التى علم مضمونها المخاطب قوله خرجت المهملات

الصرفة اما المركب من الكلمتين ومهمل فلم يخرج قوله سواء كانت خبرية
اى محكية بها عن الواقع قوله انشائية اى غير محكية بها عن الواقع قوله
فى حكم الكلمة المفردة لان النسبة فى تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير
عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد قوله اعنى قائم الاب اوذا
قوله فانه فى حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها
حتى لا يحتاج الى هذا التأويل كما حققه السيد الشريف قدس سره من
ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل هى تحضر بانفسها لا بدوال
فى ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت فليست بالوضع لثبوتها
فى الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يقدم عليه
من له مسكة فى مباحث الالفاظ فان قلت اذا لم يكن الالفاظ
موضوعة لانفسها لم يكن اسما فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق
التنوين لها قلنا ان الالفاظ لما كانت فى تأويل الاسم المفرد قبلت
احكامه وخواصه او ان الاخبار عنها ولحوق التنوين لها من
الخواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان فى غير الاسم اذا كان
ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم يكن كذلك فجاز الاخبار
عنه ولحوق التنوين له والالفاظ كلها متساوية الاقدام فى ذلك مثلا
تقول فى حرف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل قوله اعلم ان كلام
المصنف فى ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام لا يخفى انه يلزم عليه
ادخال بتحقيق افراد من كلام فى هذا التركيب قوله اضبار او
او جملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتأكيد
او شرطا فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما على التحقيق فليس شىء
من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق
عليها

عليها لان الاسناد فيها وسيلة لما هو المقصود لذاته قال وذلك اى الكلام
اشار بذلك الى الكلام لا الى التعريف او الى التضمن او الى الاسناد كما قيل لان
الكلام مسبوق بالكلام ولبعده ولان قوله لا يتأتى اشارة الى تقسيم الكلام
بعد تعريفه كما ان قوله وهى اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها
وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب العقلى من
الاثنين يرتقى الى ستة قوله الا فى اسمين حقيقة او حكما وذلك من قبيل
تحقق العام فى ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم
هذا القسم لاستحقاق جزئية التقديم قوله او فى ضمن اسم الخ انما قدم
الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم
واما تقديم الفعل على الاسم كما فى بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع
لتقدم الفعل على الفاعل قوله تقديرا دعوى النقول الى الانشاء قبل التقدير
او بعده قوله اى كلمة والا دخل فى التعريف المركب والدوال الاربع
والقرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة قوله كائن فى نفسه بجعل
جعل صفة لمعنى سواء رجع ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعل
ظرفا لغوا لدل او حالا من ضميره حتى يكون معناه على الاول ما دل بنفسه
او فى حد ذاته وعلى الثانى ما دل حال كونه معتبرا فى حد ذاته لان فى جعل
فى معنى الثانى خلاف المذهب المختار ومجازا غير مشهور فى التعريف
وان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ فى حد ذاته بل هى ثابتة له
بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعانى مبنية على قصور فى دلالة
الحرف ولا قصور الا فى معناه لاحتياجه تصورا والتفاتا الى الغير
وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت
حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصور فى الدلالة فان كثيرا

من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في تفهيمها
الى ضميمة كتقديم المرجع في ضمير الغايب والخطاب والتكلم في ضميري
المخاطب والمتكلم والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف
فهم المسمى على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة كما
لا يستلزم ذلك التصور توقفه على القابل والفاعل قوله ما دل على معنى
باعتبار في نفسه اى ملحوظا في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابله قوله
كقولك الدار في نفسها اى الدار الملحوظة في حد ذاتها وملحوظة في حد
ذاتها او ينتسب اليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج
عنها من كونها في وسط البلد او قريبة من بيت الفلان اعترض
عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم
على معنى في نفسه ولا يقال في مقابله قيمة الدار في نفسها كذا بل يقال
لا في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بانه ليس مقصوده ان يؤدى في في
الموضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا
في غيره معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان ينسب الى الغير بغ
مع كونه منشأ لحكمها وكذا حكمها بل الفصل في التشبيه بينهما باعتبار الخارج
تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتاز قوله كما ان في الخارج موجود
كما ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك
الموجود في الذهن قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون وفيه
تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر منه وجه اخر لاستعمال لفظة في وهو
انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض القايم بالجوهر التابع
له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة
في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى
انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم

شابه

لعمره

بغيره قوله والة لملاحظة غيره بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق اى البصرة
قوله فلا يصح الشىء منهما اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات
بديهة قوله ملحوظا في ذاته نعلق لقوله مستقلا بالمفهومية قوله من غير حاجة
الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذى لا يتصور الابتداء بدونه وهو شىء
ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات
بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هنا بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات
فانه لا بد ح من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى لتدل عليه قوله لا حاجة
في الدلالة عليه من دلالة على كذا قوله وهذا هو المراد بقولهم الى يعنى ان ليس
مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة انه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الحدث
ويدخل الحرف فيه بل معناه اذا انقلت وحدها الى ذهن السامع انتقل
معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا انتقل انتقل بما فيه فلا اقيل
ان المعنى في نفس الكلمة وما يقال من ان للحرف معنى كائنا في غيره فمعناه انه
اذا انتقل وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى فكان قالب الحرف
كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل انه في غيره اذ به يظهر قوله من حيث
هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو هو وهو معنى قائم بالسير بالقياس
الى البصرة قوله وجعل اله التعرف حالهما اى لتعرف نفسه لا من حيث هو هو
بل من حيث انه حال للطرفين من منسوبا بينهما قوله كان معنى غير مستقل
بالمفهومية اى معنى ملتفتا بالتبع قوله لا يمكن ان يتعقل الا بذكر اي
لا يمكن ان يتعقل السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين
لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور
الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا

لكونه مكتفيا ملتفتاً بالذات ولعموم وضع من فان ما كان وضعه
عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات
كتقدم المرجع في ضمير الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم
الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة الضمايم قوله
ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته لانها لا تستعمل الا في
الجزئيات ونعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة له
مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما
قيل لانها حصص المفهوم الابتداء ولو حظت تبعا واثبات الافراد له
مما لا شاهد عليه والظاهر ايضا انها يجوز ان يلاحظ قصدا لكن
لا يكون ح معنى حرفيا قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء حرهما
بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه بائن عن الالتفات اليه قصدا قوله
واذا عرفت هذا علمت وعلمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعاني
او في كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية قوله ظاهره في معنى الاخير
اي كون المعنى ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ما هو
المشهور وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه قوله
فارجاع الضمير الى المعنى اي لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما
كما في عبارة هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها الخ قوله لان معانيها د
مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار فيه
عن فوق وتحت وقدام وخلف او الاخبار معها انها لازمة للظرف
لانا نقول المفهوم المستقل تقتضي صحة الحكم عليه او به اذا اخذ في
حد ذاته ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه او به بما يعرضه
سواء كان ذلك العارض جزء المدلول ما بين عليه كتى او خارجا عنه

كالظروف

كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني
قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها الخ يعني ان العادة جرت بان
يستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية
من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا في مطلق وان
يستفاد الخصوصية من ضمه مع ضميمة والا يصح الاخبار عنه كما يصح
الاخبار عن ابتداء سير البصرة وفيه تأمل قوله باعتبار معناه التضمني
يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج
الى خروجه بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان
المعنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج
الى ان يخرج بقوله غير مقترن قوله باحد الازمنة الثلثة يعني زمانا
انت فيه وزمانا قبله وبعده وشهرة امرها كفت مؤنة التفسير مؤنة كم
قوله وهو صفة بعد صفة للمعنى او حال عنه وهو بعيد قوله والمراد بعدم
الاقتران اي المراد بعدم الاقتران المعنى المستقل ان يكون ذلك العدم
بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع
وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه زيد ويشكر علمين لان معناهما هما
العلمي غير مقترن باحد الازمنة الثلثة في الفهم عنهما بحسب الوضع
الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان معانيها
المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترنة باحد الازمنة
في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي
او جاء مجرود كما سيظهر وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
لان معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول

الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك
المعاني الانشائية غير مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الاول
ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان اقتران المعنى المستقل خرجت عنه
تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس الا ما تعاريه صيغة
الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن ولك ان تقول المراد بعدم الاقتران
عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه نزيد ويشكل
عليه لانهما بحسب الوضع العلمي غير مقترن باحد الازمنة ودخل ايضا
اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء معنى الفعلية وح يكون الحكم
باسميتها بحسب الوضع السابق على التغليب فانها بحسب هذا الوضع
قد تكون مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان بناء ان
لا وضع لها بازاء معاني الانشائية ولما كان القول بان لا وضع
لاسماء الافعال في المعاني الفعلية وللافعال المنسلخة في المعاني الانشائية
بعيدا غير مرضي للمص كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق
ولهذا لم يجب ايضا عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر
التي لوحظت مع الافعال وبانها موضوعة للافعال الاصطلاحية
لا لمعانيها قال الشيخ الرضي الغرض الح اي الحاصل للمص رحمه بقوله
صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت **قوله** فدخل فيه اسماء
الافعال التي حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال مخالفتها
للافعال صيغة وقبولا لما لم يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف
وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا **قوله** نحو رويد
فانه قد يستعمل مصدرا نحو رويد زيد وهو مصغر ارواد
مصدر ارود اي رفق تصغير ترخيم اي ارفق رفقا ولو كان
صغيرا قليلا **قوله** او غير صريح اي لم يثبت استعماله مصدرا

و انشبه كم

لكنه يشبه ان يكون مصدرا في الاصل لانه قام به دليل على كونها منقولة
الى معاني الافعال عن اصل ويشبه ان يكون اصلها المصادر لمناسبة بينهما
وزنا ولالحاقها باخواتها نحو رويد زيد **قوله** على وزن قوقاة واصل
هيهات هيهة كقوقية قال قدس سره الدجاجة تقوقي اي يصيح
قوقاة وقيقاء على فعلال وفعلال وفعلال **قوله** نحو امامك زيدا
اي تقدم وعليك زيدا اي الزمه **قوله** فانه على تقدير اشتراكه وهو
الراجح على ما قيل مر انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس
قال وح خواصه خبر مقدم للاهتمام به او للقصر ومبتداء كما
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا ولا يبعد ان يقال
يفهم ح ان المذكور اقل من المتروك **قوله** منها بصيغة جمع الكثرة
على كثرتها التي تتجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من الثلثين **قوله**
ومن التبعيضية بقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرده كانت
ابتدائية او اتصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس او من الناس
لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لما كان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه
مع انه لا يصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نم
لزوم ذلك ولئن سلم فلا نم ان اقل مرتبة عشرة اذ لا فرق
بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم
كل منهما مقام الاخر فذلك مجاز غير عزيز **قوله** وخاصة الشيء
ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسيره لما يتضمنه يختص من جزئيه
السلبي وانما لم يقل ما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره اشارة
الى المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باحده فيه ولم يتعرض لشيء
عن كون التعريف باعم بان يصدق على الفعل لان المقصود امتيازها
او يختص به

عن بعض ما عداها وهو الجنس والعرض العام وكله ان تخصص
لفظة ما بالخارج المحمول بشهادة المثال ولا يخفى ان الخاصة لو كانت
بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر واطباق الشراح عليه ولو يؤيده لفظ
الحد اى خواصه كل واحد منها كما عد المذكورات منها من قبل المسامحة
المشهورة وهي ذكر المبتدأ وارادة المشتق قال دخول اللام اى اللام باعتبار
دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك
بحسب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بها وبقرينتها قوله اى لام التعريف
احتراز عن لام الامر ولام الابتداء فكان اللام فيها بدل المضاف اليه
او للعهد الخارجي او للذهني والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ
فيه قوله كما شاملا للميم في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملا ايضا او لانه يعبر ايضا بعوضه بدخول ال م
لحرف النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان
العامل للنداء ليس الا بعض الاسماء قوله في مثل قوله عم في جواب حميري قال
أمن امبر امصيام في امسفر قوله لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض اللغات
ولجواز ان يقول ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف قوله
وفي اختياره اى في ضمن اختيار اللام على الالف واللام هذه الاشارة
قوله هي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير ودليله حرف
الساكن وكذا دليل نقيضه فيتوافق النقيضان في الدال ويتوافق
دليلاهما قوله زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها في الكل
مكسورة في سائر المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها
قوله الى انها ال كهل وايضا لو لم يكن كهل كان المناسب كسر الهمزة وفيه
ان عذره قد سبق قوله الى انها الهمزة نصعفه شيء ع مد في الوصل
والعلامة لا تحذف قوله لانه لتعيين معنى سمعت عن بعض الافاضل
ناقلا عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة

في اللفظ الذي اريد به معناه فهو لتعيين معنى المستقل ومحصوره
في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعيين
فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي
قوله يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوا وفيه انه ان اريد بالمطابقة
معناها الحقيقي لزم ان لا يدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي
وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير معينة ضمنية لزم جواز دخول
اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا قياسا اللهم الا ان يقال
ان هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن اتى عن دخولها عليه
الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كليا حالية كصحة
او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة قوله وكذلك سائر الخواص الخمسة لما ع
اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة
حقيقية بل اضافية لوجودها في غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم
اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك تجوز بيان الاطراد والانعكاس
ثم اعلم انه اختار هذه الخمسة لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة فان
اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن للاختصاص حروف
الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص اضافته ومعانيه والاضافة
لاختصاص كونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص
والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذا حال
ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبنية
في علم المعاني لا يوجد في غيرها من الخواص قوله ومنها دخول الجر
اراد بالجر ما هو الطا الدال على الاضافة اليه وح يكون عطفا على اللام
لفظة اوحكما ولو اريد بالجر مصدر جر مجهولا كان عطفا على دخول اللام

وقيس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام
التعريف مكلبة التقابل لانهما اذا اجتمعتا في كلمة كان التنوين متأخرا
عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان المصدر موقعها واما
تقديم الثلثة على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في
الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد على الاضافة فلانه
مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة قوله لانه اثر حرف الجر اي حرف
اثره الجر او حرف الجر معنى الفعل الى الاسم ويقصد الاول حرف الجر
الجزم قوله واما الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي ليس اثر حرف
كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع اولانه لا يكون الا فيما
كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكون كذلك قوله بان يختص
بيان للمخالفة بانها مقصورة على وجهين احدهما ان يختص بقسم
مقابل للاسم وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم
المقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح
لان يضاف اليه شيء وثانيهما ان يزيد على الاصل الذي يختص الاسم بان
يدخله والفعل قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه لا كون الاسم مسندا
اليه كما تقتضيه سياق الكلام والا لخلا الحكم عن الفائدة وتوجيه ذلك
ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكان قال
والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه اخص
من ان يقال كون الشيء مسندا اليه وان لا نوهم فيه لما لا دخل له في الا
وهو الشيء او ان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم
يعتبر الاضافة كما يقال في غلام الرجل لجيئته ان معناه غلامه

المضاف ان الاسناد الى الاسم كما يفهم من قوله الاسناد اليه خصيصة من خواص الاسم البتة فلا فائدة في الحكم بالاختصاص منه

الرجل

الرجل المجد مضافة اليه مختصة به فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا
نقول ههنا ان معناه من خواص الاسناد الى شيء وذلك الشيء هو
الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان
ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول برجع
الضمير الى الشيء المذكور في الطباع او الى اللفظ بعيد قوله لان الفعل
يعني ان الفعل عند العرب لاحظت معنى الفعل منساقا الى شيء او منساقا
اليه فلذا كان صالحا للمتالين قوله من التعريف والتخصيص المراد
بالتخصيص بتقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعة فلا
يقصد التخصيص وفيه تامل لجواز ان يقول ضرب يوم مريدا به نفس
الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا
النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال ان قلت جريانه
فيه باعتبار معناه المصدري وهو معنى الاسمي ولم يوجد الا في الاسم
قلت المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر او الفعل صالح لذلك
التقييد وكيف لا والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف
للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح
التعقل الاتي بمررت بزيد فان الربط المدلول للباء ليس الا بين المرور
وزيد قوله والتخفيف وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا
يوجد شيء من ذلك في اخويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه طردا للباب
قوله وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا اي لا معنى باعث للمضاف
والمضاف اليه جميعا وانما لم يجعل في مقابله كون الشيء مضافا اليه
الا دليل على تقدير اليه والعطف على الاسناد بعيد ولقوله قدس سره

امر مرتبطا به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لا خطة لا على وجه منساقا الى شيء صح

فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا لان المص رحمه الله عبارة المفصل
بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعني من الخواص
الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان من اسماء الزمان يضاف
الى الفعل وانما اراد المضاف وارد الجميع لانه انما يضاف الى الفعل
بتاويل المصدر انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة
قلنا لا شبهة في اتحاد بين المضافين حالة مقتسبة تارة الى الطرف
وتارة الى الاخر فغاية يدعى انها يجوز ان يتصور مجردة عن
خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة لها اي يدعى
او يدعى ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك هي مجاز فيه
وحمل الجميع على ارادتهما على سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل
او الجملة اشارة الى اختلاف القولين ذهب المص الى الاول
كما نقلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر
ان المضاف اليه لفظا في نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية
لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج الامير
هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان
في الجملتين قوله وقد يقال هذا في تاويل المصدر ينبغي ان يكون هذا القول
مرضيا لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر لان الجر لازم للاضافة
اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف
قول المص فيما سيأتي المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه
يأبى عن الاضافة كما يأبى عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي قيل والدليل
على ان المضاف اليه هو المصدر يعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف
نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد امثالا فلا اضمن صحة

هذا المثال

اللازم

١٧

هذا المثال ويجيء مثله في كلامهم قال ره وهو معرب الاعراب يعني
الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة فساد
الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه ظ
لان الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس
معرب بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه لو جاز احد صفة منه
لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره قال ره مبني
من البناء المقصود فيه القرار وعدم التغيير وذلك لان شبه صوغه في قالب
هيئة لا يتغير بالبناء قال فالمعرب الفاء للتفسير والصحيح لدخول الفاء
الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر بعد ذكر المفسر
قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان اللام الداخلة على هذا القسم للعهد
والاشارة الى القسم الذي هو الاسم المعرب وذلك لانه ذكر احوال الاسم
اقساما قوله اي الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف
غير مطرد لانه يصدق على مبني الاصل اذا ركب لم يشبه مبني الاصل
لان الشيء لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض
يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل لمبني الاصل فذكر
الاسم حينئذ للتحقيق وقيل في دفعه انا لا نم لزوم مشابهة الشيء
لنفسه لان له اقساما ثلثة يشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز
ان يقال ان المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة
منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون بناؤه لعارض المشابهة
لا لنفسه قوله الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضموم
الى الشيء ويستعمل بمع وعلى مجموع المضمومين ويستعمل بالمركب بالمعنى

يتغير

الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال لاحد
الحقيقي زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من
المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في التعريف محمولة على المتبادر فالظ
صدق التعريف على مثل بعلبك قوله تركيبا يتحقق معه عامله
لم يقل تركيبا مع عامله لئلا يخرج ما عامله معنوي وسعد ان زاد
بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه قوله الذي لم
اي لم يناسب فسر الاشباه الذي هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة
التي هي اعم منه لان المص فسره بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو الثاني
لا خصوصية الاول ولذا قال المبني ما ناسب قوله مشابهة مبني الاصل
في منع الاعراب مبنية في بحث المبني فلا يلزم في التعريف جهالة كما
يلزم فيه اذا فسر المشابهة بالمشابهة التي لها قوة ولم يبين فان للقوة
عرضا واسعا وليس بمعلوم مراده قوله اي المبني الذي هو الاصل في البنا
لم يفسر بما اصل البنا لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلثة لان اصل جميع
الافعال البناء وانما الاعراب بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه
صرف العبارة عن الظ لان المتبادر من مبني الاصل انه مبني وذلك
بحسب الاصالة دون العروض والمتبادر من اصله اي بني سواء
بني كلها اصلا او عرض له الاعراب قوله وهو الماضي الخ كما زعمه المص
وزاد بعضهم الجمل من حيث هي جمل قوله فاعتبر العلامة بمجرد الصلاحية
يعني ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب
الاعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم يوجد كزيد
والمص لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التي بها

يسمى

اعلم ان المبني الاصل اربعة الماضي والامر بغير اللام والجملة والحروف يسمى بهذه مبنيا لازما ايضا والفرق بين المبني الاصلي واللازم عموم وخصوص مطلقا لان اللازم اعم من الاصل لانه لا يتحقق الا في هذه الاربعة بخلاف اللازم فانه يوجد فيها وغيرها من الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كاين ومتى وكيف وما اشبهه كالموصولات واسماء الاشارات والمضمرات وبالجملة ان المبني ضربان لازم وعارض فالعارض في الاسماء جهة المنادى المفرد المعرفة والمركبة التعداد والنكرة المفردة التي دخل عليها لا النفي للجنس والجهات الستة التي كانت المضاف اليها منويا والمضاف الى ياء المتكلم وفي الفعل المضارع الذي اتصل به نون الضمير او نون التاكيد نحو يفعلن وهل يفعلن واما الحروف فكلها مبني اصلي واللازم من الاسماء ما يتضمن معنى الحرف كاين ومتى وكيف وما اشبهه كالموصولات واسماء الاشارات والمضمرات ومن الافعال الماضي والامر بغير اللام والجمل كلها من اللازم فالعارض كان مستعملا معربا ولعرض البناء لاجل المشابهة بخلاف اللازم فانه مستعمل في اصل الوضع مبنيا والاوجد المبني الاصلي في الاسماء والفرق بين المبني اللازم عموم وخصوص مطلقا كما مر بيانه
جلبي

يسمى الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه
وعدم المشابهة لمبني الاصل قوله عند النحو عند الجمهور كانهم
وقعوا في ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب في افراده فتوهموا
ان حقيقة العرفية ذلك ولم يعرفوا انه من خواصه المفارقة قوله
فان العارف باحكامها كذلك اي معرفة تتبع واستماع منهم
مستغن عن تعلم ما جمع المدون ودونه بخلاف من لم يستمع اصلا
او لم تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون وذلك
التعليم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن
معه فهو علم النحو وحكاية عند البعض على اختلاف فيه قوله فالمقصود من
معرفة المعرب الخ اشار به الى انه ليس في تعيين التعريف فساد
بل الفساد في المقصود من التعريف وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب
ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا
او ذاك مما يختلف اخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب
وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول
الوجه الصالح من تعريف المص لصحة ان يقول زيد في قام زيد
معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل وكل معرب مما يختلف اخره
باختلاف العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل بخلاف
تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا للزوم
الشيء على نفسه في ضمن الدور او في ضمنه وذلك لانك اذا قلت
زيد في المثال المذكور معرب اي ما يختلف اخره باختلاف العوامل لزم
ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متاخرة

عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار
الى الصغرى بقوله معرفة المعرب اى من معرفة ان هذا او ذاك
معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه اى ما عرف انه معرب مما
يختلف اخره باختلاف العوامل والى الواسطة بقوله حاصلة بمعرفة
هذا الاختلاف وتعريفه به اى بسبب مفهوم الاختلاف وتعريف
مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب متوقف على تصور
المعرب الحاصل بسبب تعريفه باختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة
مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل
في التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة
في صورتي الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا ستر عليه قوله حقيقة
او حكما المراد بالبدل الحقيقي تبدل ذات الدال وبالبدل الحكمي تبدل
دلالته المقصودة مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات
قوله او صفة اى حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لانه
الحركة لا يقوم بالحرف بل يقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له قال
باختلاف العوامل ان قيل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل
فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما قوله الداخلة
عليه به خرج عن حكم المعرب اختلافا منو ومنا ومني باختلاف
العوامل الداخلة على المستفهم عنه كجاء زيد ورأيت رجلا عمرا ومررت
ببكر قوله وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل كما سبق عند العنو
قوله اى يختلف لفظا اخره اى صورة اخره او تقديره اى يختلف اخره
بحسب التقدير سواء كان بحسب تقديره نفس الاخر فقط كما في مسلمي

او غلامي

او غلامي تقديره وتقدير صفته كما في عصا وقاض او بحسب تقديره
بالصفة فقط كما في حبلى وغلامي فان اخرهما لا يمتنع عن قبول الاعراب
بحسب الفرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج قوله
اى يختلف اختلافا لفظا او تقديرا اى اختلافا منسوبا الى الصورة
او الى التقدير على ما مر وانما لم يقل اختلافا ملفوظا او مقدرا بحسب
الموصوف لان الاختلاف ملحوظ مجازا باعتبار سبيله وسببه لو جعلت
الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اي
اى سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا ينحصر
في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه لا يلايم قوله الى
التقديري واللفظي في بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر
اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا قوله رأيت احمد ومررت
باحمد ورأيت حبلى ومررت بحبلى قوله وقولنا رأيت مسلمي ومررت
بمسلمي اى مدلولها يعني الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى
والجموع قوله علامة النصب اى علامة هي النصب الذي دل على المفعولية
وقس عليه علامة الجر قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر
المعرب ولا في العوامل اذا ركب الى قوله مع عامل ابتداء ان قلت
التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون
التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه
عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب في العوامل
اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك
لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع قوله قلت هذا

على التقدير فيما تعذر الحركة

حكم اخرها صيران حكم الشيء لا يلزم ان يكون لا زماله انه قلت
يجوز ان تقييد الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة وح يكون لازما
للمعرب وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لا زماله قلنا فيه صرف الكلام
عن الظاهر بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز
ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عامل في شيء من الازمنة نعم قابلية
الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر في تعليمه الاختلاف
لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الاول ومعنى يشمل الاختلاف الذي
مبداه حالة العام وبالاختلاف الثاني في الوجود قد عبر عنه بالاختلاف
للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخل على الجمع قد تبطل
الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من
خواص الشاملة اي خواصه الاضافية بالقياس الى المبني وانما
قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال ههنا حكمه ولم يقل خاصته
ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لا يتحقق
في الصورة المعروضة عوامل في شيء من الازمنة اذ لو تحقق فيها
عوامل في الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها
ليست شاملة لكل وقت قوله اي حركة او حرف كان القرينة عليه
شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سنذكره في ضبط اعراب الاسماء
ولا يخفى بعده قوله اختلف اخره به اعترض عليه بان التعريف غير جامع
لان نحو مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون واجابوا عنه
بان النون فيهما كالتنوين في المفرد ولعلهم ارادوا به ان هذه الحيثية
لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر

ساً واجابوا

لكونه كالتنوين

اى اذا النون نفيا كالتنوين

الى هذه

الى هذه الحيثية في حكم الاخر وان كان بالنظر الى كونه علامة للتثنية
والجمع ليس في حكم الاخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون
بمنزلة التنوين وذلك في المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع
اللام والتنوين قوله ذاتا او صفة اختلاف الاخر اي تحوله ذاتا
فكما يتحول واو ابوك الى الالف اباك واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة
زيد الى الفتحة قوله لا يرد العامل والمقتضي وكذا وصفت كونه معربا
قال قدس سره في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء
الجارة فالاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة المفهومة من الباء
الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى ولك ان تجعل الباء للالة فيسند
اخراجها اليها اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة
ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم
وهو علامة لتاثيره واما خروج المقتضي فلان الة الشيء سبب قريب
له والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الى لو جعل من تمام الحد
حتى يخرجا لكان احسن لكن المصنف لم يجعل من تمامه قوله خرجا بالسببية الى
ان قيل سقط التعريف بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب
له قلنا ليس للعلة التامة سببية الا بسببية اجزائها واجزاؤها منه كثيرة
من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب يصح
النقض به لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب
في الاسم الذي ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء سبب
العقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء ولا يخفى انه لا يقتضي
استلزام للسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل

ما اختلفت لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل في التعريف الزمان فلا فرق
بين الصيغتين ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة
عن التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون
الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كلام الاسماء السود
ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامرين كالف المثنى وواو الجمع
فانهما قبل التركيب علامة للتثنية والجمع وبعد التركيب علامة
لها وللفاعلية ومن علامة الى علامتين كنائي التثنية والجمع قلنا
هذا الجواب غير مرضي عند المص وغير ظاهر من العبارة فان المتبادر من
رجع ضمير قوله اخره الى المعرب ان الاختلاف بطرفيه بعد كونه معربا
قوله خرج حركة نحو غلامي وان تحول اخره من الاعراب الى الكسرة وكذا
خرج جر الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام
واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث وياء النسبة
وعلامتي التثنية والجمع فخارجة برجع الضمير الى المعرب لانه ما
لحقت تلك الادوات ليست معربة وان ابيت فخرجت بقيد الحيثية
قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل
وكذا الحال في الصور المذكورة قوله ليدل المعاني جمع معنى بمعنى ما يقصد
بالشيء وبهذا المعنى قوله واللام في ليدل الخ معطوف على اسم ان وخبرها
قوله يعني وضع الاعراب اي وضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني
ويتضح به المعاني في انفس الاسماء من غير استعانة الى العامل والقرينة
وذلك للاعتناء بشانها قوله فانه بعيد اذ لا نظر في وضع لا قصد المعاني
ولا ابتعا قوله ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان دالا على هذه

وفيه انه اذا كان قوله
ليدل خارجا عن الحد
فلا وجه لهذا
الكلام

كان

ب

لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتاخرين الى انه
الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره اللهم الا ان يقال
ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة ووجه ذلك ان
اختلاف المعاني المدلول عليها بقوله المعتورة عليه لما كان مستندا الى
الاعراب من حيث اختلافه بسبب الدلالة اليه قال المص انما
اختيرت هذا التعريف على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف
ليس موجودا في الخارج وما به الاختلاف موجود فيه والموجود
في الخارج اولى بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول مع حركة
او حرف الى غيره فاذن يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي
ركب اولا ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضح المعاني بل
فساد الاول ابين والموضح ومزيل الفساد بالذات هو الحركات والحروف
وقال الشيخ الرضي في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الاخرى
ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات
وفيه نظر لان في المعرب سببين اختلافا وسببه وقد بين ان الاختلاف
لابنائه سبب بل لا يصح ان يجعل اعرابا فيعني ان يكون سببه اعرابا واما
المبني فليس فيه الحكم الا عدم الاختلاف اي البقاء على حالة واحدة
اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم الاختلاف فيعني
ان يكون نفسه بناء وليس الحركة او السكون في اخره سببا لعدم الاختلاف
حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب
الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما
متقابلين قوله يعني الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي

نظر

كون الاسم عمدةً وفضلةً بلا واسطة حرف الجر وبواسطته
قوله المعتورة على صيغة الفاعل لا صيغة اسم المفعول كما توهم
بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء احدها على سبيل المناوبة وذلك
لان يوصف المعاني بهذا الوصف ليس الا بان المعاني باعتبار هذا
يقتضي الاعراب والوصف الذي به اقتضاء الاعراب هو كون احدها
طاريا ابدا لا كون احدها مطرحا عليه فاذن تعيين الكسر ويوافقه
ايضا الرواية فيرشدك الى ما ذكرناه ما قاله الشيخ الرضي وهو ان
معاني الكلمة قد يطرء بعضها على بعض ولا بد للطاري من علامة مميزة
له من المطرح عليه ومن ثمه احتاج المجاز الى قرينة والطاري
العيني اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تعين له صفة
الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجلب له حرف كما في المثنى
وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف
وان كان طرء ان المعنى لازما للكلمة فان كان الطاري واحدا كقولك
الفعل عمدة فما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب
للملتبس بغيره وان الطاري اللازم احد الشيئين او الاشياء فما للايق
بالحكمة ان يطلب له اخف علامة يمكن لازمه ومثل هذا
انما يكون في الاسم فجعلت علامته ايضا من حروف المد التي
هي اخف الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم يجتلب
ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب
وفي الافعال والحروف البناء قوله على تضمين مثل معنى الورود
والاستيلاء فان اخذ الشيء مسئول ومستعل عليه مثل الطريان

قوله

قوله يقال اعتوروا الشيء الاعتوار دست بدست كردن چيزرا
والتعاور والتعود مثله وقد جعلنا هنا مستعارا لتعلق المعاني بالاسماء
على سبيل المناوبة او مجازا مرسلا عن التناوب قوله وانما جعل الاعراب
في اخر الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الاخر او جعل
مطلق الاعراب في الاخر تحقق الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقق
الكلي في ضمن جزئيه كما في الاعراب بالحرف او جعل في جانب الاخر لا يقال
على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعين
موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب السفل بقدر الامكان
والا لزم تقديم الفرع وتاخير الاصل قوله والاعراب على صفته اي
صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابلها صفات
للمدلول وجعلها الشيخ الرضي صفات للدال وهي كونه عمدة او فضلة
فقال جعل الاعراب في الاخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف
قوله فالاولى ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه فان قيل به
ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية نفس الاواخر فلم يتاخر
الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة الذي
هو الاصل والمراد بالتاخر التاخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تاخرها
الذاتي لانها تابعة للحرف لانا نقول تاخرها الذاتي لازم لها اينما
وضعت بل يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهي
متاخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال ان الحركات
ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل
ببعض الواو وقس عليها اخويها فالحركة اذن بعد الحرف لكن من فرط

الضمائها به يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها صارت حرف
مدٍ ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد المتأخر عن الدال بقدر الامكان
او التأخر عما عدا الحرف الاخير فالتأخر عن الاكثر في حكم التأخر عن الكل
قوله ثلثة اشارة الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبرٌ واحد
ليصح الحمل على قوله انواعه فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت
سقف وجدرانٌ قوله هذه الاسماء الثلثة الى اعلم ان الحركات الثلث
يسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائيةً او غير بنائية اعرابية
كانت او غير اعرابية كضمة فعل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها
الغير الاعرابية ويسمى ايضا نصبا ورفعا وجرا اذا كانت اعرابية ولا
يختص بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة
والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر
وانما سميت الحركات بتلك الاسماء لحصول الاولى بضم الشفتين ورفعهما
عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه فكان
الفم ساقطا فنصبه احد سحك اياه وحصول الثالثة بحرك الفك
الاسفل وخفضه وهو ككسر الشيء اذا انكسر يسقط ويهوي الى
اسفل ثم الجزم بمعنى الجزم القطع وفي الجزم قطع الحركة ولذا سمي
الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابي
والاخيران بالبنائي قوله ولا يطلق على الحركات البنائية عند البصرية
واما عند الكوفية فالكل في الكل قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية
بل في الحركات الغير الاعرابية قوله على قلةٍ بالقرينة كقوله بالضمة رفعا الخ
قوله حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدةً وهذا الوصف
يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عن علة المشابهة بالفضلة ولا يخفى

ان هذا

ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية
ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع
والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الباء فيهما للسببية واراد
الحصة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى
ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه الى الفهم قوله حقيقة
او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلةً قوله اي كون الشيء مضافا اليه
بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشيء
مضافا وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف
اليه واما نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يقيدوا به وكان
الجر زائدا كالجار فكانه ليس علامة قوله لان الرفع ثقيل والفاعل قليل
لانه واحد مبني على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد
وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام
لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ ولك
ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فناسب العمد قوله فاعطي الثقيل للقليل
اي مجعولا للقليل للتعادل ولذا جعل الخفيف للكثير قوله والنصب
خفيف او ضعيف والفضل ضعيفة فجعل الضعف للضعيف قوله
ولما لم يبق الخ انما جنح للاضافة الى علاقة لان المضاف اليه فضلة بواسطة
الحرف فاريد عنها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه
اقتضاه العمدة التي هي الفعل وليس عمدة واما انه بالواسطة فلان اتصاله
معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته والحرف مدخل
في ذلك اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففي ظاهره واما هو عمل الفعل ففي محله

ولذا جاز العطف بالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف
ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه علما للفضلية ويبقى علما للمضاف اليه
فقط احدهما في ما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل
محذوف نسيا منسيا الثاني في المجرور المسند اليه كمر بزيد وكان قياس المستثنى
بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة
الواو والا لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد
القبيلتين يعني الاسم والفعل وكان الا يدخل في غير الفضلة
كالمستثنى المفرغ لم يردوا اعمالهما فبقي ما بعدهما منصوبا بالمحل ذلك كما
ستقف عليه من كلام الشيخ الرضي فان العامل احتيج الى بيانه اما لاحتياج
بيان حكم المعرب الى تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكمه مرارا
في تعريفه وانما اخره عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف التي هي
والاعراب سبب قريب له واما الاشياء ذكر العلل الاربع التي هي
مقاصد هذا الفن كما قالوا فان المعرب مادة والاعراب صورة
والدلالة على المعاني غاية كما والعامل فاعل وتأخيره عن المادة والصورة
ظ واما تأخيره عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لانساق بيان الصورة
اليها او لانها مقصودة بالذات والمراد بعامل الاسم اذا كان
المعاني المعنوية مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغي ان يكون
تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة فعلا واسما
على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي او الشبه التام بالاسم
وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تأثير في المعنى حتى
لا يرد النقض بالبنا في بحسبك زيد قال ما به يتقوم تقديم

الجار

الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر اذ لا مدخل له في التعريف ان قلت
التعريف غير مانع لصدقه على كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضي
والمركب منهما وعلى المركب من العامل واحد امور المذكورة قلنا الباء للالة
اي ما عدوه الة لما نبين المتكلم واعتقدوا انه الة ليعلم ما يعدونه الة
وان لم يسموه الة بل يسمونه الة مؤثرا لا يقال فيتوقف اثبات التعريف
على التتبع ليعلم ما يعدونه الة فيفوت الغرض من تدوين علم النحو
ويبطل ما قيل في عدوله للمصنف عن تعريف الجمهور للمعرب الى لان العامل
مأخوذ في تعريفه لانا نقول قد كفى ضبط المدونة وحصره العامل مؤنة
التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب لكان
سالما عن الاعتراض الاول لانه نص في الالة اعلم ان العامل قد يقال
انه الة وقد يقال انه علامة لما يحدثه المتكلم في اللفظ ويتفرع عليه
ما قالوه من ان رتبة العامل التقدم اما على الاول فلان الالة تقدمها
بالذات على ما هو الة له ومن حق المتقدم بالذات ان تقدم تلفظا ليوافق
الوضع الطبع واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة
ان تقدم على ما هي علامة له ليعرف اولا ثم يعرف ما هي علامة له ومن كونه
علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل ان يكون لا يقال هو الة
او علامة للاعراب فحقه التقدم على الاعلى المعرب لانا نقول تقدمه
عليه لا يتصور بدون تقدمه على ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع انعقاد
علاقة العاملية والمعمولية بين شيئين بمعنى ان كلا منهما عامل عامل
في الاخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الاخر لا بجهتين
مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل في الاخر

نحو قوله تعالى ايّاما تدعوا فله الاسماء الحسنى فان ايًّا من حيث تضمّنه
معنى انْ وافادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث
وقوع الفعل عليه صار معمولاً فله تقدم وتأخر بجهتين مختلفتين قوله
اى يحصل تسر التقدم بالحصول لا بالقيام بالمحل لغيره كما يقتضيه اصل اللغة
لاشتقاقه من القيام الذى هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضى
ليس قائماً بالعامل قوله اى معنى من المعانى المعتورة انما قيد المعنى به لان ما تقتضا
الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعانى المعتورة كما ذكرناه قوله
اذ به حصل معنى الفاعلية لانه له استدعاء الاسناد اليه قوله اذ به حصل
معنى المفعولية اى بالفعل الذى في رايت لانه له استدعاء التعليق قال
الكوفية بمجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما
قوله وفي مررت بزيد الباء عامل اى في لفظه واما في محله فالعامل هو الفعل ومحله
النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكوراً اما اذا لم يكن مذكوراً كغلام زيد
فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال حرف الجر مقدراً لوقوع
المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار نسيا منسيا
ولذا يكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضى
قال فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام ولتلك
الاقسام محال اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى بالفاء
لبيانها قوله الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد في المشهور يطلق
على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما
يقابل المثنى والمجموع والمراد هنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل
لا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع

ثم التعلق

لانها داخلة

لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة
في حكمه بناء على ان القضية مهملة او ان الاسماء الستة وبعض
ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعى شموله لجميع الافراد
في جميع الاحوال لان مقام الضبط يأباه مع ان ذكر المنصرف ح
لاخراج غير المنصرف الذى لم يضف ولم يعرف باللام اصلا لاخراج
غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر يجاب بانها غير داخلة بواسطة ذكرها
فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان
ينبغى ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف هنا احترازا عنه
اجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحتراز
عنه لئلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شىء
اذ ليس الاعتبار بها كالاعتبار بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة
مطلوب له جداً قال والجمع المكسر المنصرف انما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرف فان
لانه قصد نوع تلقيب ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها
بما ليس صفة له ولهذا الكسر ولتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جداً
لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأبى عن ذلك ولم يأب عن توهم
التغليب لم يأب عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى
فنسأت مرتفقا في مقابلة قوله تعالى وحسنت مرتفقا قوله الذى لم يكن
الواحد فيه سالما اى ظهر ان يقال الذى لم يكن ملحقا باخره واحده واو
ونون ولا الف وتاء ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه ويظهر
دخول فلك جمعا لفلك فيه قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون
بالحركة لخفتها ولانها ابعاض للحروف وفيه انها ليست ابعاضا

التمانى

الا توهما ولو سلم فذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات لا لكونها
علامة قال والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب
من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم
مجرور اجازه المص انتهى وذلك لان الفتحة عطف على الضمة
والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب
المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحلها
وذلك لانه لا تقدير للاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته كافية في كونه
عاملا وذلك ايضا ان يجعل عاملا ما هو عامل في الظرف المستقر
قوله ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره في الحاشية
على معنى انه اعراب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين
او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى
قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب
المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى جرح
هذه العبارة بعد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير
الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذي هو الرفع والنصب
والجر اذا كان ملتبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك الملابسة
من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك قال جمع المؤنث السالم
قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم المعرب لشبهه
بالفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا
للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف الجمع
المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين

لانه مقابل

لانه مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني
باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرها على ترتيب ذكر مقابليهما قال قدس
سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى لا مجرور
على انه صفة صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذي سلم عن التغيير
اذا لم يجمع وجاز توصيف المضاف الى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور
لانهما في درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف المضاف مكتسب
من المضاف اليه انقص ومثله بدل عنده قوله وهو ما يكون بالالف والتاء
سواء كان واحده مؤنثا او مذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات
جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال او بحسب الاصل فدخل عرفات
فيه ولا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف او بعموم المجاز
كما دخل فيه سجلات يخرج منه مثل ثبين وكلا لا حاجة في ادخال الاول الى تقدير
مضاف وهو صفة او معطوف وهو ما على صيغته لم يحتج في اخراج الثاني
الى تقدير المضاف قال غير المنصرف بالضمة والفتحة اي اذا خلي وطبعه
كان كذلك قوله فاعراب هذه الاسماء الستة اي لا بخصوصها بل بعمومها
اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد الحكم على نوعه فحاصله ان الاسماء الستة
حكمها كذلك قيل في توجيه ارادة تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به
مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهر مسماه بها
فيصح ان يؤول ابوك الخ بالصفة التي اشتهرت بها وهي كونها اسماء
وفيه ما مر من ترتيب كون اللفظ موضوعا لنفسه قوله بالواو رفعا الخ لا بالحركة
التقديرية واللفظية وهي حركة ما قبل حرف المد كما قيل للزوم الاعراب
في الوسط والعدول الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغنى عنه قوله

اي حركة الواو في ابوك مثلا
اصله ابوك حذفت الحركة
لثقلها على الواو فصار الاعراب
تقديريا منه

اذ مصغرانها اى ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان نحو دولا
معضعر مصغر قوله معربة بالحركات لانه يتحرك عنه ولا مر وجوبا
ليتم وزن فعيل وحروف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه لمشابهة الحركة
قوله ومضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله
بالواو الخ وذلك اما لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف
وجعل الظرف عاملا فيه فح يكون العبارة محمولة على التقديم والتأخير
والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوى فلذا قدم واخره اولان
للشارح تغيير النظم لنكتة كالعناية او حسن الواقع او موافقة
للاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون
حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام اذ المقدر في نظم الكلام قوله
ولم يكتف فهذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم تفصيل ان خصوصية
المضاف اليه المذكور غير معتبر والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم
فقط في غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به وليس الاحتراز
عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والجمع بصيغة الواحد كذلك
قوله لئلا يكون بينهما وبين الاحاد ولان الحروف وان كانت فرعا
للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل
حرف من تلك الحروف كحركتين او اكثر بكرهوا ان يستند المثنى والجمع مع
كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى قوله لمشابهتهما المثنى في كون
معانيهما منبئة عن تعدد كالاخ للاخ دون غيره وليظهر ذلك
التعدد خصوصا ذلك بحالة الاضافة قوله ولوجود حرف صالح فاستراحوا
من كلفة اجتلاب حرف اجنبية مع انه في اربعة منها كانها محلوله

للاعراب

للاعراب فقط لكونها محذوفة نسيا منسيا فهي اذن كالحركات
المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في
الافراد فلم الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندى ان
اللام في الاربعة الاول والعين والباقيين في حالة الرفع علم العمدة
والالف والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونهما
بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها الحركات من جنسها للتخفيف
وقال المص ان الالف والواو والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة
ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من نفس الكلمة فهي
بدل يفيد ما لم يفيده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت يفيد
التأنيث ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه
واعترض عليه بان لا محذور في جعل الاعراب من نفس الكلمة لغرض
التخفيف كما في المثنى والجموع وله ان يقول ان علامتى التثنية والجمع
ليسا من حروف المباني بل من حروف المعاني قوله وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه
لم يثبت كل في المفرد لجواز وقوع الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال
الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلث
حال اضافته الى المظهر ولجواز امالته فان المثنى لا يمال والفه بدل من الواو
لابدال التاء منها في المؤنث ولم يبدل الياء من الياء الا في اثنتين وقال
السيرافي بدل من الياء لسماع الامالة وليميلوا اسما ثلاثيا على غير الشذوذ
الا ما كانت ذوات الياء قوله وكذا كلتا على وزن فعلى والالف للتأنيث
جعل اعرابا كاللام في كلا وانما جيئ بالف التأنيث بعد التاء لان التاء
لم يحض للتأنيث فلذا جاز توسطها بل فيها رائحة من كونها بدلا

اصل اثنتين ابدلت الياء
بالتاء ثم قيل اثنتين منه

من اللام ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء في الوقف
ولانها ليست لمحض التأنيث وكذا الالف لانها تتغير للاعراب جاز
الجمع بينهما والحاق التاء بكلتا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده
وفي قوله فلذا اجاز بوسطها رد للمحض حيث قال انها ليست
للتأنيث لان تاء التأنيث لا يكون وسطا ويجب ان يكون
ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك
كلاهما ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو
فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة واذا
اضيف الى المضمر الذي هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى مضمر
فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا
واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب
ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى للمعرب نحو جاء كلانا واما اذا
اضيف الى المظهر اذ لم يسمع مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير
اذ كان مفرده ثم ثني لم يمكن مثل ذلك في ثنايان وذلك ان معنى ثناء
لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد منه معنى التثنية كما لم يمكن
ان يقال للمفرد اثنان اي اذ ليس في المفرد معنى التثنية فالثنايان
طرفا الحبل المثنى به فالتثنية في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه
والو جمع ذو لا من لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده
من لفظه وكذا اولات جمع ذات لا من لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي
ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم ملحقا به واما ذوو فهو جمع
سالم فلذا لم نعده من ملحقاته وانما قدم اولو على عشرين لانه جمع لا يدل

فانه لا يجري على المثنى اصلا واثنان قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر مفرده ان صح

على عدد

على عدد معين كما هو مقتضى الجمع وهو علامة التثنية والجمع قال
الشيخ الرضي جلبت الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة
الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم
مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم وهما
وهم وكما وكم لانه الضمير المرفوع للتثنية الخ اولان كلا
من المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه ولسبق الاعراب الرفع لانه
علامة العمدة فجعلوا الالف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق
من حروف اللين وهي التي اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء للجر والنصب
للمثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء
فلم يبق للنصب حرف فاتبع للجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف
الرفع وفرقوا قال الشيخ الرضي ترك فتحة ما قبل الياء في المثنى
ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم ثقلها واما
الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت
والالتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء بضمة ما قبلها
واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع الالتباس المجموع
بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى
لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه
ان يكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل
الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية
للاعراب الذي اشير الى تقسيمه اليها فيما سبق اي في ضمن مطلق
من تقسيم الاعراب الى الاختلاف لفظا وتقديرا وانما قال ذلك ليتضح تفسيره

قوله التقديري واللفظي المعرف بلام العهد بما اراده كما بين ليصل
لاحق الكلام سابقه فعلى هذا يكون قوله التقديري بيانا لمحل القسمين
لا لهما كما قيل ولما كان التقديري اقل سهل الضبط اشار اليه
اولا والا كان المناسب تأخيره عن اللفظي لان من حق العلامة الظهور
اي في الاسم المعرب اشار به الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك
للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام ان لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير التعذر
او الاستثقال في الامثلة ولفوات الملائمة لما سبق من بيان محال الاعراب
ولان في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام والا كان الاعراب
معناه ان الاعراب اللفظي الا ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى
فساده الذي تعذر الاعراب فيه ففيه حذف العائد والضمير المستتر
راجع الى الاعراب وكذا ان تقول الذي تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم
كما اظهر الشارح
المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل الذي
في اخره اي موضع اخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولكان تقول
ان اخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد الف مقصورة سميت
بها لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر
المنع والاولى اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم اختصاص
المنع بالالف لتحققه في ميم غلامي او محذوفة وهي في حكم
الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف ولخفاء امر هذا القسم وظهور مقابلته
بالاول وترك الثاني كعصا وغلامي خبر مبتدأ محذوف والتقدير
هو اي ما تعذر عصا وامثاله وغلامي وامثاله او صفة مصدر محذوف
اي تعذرا كتعذر عصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكونا

كعصا

اي كتعذره في مثل عصا وكاستثقاله في مثل قاض صح

اي في قوله تعذر

كعصا وغلامي بدلا من قوله ما تعذر او بيانا له وقوله مطلقا على التقدير
الاول حال من دخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما
يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى تقدير الثاني حال مما اضيف
التعذر المحذوف اليه او ظرف او مصدر كذلك المحذوف والمعنى كتعذره في زمان
مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامي
والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل فان الالف
ما دامت الفا وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل وكما في الاسم المفرد
كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم ولو قيل بالحركة لفظا لكان
اولى ليخرج مثل عصا فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة
ذهبوا الى ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص لان غلامي
معرب ولان الاضافة الى المبني لا توجب البناء الا بشرط سنذكره ان شاء الله
فانه لما اشتغل الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم
بعد ثبوته في نفسه وهو هنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها متقدمة على
العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها فما ذهب اليه الا تفريع
على المقدمة الاستثنائية التي يفهم من قوله لا على الشرطية وتوضيحه
ان كسرة الملائمة مقدمة على كسرة الاعراب فلا يجوز ان يكون هي اياها
ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى لعروض الثانية قلت لا وجه لزوالها لبقاء
سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العادة بكسر الملائمة اكثر
خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلتم لم لا يجوز
ان يجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع
فقد اجيب عنه بانه يلزم ح توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحا

بمرتبتين لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم على الاعراب صح

على اثره وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على اثر يستحيل
توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر ولا تحققهما فيما نحن فيه
دون صورتي التثنية والجمع لان عمل علامتهما على الاعراب مستند الى العامل
وهو مؤثر اصطلاحا وعملها على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد
المتكلم وهو مؤثر حقيقي   اي في حالتي الرفع والجر يعني قوله رفعا
وجرا ظرف للاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال قاضي وقت مرفوعيته
ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له ولك ان يجعل مصدرا اي
استثقالا رفع وجر او حالا مما اضيف اليه الاستثقال المقدر اي حال
كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها قال الشيخ
الرضي وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها
بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم يستثقل الحركتان كظبي وكرسي
ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض مرفوعا او منصوبا لا على قوله قاض
اذ لو قصد حينئذ بلفظ تمثيل تقدير الاعراب كان مستدركا لافادة قاض
في المثال اياه ولو قصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا
الى ياء المتكلم لم يحتج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية
المذكورات بل ايراد المذكورات ونحوها واضرابها ولهذا لم يجمع بين الكاف
ونحوها   فان اصله مسلموي قال الفاضل الهندي اي تلفظ الاعراب
في مسلمي بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما في عصا لكن المؤثر
في التقدير في عصا بعد الاعلال وفي مسلمي ما قبله الاستثقال لان اعرابه
بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب
ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة   فصار الاعراب حالة الرفع

تقديرا

تقديرا وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة
كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال
في حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابان لفظي
وتقديري بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا   فان الياء المدغمة
ايضا باقية على سكونها   وقد يكون الاعراب بالحرف تقديرا
في الاحوال الثلث او بعضها فيما كان اعرابه بالحرف ولا في مثنى اخره ساكنا
بعدها سواء كان مضافا اولا كما في قوله تعالى والمقيمي الصلوة على قراءة
النصب واما لم يقل ولا في اخره لئلا ينتقض القاعدة بمصطفوا القوم ولعله
انما لم يعد المص لانه بصدد بيان الاعراب اللفظي والتقديري الثابت للاسم
في ذاته لا باعتبار عارض وكان الياء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها
بالكلمة ليست عارضة ان قلت فلم لم تعد في جمع اي اعرابه ينبغي ان يكون
بالواو تقديرا في حال الرفع كما في مسلمي وما لم يعده من التقديري بجعل
قوله واللفظي فيما عداه اجيب عنه بانه جعل داخلا في باب غلامي نظرا
الى اضافته والى اللغة الاخرى فيه وهي لغي وان كانت قليلة نعم يجيء الاشكال
في الاعلام التي يحكى في لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد فانه معرب تقديرا
اعرابه وجوبا لاشتغال المحل بحركة الحكاية وكذا في المثنى المحكي اذا الحكاية فيه
واكتفى بتعريفه اي تمام الاكتفاء لانحصار المعرب عنده في المنصرف وغير
المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان الخ علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك
ولهذا في مثل ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذي
يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه الذي سلب عنه الجر والتنوين
لشبهه الفعل والحركة بالفتح وذلك لاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما

هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما اعرابه
بالحروف مثلا عنهما قال غير المنصرف المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل
والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله على زيادة على الاعراب اعني علامته
وهي التنوين ولاتصافه بزيادة في تمكن ولهذا يقال له الامكن ولما عري
مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف اي اسم معرب جعل ما موصوفة
لا موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة ولئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ
لان غير لا يكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه
العرفي وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة وله ان يقول انه
بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه علم ضروري
ولا ضرورة هنا والقول بانه خبر مقدم يخالف الاسلوب الشايع
من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة ايضا من سبق العلم
بالشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قال
فيه علتان فاعل الظرف او مبتداء قدم خبره والجملة صفة ما العلة
في اللغة عارض غير طبيعي سمي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة
ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما سمي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا
يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة
على كل واحد واحد مجازا لكن صريح كلام المص في الايضاح يدل على ان
اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة وبنى ذلك على ان صاحب المفصل
بنى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب
ولا يخفى ان هذا الوجه جار في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة
على كل واحد حقيقة عنده ايضا واستجماع شرايطها انما

قال

نبه بذلك على انه هذا من اعلم المعالم ان لفظ غير يكتسب التعريف اذا كان مضافا الى واحد الضدين وهكذا صرح الفاضل [illegible] المفتاح [illegible] بالاضافة [illegible] كان مضافا الى المعرفة الا اذا اشتهر موصوف المضاف بمغايرة المضاف اليه انتهى فقول المحشي [illegible] لا يكتسب [illegible] محمد [illegible]

قال ذلك لئلا يبطل مانعه التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على صدق
التعريف عليهما وبما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق
التعريف عليه وانما يتفصى النقض به لان من شرايط تاثير العلتين انتفاء ما
يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر اما في الاوليين فان سكون الوسط
يعارض احد السببين واما في الاخيرين فلان دخول اللام والاضافة يعارض
السببين او احدهما لزيادة الاختصاص بهما بالاسم ان قلت ينبغي النقض
بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف
لقوله ويجوز صرفه وبمسلمات ايضا علما لمؤنث لصدق التعريف عليه مع انصرافه
لدخول الكسر والتنوين اجيب عن الاول بما يجيء في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن
الثاني بان يمنع وجود السببين المستجمعين لشرائطهما كما قاله العلامة من ان هذه
التاء ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء
لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير اخرى او ان يقول ان تنوين المقابلة
غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجر او ان يحذف الكسرة والتنوين
كما ذهب اليه بعضهم من تسع مبتدأ لقوله وهو عدل الخ فلا حاجة
اذن الى تقييد العلتين لكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء
بما يساويه والحصر فيها استقرائي من علل تسع او من تسع علل
والاول اوفق بقوله او واحدة منها وبما في اول البيت اعني قوله موانع
الصرف تسع اي علل التسع ما في هذين وذلك باعتبار تقدم العطف
على الحكم كقولك البيت سقف وجدار قال قدس سره في الحاشية
اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب
انتهى هذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي وانما لم يذكرها ولها حتى

يندفع ح

يكون لغنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه
على ما فيه علة يقوم مقامها الا بضرب من التكلف بان يقال المراد اجتماع
السببين حقيقة او حكما بمجرد الملاحظة مجردة عن التوابع واريد
بجرح المشاركة وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس متأخرا عن ثبوتها للمتبوع وكذا مجموع
الحال في التركيب والنون فيه مساهلة اذ العلة مجموع الالف والنون
منصوب على انه حال او صفة موصوف محذوف بتقدير اعني ادن النون لما ذكرت
مطلوة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون لان
اللام للعهد الذهني زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه سكون البواقي او بدل بحذف
محل موصوف اي نون زائدة او خبر مبتدأ محذوف اي هي زائدة والجملة معترضة صفة
اذ المعنى ويمنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل الى تعداد الموانع
لانه خبر محذوف اي تلك التسع او بدل عن تسع او بيانها فالمانع
هو المنع المفهوم من المقام تقديره في نظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها
التعريف المستفاد من اللام كما قيل في قوله تع والارض جميعا قبضته
والف الجملة حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة
او من ضميره المستتر فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة ولو جعل
الالف فاعلا الى الفرق بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او نفس الزيادة
على الاول يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى
الثاني لا يفهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية يعني
ان ذكر العلل الخمس في الترتيب بالاقرب فلعله فهم من المبالغة المفهومة
من حمل المصدر على صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل يجيء
للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل

قوله

والقول بان كل واحد الى الاظهر ان يقال يدل قوله علة مانع اذ ليس
في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر اطلاق العلة على كل من التسع
حقيقة عند المص بناء على ما ذكرناه وقال بعضهم اثنان لعله
اراد ضم التركيب والاثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل من
الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر
علما ولا يخفى انها لا يتناول نحو اكرم علما بل نحو اعلم ايضا ولما
واما التركيب ففي البواقي وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا
لا معنى له فلا فائدة في ايراده وقال بعضهم احد عشر هذا التسع
مع مراعاة الاصل في نحو احمر اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التانيث المقصورة
وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في اخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما
سواء كانت للالحاق كارطى اولا كقبعثرى لانها بالعلمية يمتنع من التاء
كالف التانيث واما الف الالحاق الممدودة فلم يلحق مع العلمية بالف التانيث
الممدودة وان كانت ممتنعة من التاء ولعل المص لم يعتبرهما لان مراعاة الاصل
مندرجة في اعتبار الوصف الاصلي ومنع صرف الثاني في العكس يثبت لو كان
نقيضه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون الزائدتين اشار
الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان من التذكير
الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوي
الذي خفي فيه العلامة من حيث اشتماله على علتين الى انما قال ذكر
لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود
احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن النساق الى الفهم
انه لا كسرة ولا تنوين انما ذكر الكسرة هنا مع ان انتفاءها قد علم

كاعلم

علا لانه لم يستعمل في معنى الفعل قبل العلمية

اي التقول ليس بمتحقق فيه لكون هذا الوزن مشتركا بينهما

بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لاتحاد الجمع بين الحكمين
فانه اقرب منبعا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر
السالم علمين للمؤنث الا اذا اعربا باعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم
لان لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية لا يختص بفرعية الموقوف
للموقوف عليه بل يشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح وانما
لا ينحصر فيما ذكر لكون الاسم مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم
وجهه   فاذا كان في اسم علتان الخ ولم يقنع بفرعية واحدة
لان المشابهة بفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من
خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى التكلف وكذا اثبات
الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل خفي ولم يكف واحدة الا
اذا قامت مقام اثنتين   فيشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب
واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه
كما في اسماء الافعال بني ويعطى عمله واذا شابهه في تركيب الحروف
الاصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف
امر الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع بتطفل الاسم واذا شابه بهم
توجد بعد كونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع
ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه عن المعنى الفعلي بل
ينزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم تبعه الكسر او ينزعان
معا   فمنع منه الاعراب وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة
الى ذلك او منع التنوين اولا ثم اتبع الكسر وقد جوز المص
الامرين في الايضاح ومال الشيخ الرضي الى الثاني لعدم الكسرة

بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عودها وانما اتبع الكسر التنوين
لان التنوين يحذف في لا ينصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة
فارادوا التنصيص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل فحذفوا
صورة الكسر بلازم التنوين يعني انه اي موضع يدخل التنوين يدخل الكسر
فاذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه وانما
قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام والاضافة لم
ينتف الكسر لان وجود العوض وجود المعوض   لان العدل فرع المعدول عنه
لان الاصل بقاء الاسم على حاله   والوصف فرع الموصوف لتوقف
معناه على ما يقوم به لانك تقول قائم الخ فهو فرع لفظا ولما غلب المذكر
على المؤنث كان فرعا له في المعنى هكذا قالوا وفيه بحث لان التأنيث طار
على قائم مطلقا لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء والمذكر هو هذا
لا ذاك لانه المشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية سبا
من غير تعرض للتذكير والتأنيث   لانك تقول رجل ثم الرجل
يعني ان التعريف طار على التنكير غالبا اما بوضع جديد او باداة
فهو فرع له لفظا ولما كان ما نعرفه كان مجهولا لنا كان التعريف
فرعا للتنكير معنى   والالف والنون المزيدتان فرع ما زيدتا
(اي بعد التعريف / اي قبل التعريف)
عليه منهم من قال ان منعهما للصرف لمضارعتهما بالفي التأنيث
الممدودة في انتفاء التاء وكونهما زيدتا معا وحذفتا معا
وكون اول الحرفين في كل مدة والثانية حرفا تشبيها بحرف العلة
ولا يخفى انه لا بد حينئذ من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به   لانه
اصل كل نوع الخ بعد فرعيته قسم لا القسم الاخر الذي في اوله احدى

كزيد مصدر في الاصل

قوله غالبا يخرج المرتجل فان التعريف ليس طارئا فيه منه

عند الجمهور

الزوايد الاربع ويجوز صرفه ولا يجوز عكسه وذلك لان
الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرج الاشياء عن اصولها ولهذا
جاز قصر الممدود دون مد المقصور الا نادرا وجوز الكوفيون في الشعر
وبعض البصريين العكس للضرورة لشرط العلمية اى لا يمتنع الجواز
قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد
به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز
ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد به المعنى الثاني
ويقيد بجانب الوجود فلذا فسره بقوله لا يمتنع اى جعله
في حكم المنصرف فان ما لا يترتب عليه اثاره فحكم العدم وبهذا التوجيه
والتوجيه الاتى اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه
وافق القدماء في الحكم بالانصراف وخالفهم في التعريف كما بيناه بعيد
جدا فكقوله صبت الي المصائب دهرتني آب قال قدس
سره في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها
في مرثية النبي صلعم واوله ماذا على من شم تربة احمد ان
ان لا يشم بمدى الزمان غواليا وفي حاشيتها جمع غالية
بوى خوش انتهى مرثية بتخفيف الياء كمغفرة ترمرده ستايش
كردن وكرسي يقال رثيته ورثوته ايضا التربة خاك
المدى غايت والمعنى ما الذي اداي شيء دفع على من شم تربة
احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية
فكقوله اعداى يجوز الكسر في ان وح يكون الجملة استينافية
والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل

فيكون في اطلاق الانصراف عليه مجازا ولذا قال ويجوز صرفه

ستان
ديثه

اى ان مع اسمه وخبره في محل النصب

الضرورة

الضرورة لظهور امرها قلنا الاحتياج الى قوله ضروري
فالمراد بالضرورة ما عداه الشعر اضرورة لان رعاية التناسب
امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال هنأني الشيء ومرأني والاصل
امرأني عند من لم يثبت مرأني وقال والعجز ثم قال سوى يالحي
لو اقوفكي لتناسب المنصرف الذي يليه قد يصرف لتناسب
المنصرف الذي لم يليه كقوله تع قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف
لتناسب اواخر الاي فانها كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها
واما اذا قرئ بالالف فليس نصا فيما استشهد به لجواز ان لا يكون
الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما في قوله تع الظنونا
اعلم ان غير الفصيح في نفسه قد يضم اليه امر فيصير فصيحا فان
سلاسلا في نفسه قبيح غير فصيح واغلالا الى هذا وجعله فصيحا
وكذا يبدى الحلق بحذف قوله تع يعيده والا فاللغة الفاشية
يبدئ روى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا هاد ان الركب
قد جاز واتصل الى ذي باجاد فقال الكاتب يا سيدي يا هاذ بالكسر
افصح فامره بما امره به اولا واراد به ان التناسب يجعله
مثال لجمع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف والا لكان الانسب
الاكتفاء بسلاسلا وما يقوم مقامهما اللائق تقديمه على
الحكم لانه بصدد بيانهما بعينه في حد غير المنصرف احديهما الجمع
البالغ الى صيغة منتهى الجموع اى الجمع الذي يجمع الى ان ينتهي الى وزن
فيمتنع عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب قوته
فمنهم من ذهب الى ان قوة قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير

والمصرّ ذهب الى تكرار الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره
والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له فى الاحاد العربية واما
نحو ثمان فشاذ واما نحو الراعى فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازن
نعسل من قسل فنقول عن الجمع واما نحو ثمان وشآم فى المنسوب الى اليمن والشام
فان الالف فيهما عوض عن احدى يائى النسبة فهذا الوزن عارض
لا يعتد به لانه بسبب احدى يائى النسبة والالف الذى هو بدل عن
الاخرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بها فى الوزن وكذا تهام بفتح التاء
فى المنسوب الى تهم بمعنى تهامة وهى بلدة قال الجوهرى انه منسوب الى
تهامة لكن حذف منه احدى ياء النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة
فى نحو عوادى جمع عادية منسوب الى العاد لانها قلت فى واحده وصيغ
هذا الجمع على اعتبار تلك الياء الواحد وقيل ان ثمانيا مثل يمان
لانه منسوب الى مفرده الذى هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب
الى ثمانية نسبة للمعدود الى العدد فان ثمانية فى الاصل عدد والثمانى
هو المعدود ليس الا فاذن الالف التى فيها غير الف المنسوب اليه تقديرا
لكونه بدلا من احدى يائى النسبة ولذلك علم الياء واما سراويل
فاعجمى او عربى مفرد شاذ او جمع تقديرا واما نحو اكلب واجمال
فانه لم يات بهما نظير فى الاحاد فالاعتذار فيهما انهما جمعا
قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه كما
يصغر الاحاد فصارا كانهما باقيان على افرادهما ولا يصح
الاعتذار بمجيء افعل فى الواحد نحو اذرح فى اسم موضع لكونه
منقولا عن الجمع كمدائن ولا اباحر وانكل لانهما عجميان ولان انكل

يحتمل

يحتمل ان يكون فاعلا ولا اباشد لانه جمع شدة على غير القياس
او جمع لا واحد له بدليل تأنيث الفعل المنسوب اليه قال قدس سره
فى الحاشية فالمطالب جمع اكلب واساور جمع اسورة جمع سوار وانا عم
جمع انعم نعام جمع نعم انتهى السوار دستبارة دست وقد يلحق الياء
اساوير وعليه قوله تع فى قراءة فلولا القى عليه اساورة من ذهب نعم
جهارباى واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل واراد والجمع جمع التكسير
فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة نق
كذا فى الصحاح   او حكما كالجمع الذى انما جعل ملحقا بالقسم الثانى
لانه شابهه من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع
مثله وقد اشار اليهما قدس سره وثالثها انه ممتنع من الجمع مرة
اخرى   والممدودة الهمزة فى الممدودة منقلبة عن الالف
وهى للتأنيث دون الالف التى قبلها ولما لم يفارق احديهما الاخرى
نسبا الى التأنيث تغليبا   فانها ليست لازمة للكلمة اى
لبنائهما وان الحق فى بعض الاسماء لزومها كحجارة وتجارة قال
فالعدل الفاء لتفسير العدل وفوائده اى بيان نفس مفهوم السبب
او شرط تأثيره وعليته وهو فى اللغة الصرف يقال اسم معدول
اى مصروف عن سنيته   مصدر مبنى للمفعول فيصح تفسيره بالخروج
لانه مفهومه اعم من ان يكون مستندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر الخروج (وصيغة)
لنفسه وانما لم يفسر المصنف مصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع
الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم (وهو الاخراج) اذ به يتحقق الفرعية وهو ههنا
المعدولية لا ما قام بالمتكلم   اى خروج الاسم اى خروج

واذا كان العدل مصدرا مبنيا للفاعل يكون معناه بالفارسية بيرون اوردن

باعتبار الاخراج مستلزم للخروج وهذا اثره لو هو ط

اى خروج مادة الاسم او معناه

بمعنى الاسم

مادته اى لا يتصور خروج الكل عن جزئيه قال عن صيغته كانه اراد
بها ما يشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج سحر معينا عن السحر ليس
خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل اللام فيها نعم لها دخل في صورته
الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينها
وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متناولة للصورة
الحاصلة بمنى او الاضافة ولهذا تغير التفسير بانه خروج عما حقه
من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون جمعت
يوم الجمعة معدولا عن جمعت في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه
ولا يرد على تفسير المصادلة ليس له مدخل في صورته الحكمية لجواز الفصل بينها
وبين مدخولها بالحرف الزايد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام
لان المقدر في حكم الملفوظ فخرجت عنه المغيرات القياسية
كالقام قيل لم يدخل في الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول
المعدولات حج تامل واما المغيرات الشاذة كالجموع والصفات
والمنسوبات الشاذة واما القلب كآيس في ييس تعمل انه ليس خارجا
عن صورته اذ لا مدخل التقديم بعض الحرف على بعض في الوزن فانه امر
اعتباري واما نحو محدد عنق بسكون العين لعل انه لم يخرج خروجا
اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الفرعية واللفظ
اذا اطلق انصرف على الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا القدر على
تقدير كونه لعسره غير قياسي بل انما جمع القوس والناب
ابتداء على اقوس وانيب ولهذا يضافان اليهما فيقال جمعهما
ولو كانا مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اليهما واعلم انا نعلم

قطعا

قطعا الى كان وجه ان نظر النحاة في تتبعهم اولا الى اعراب الكلمة وبيانها
فاذا نظروا الى اعراب ثلث واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف
ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا فرعيتين حقيقة او حكما
فتشوا عن حال تلك الكلمة الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية
او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح
للاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض
الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل الا اقتضاء العدل العدول عنه
وفي بعضها وجدوا دليلا آخر فالثاني هو العدل التحقيقي اى العدل
المنسوب الى ما هو محقق اى في الخارج والاول هو العدل التقديري
اى العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج فانقسام
العدل الى التحقيقي والتقديري آه المشهور ان انقسام العدل اليهما
ليس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير
منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه
ان اثبات الاصل قصدا اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير
منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثة ثبت اصل ثلث فرعه وليس فرعيته
لذلك الاصل الا باعتبار العدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع
الصرف ان قلت كيف يصح قوله الآتي فلا دليل عليه الا منع الصرف
قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل في نظر النحاة ما
ليس الا منع الصرف او ضرورة مثلا واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه
كما سيجيء بالعرض فعلى هذا قوله تحقيقا الخ وصف بحال المتعلق
واما على المشهور فمعناه خروجا تحقيقيا اى خروجا محققا كوجل

سواء يعني رجل مسمى فيكون وصفا بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا
معنى قوله تقديرا كمثلث ومثلث صفة بعد صفة صفة
بعد صفة لخروجا او خبر محذوف اى ذلك الخروج ثلث والاصل
انه اذا كان المعنى مكررا الى التوافق الدال المدلول هذا اخص
مما قال الشيخ الرضى وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة
ثلثة يعني وفائدتهما انقسم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين
ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب مكرر نحو قرأت
الكتاب جزءا جزءا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستواء
والحاقا للفرع المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر
لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة
ثلثة فقيل اصله هو انه اصل الى رباع ادابيا الى تعيين الحد
والا فالاظهر الواو بدل الى وفيما وراها الى عشار ومعشر خلاف
والصواب مجيئها قال الشيخ الرضى جا فقال من عشرة في قول الكميت
والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس
ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فاعل من واحد الى عشرة
مع ياء النسبة نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي
والسبب الى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة الى ان
السبب تكرار العدل لانه عدل في عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى
غير مكرر او اسمية الى وصفية لان الوصفية العرضية التي
كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهي موضوعة
للوحدات الا انه الواحدات حتى لكونها اوصافا بحسب الاصل لم يستعمل فيما له

الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي لثلثة ثلثة لما وضع لفظ ثلث
ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعهما ولقائل
ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع الثاني مجازا في المعنى الوصفي
واخر اسم التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر اخران اخرون
وآواخر واخرى اخريان اخريات واخر نحو افضل افضلان افضلون
وافاضل وفضلى فضليان فضليات وفضل لان معناه في الاصل
اشد تأخرا اى في معنى من العالم ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما
هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد وآخر اى رجل آخر او جاء حماد
او امرأة اخرى وقياس اسم التفضيل الى ان قلت ان اريد
ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا نم انه القياس وان اريد ما
يستعمل منه في معنى الزيادة فآخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاعتبار
قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضى من ان القياس في اخر
بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه
لتجرده عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان العدول بالقياس
الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة بل
يقتضي واحدا منها لا بعينه لانه عن العدل عن لازم بخصوصه
واحتيج الى العمل التقدير بما ذكر ليظهر صدق التعريف
عليه على جميع التقادير فقال بعضهم انه معدول عما فيه
اللام يؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا كما هو شان المستعمل باللام قيل لكن يدفعه يخالف
المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا واجيب عنه بجواز عدول الاسم

وبهذا النقل جاز في كل
واحد من صيغة الستة

لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر
ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل اسم جنس
اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد سواء صار
بالغلبة علما نحو النجم اولا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى
فلانه لو كان معنى اللام محفوظا لبني لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب
وغير منصرف في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كامس حالة
الرفع عند بني تميم فانه معدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة
والعدل واما حالتي النصب والجر فبني عندهم وكضحى اذا اريد
بها ضحى يومك عند الجوهري والقياس يقتضي ان يكون صباح ومساء صباح
معينا كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا   وقال بعضهم
هو معدول عما ذكر معه من يؤيده شيء لو وافق المعدول والمعدول عنه
في التعريف والتنكير لكن سواء عنه لزوم المطابقة للموصوف مع انه لا المتبع
يجئ لا يطابق للموصوف وعدول ظواهر المثنى والجمع والمؤنث عن ظاهر
الواحد المذكر ولا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصاريف
الاخر لان تقدير من لا يوجب العدول عن تغيير المصلحا ذكرناه وعلى
التقدير الاول يتحقق العدل في جميع التصاريف لان اللام دخلا
في صورته الحكمية وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في اخر جمع اخرى
لعدم احتياج اخر واخرين وعدم منع التصرف في البواقي
لانها يوجب الحصر ممنوع بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته
فالاولى ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا جاز اظهاره ولا يجوز
اظهاره ههنا   او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه سواء

كان المضاف

كان المضاف في الثاني تكرارا للاول اولا نعم شرط ان يكون تابعا للاول
ولهذا قال الشيخ الرضي يدل بكسب العبارة او دلالة ما اضيف
اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو الاعلالة او بداهة سابح
وقيل فعلاوات افعل ان كانت صفة ذهب اليه الاكثرون واعترض عليه
بان فعلاء انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع
يجمع على اجمعون لا على جمع   وان كانت اسما ان يجمع على فعالى
بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو علي ويرد عليه ان جمعا
لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فيجمع على اجامع لا على اجمعون الا شاذا لا
اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم جنس
والاخر الصفة الاصلية وان كانت بالغلبة في باب التاكيد اسما
اليه ذهب المص واعترض عليه بانه لو كانت صفة فاما ان يكون من باب
احمر حمراء او من باب الافعل فضلى فان كان من الاول لم يصح جمع اجمع على
اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي
افاعل كاساود وان كان من الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعا بل يجب
ان يكون مؤنثه جمعى كفضلى واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل
في الاصل فمعنى قراءة الكتاب اجمع بانه اتم جمعا بقراءتي من كل شيء
ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كاحمر فصار
في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعاء كحمراء كما يصح حسناء
وحسنى في حسن وحسن المجرد انهما في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار
اسما كما صرح به المص فلا يكون في حكم احمر معنى   وعلى ما ذكرناه
في تغيير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وتنبيه للاصالة لا يرد الجميع

والاولى ترك قوله افعل ليصح وجمع ضميره كانت ثم قوله وان كان اسما بلا تكلف او بلا تجريد
عنه

الجموع الشاذة اى لا ينتقض بها   كيف ولو اعتبر جمعهما
يعنى ان اقوسا وانيبا لو كانا مغيرى اقواس وانياب لم تصح نسبة
الشذوذ اليهما اما من جهة انهما جموع للواحد على خلاف قاعدة
الجموع او من جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل
الى الاول اذ الجمع ليس مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول
قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ   او تقدير كعمر قال الشيخ
الرضى ما حاصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة
وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه الاتفاقا مفردا كان او جمعا
كصرد وغرف واما الثاني فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الاتفاقا وجمع ...
كان صيغة مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء كختع فى مبالغة خانع اى
ذاهب فى الارض فلا عدل فيها واما ان يختص به نحو يا فسق وهى فى المذكر
كفعال فى المؤنث نحو يا فساق ففيها العدل عند النحاة حتى لو سمى
بهما مذكر لامتنع صرفهما وتمسكوا بان الاصل فيهما مساو
للمبالغة فى عدم الاختصاص بنباب وفيه منع اذ لا دليل على
ان الناقص فى الاستعمال معدول عن الشايع واما الثالث فان جمع شرطى
ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله
منصرفا كما دواى قبيل وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع للشرطين
غير منصرف واضطرادبا ح الى عدم العدل فيه كقثم لانه ثبت قاثم
وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم اسم جنس واذا اختل
احد الشرطين انصرف ان قلت فينبغى على هذا صرف عمر وزفر
لكون عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا

لما سمعا

لما سمعا غير منصرف حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم يحكم بانهما
منقولان عن فعل الجنسى انتهى ان قلت الشرط الاول مناف ما قاله
قدس سره من ان المعدول عنه فى العدل التقديرى غير ثابت قلنا قوله
هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما
هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هو هذا   فانهم
اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة   فاعتبر فيها العدل لتحصيل
سبب البناء اى لينضم الى مناسبتها لنزال وزنا مناسبتها له عدلا
ليحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء والا لبنى
كلام وصحاف وانما عدلوا عن اسبابها ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء وكسر
الراء مصححة للامالة المطلوبة المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا
والثقل يستدعى الخفة والبناء اخف من الاعراب   ولهذا يقال
ذكر باب قطام هاهنا ليس فى محله فكانه ذكره استطرادا وفيه اشارة
الى تقدير العدل فى غير المنصرف قد يحمل على الاحوات   فلا يكون مما نحن
فيه وهو غير منصرف قوله الوصف الانسب تفسيره لخفائه
وهو كونه الاسم دالا مفسرة به لا بالدال لانه هو السبب لمنع
الصرف   على ذات مبهمة لم يعين الا ببعض الصفات التى اخذت
معها وفيه نظر لان الاوصاف الماخوذة من صفات معينة الذوات
معينة لا يدل على ذات مبهمة بل يدل على تلك الذوات المعينة فان الفياض
الماخوذ من الفيض الذى هو كثرة الماء يدل على ما كثير لا على ذات ما لها
الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل على ذات معينة
متصفة بالحقارة مع انه وصف مثلا ادير مصغر ادور جمع دار

بان يقال الوصف هو الدال

يدل على ادود متصفة بالجارة مع وصف ولهذا كان غير منصرف
بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله
احدى الزوائد فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم يعتبر
الا ببعض الصفات الماخوذة معها او بما قيس اليه البعض ان قلت اذا كان
المصغر وصفا فكيف يصح منع طلحة بالعلمية والتانيث قلنا هذا من باب
توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر سواء كانت هذه
الدلالة القرينة على التعميم قوله وشرطه لا العرضي لعرضيته فانه
في معرض الزوال فكانه لم يثبت والسبب الرافع للاصل وهو ههنا الصرف
لا يكون اذ لم يكن راسخا قال الشيخ الرضي لم يقم لي الى الآن دليل قاطع على عدم
اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون
انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل لقبوله التاء وما يقال من ان التاء في اربعة
ليست طارية على اربع كما هي طارية على يعمل لان اربعة للمذكر واربعا
للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة على المؤنث ليس بشيء لانه اذا جاز ان لا يعتد
بالوزن الاصلي في يعمل بسبب عروض ما يخرجه عن الوزن فكيف يعتد
بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن
قال السيد قدس سره ليس ايضا بشيء ما قيل ان المانع قبول تاء التانيث
وهذه التاء ليست للتانيث بل للتذكير لان قولك اربعة رجال او بنين
باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور
ويؤيد ما قال انقلاب التاء هاء في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة
نصف ثمانية وقال اللص التاء العارضة هي الداخلة قياسا والتاء
في اربعة ليست كذلك قال شرطه ان يكون الاولى ان يقول ايضا وان لا يلزم

[illegible]

منه اعتبار المتضادين كحاتم وكافة تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره
في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه انتهى
اي لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه
فان كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبنى عليه شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالة
فرعا صح نسبة الدلالة اليه بقي توهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال
الظرف على المظروف ولكن ان تقدر مضافا والتقدير في زمان الاصل قال
فلا تضره الفاء للتفريع ومعنى الغلبة اي معنى غلبة الاسمية
اختصاص الدال على المعنى الوضعي ببعض افراده الخ او معنى الغلبة
مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده الخ ذهب الشيخ الرضي
الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوضعي فاذن لم يصر
اللفظ الدال على المعنى الوضعي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا
لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذكر المرء وهو ظ ولا عليه لاعتباره
في المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المص يقتضي عدم الاشتراط
لعدم تقييد الحية والعبد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة
قال في الصراح اسود مار بزرگ سياه وادقم مار سيه وقالوا ان
ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة فالاولى ان يقال انه قصد
تعيين الذات ولا مدخل في ذلك لقصدها بالصفة قال فلذلك الفاء
للنتيجة فيدل على ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتيب المعلوم فلا يغني
احدهما عن الاخرى وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصليين المترتب
احدهما على الاخر لا الى الاصل الاول ليصح عطف امتنع على صرف
ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع

اي غلبة الاسمية على المعنى اعم من ان يكون هذا المعنى وصفا او غيره ٢

وهو اعتراض على الشيخ الرضي ٢

الاصليين

الاصليين

ويقال رد كل فرع الى اصله على زعم المتعلم واما قوله وضعف فهو
عطف على صرف بلا اشكال قال صرف نسب الصرف الى الحل
لانه صفة لحجر قال وامتنع اسود اى صرف اسود او امتنع
اسود من الصرف قال منع افعى ماد بزرك قوله اشتقاقه من الجدل
الجدل محكم يا فتى دسن دا قال للطائر قال الواحد والشواق وهو
طائر اخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شئ هو قال في الصراح
اخيل نام مرغى كه اورا يقال برداند قوله لاشتقاقه من الخال حال
نقطه سياه كه بر اندام باشد وشان خيلان جماعة لا في الاصل
ولا في الحال اما الاول فظاهر انه لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل لم
يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة حسب
وقوة وخال وان كانت في انفسها متصفة بتلك الاوصاف قال التانيث
بالتاء هي تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها ينقلب في الوقف
هاء فتاء اخت ليست للتانيث لانتفاء القيدين الاخيرين قطعا بل هي
بدل من اللام فلو سمي باخت مذكر صرف ولو سمي به مؤنث كان كهند
قال السعد قدس سره يحتمل انها مصروفة عنده لان التاء الملفوظة فيها
ليست متمحضة للتانيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير
تاء اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة
وان لم يكن متمحضة فانه لا شرط له للزوم الالف
ليصير التانيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء في اصل وضعها
للفرق بين المذكر والمؤنث وهي لا يكون جزءا لازما للكلمة اسما كانت
تلك الكلمة او صفة كحمارة وقد يجئ على خلاف اصله وهو تكونه
لازمة

لازمة للكلمة كحجرة ولكن لم يعتبروا هذا اللزوم لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اعتناء بشانها انما قيد
بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها للضرورة او ما في حكمها كما في الترخيم
فانه في غير المنادى لضرورة الشعر وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما
هو كثير الوقوع وكما في الاعلام التي ليست من الكلمة العربية فربما يصرف
العرب فيها بالنقص ويعتبروا الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرائيل
جبريل وجبرائل وجبرين وذلك لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها
على اوزان كلمهم المعهودة وتركيب حروفها المتناسبة ويمكن ان يقول
ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بها لبعدها من اوضاعهم ولذا
قالوا اعجمي فالعب به ما شئت فكانها ليست اعلاما فالمراد بالاعلام
الاعلام التي هي من كلمهم والتانيث المعنوي اي ما يكون تاؤه
مقدرة ولا مجال لتقدير الالف للزومها اي كالتانيث اللفظي بالتاء
قيل لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية شرط
ليصير منع الصرف مستلزما له قال او تحرك الاوسط اي بالفعل
فدا دكهند مع انها تحرك الاوسط بحسب الاصل لتخرج الكلمة
بثقل احد الامور الثلثة ان قلت هذا الثقل يوجب تحتم تاثير كل
من العلمية والتانيث وتحتم تاثيرهما فلم جعل المص موجبا لتحتم تاثير
التانيث قلنا لان الكلام مسبوق لبيان شرط التانيث ولان المحتاج
الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير يجب
لانه لا يلايم البيان الذي ذكره الشارح علمين لبلدتين اشار
بقوله لبلدتين الى وجه تانيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم

تأنيثها بتأويل البلدة مثلا فيمنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها
بتأويل المكان مثلا فينصرف وقد يعتبر كل منهما فيجاز الوجهان اذا عرفت
هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها
الوجهان وكذا اسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي قوله ممتنع صرفها
اي ممتنع كل منهما عن الصرف والاول اوفق لقوله يجوز قوله فشرطه
الزيادة على الثلاثة وههنا شروط تركها احدها ان لا يكون ذلك المؤنث
مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذي كان منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر
صرف وكذا حائض لانه في الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات
ان يكون المجرد من التاء منها صفة للمذكر وثانيها ان لا يكون تأنيثه محتاجا
الى تأويل غير لازم كرجال فان تأنيثه بتأويل الجماعة وهو غير لازم
لجواز تأويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي
في المذكر ثم ان يساوي استعماله مذكرا ومؤنثا ليساوي الصرف ومنعه
وان غلب استعماله فمنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مؤنثا فمنع الصرف
واجب والسر في اشتراط الاولين ان التأنيث المذكور في الاول بتسمية
طارية وفي الثاني بعارض تأويل غير لازم وقد زال بالعلمية ما طرء
وما عرض فلم يبق التأنيث والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب
ومما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط قوله لان الحرف الرابع فيما هو
اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير
في الزائد على الثلاثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق
الثلاثة وثبة ان كان بمعنى الجماعة محذوفة اللام واصلها ثبية ثبي
وان كان بمعنى وسط الحوض محذوفة العين واصلها ثوب قوله

اي التعريف

اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف في اي تعريف المعرفة او ان يعتبر
الحيثية اي المعرفة من حيث انها معرفة قال ان يكون علمية فلم يقل
شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز
ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التأنيث بالتاء شرطه العلمية
علمية ما فيه التأنيث قلنا هناك لا بد من تقدير المضاف اليه وليس هنا لازم
ان قلت لم لم يأت باللام هنا حتى يكون اخصر قلنا للزوم التكرار
ايضا لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا زيادة
قوله في العجمة قوله بان يكون حاصلة في ضمنه الاظهر ان يقال
حاصلة فيه كحصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي
شرط تأثيره بالعلمية لا تحقق له الا بتحقق العلمية بخلاف الوصف في
فان تحققها مغاير لتحقق العلمية قوله يجعل غير المنصرف منصرفا او في
حكم المنصرف قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب
الآخر في اجمع واخواته الصفة الاصلية والعلمية لا التعريف بالاضافة
المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله وانما جعل المعرفة سببا
مثل فعلى هذا جرى في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره
اي على التجوز او بارادة العلم الخاص وقيل ان كون تأثير التعريف مشروطا
بتحققه في ضمن العلمية او بثبوته في العلم راجع الى ان المؤثر هو العلمية وانما
الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير قوله لان
فرعية التعريف للتنكير ظاهر لان الفرعية لمقابل التنكير والتعريف
يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية قوله وهو كون اللفظ مما وضعه غير
العرب لا غيره قوله كما في العجم اسم جنس بمعنى الجند في لغة الروم قوله سمي

اي على اصطلاح من جعل
العلمية سببا لا المعرفة
كالمصنف لان المؤثر
لا يكون الا اسبابا فلم
يجعل المص العلمية سببا
فقد جرى في قوله وما فيه
علمية اه على مذهب غيره

به احد رواة القراء سمي به نافع راويه عيسى قوله وانما جعلت
شرطا اه بتحقق الاشتراط اما قاله الشيخ الرضي وهو ان العجمة في
الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلا[م] مم
يقتضي ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية
وهي منافية للام والاضافة فامتناعهما جاز ان يمتنع معها
مانعا فيهما ايضا عن التنوين رعاية لحق العجمة حتى امكنت فيتبع الكسر
التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما تقتضيه
وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطرد عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة
ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو خرجان ما يستثقل فيه
واذربيجان في كوكان واذربكان واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب
اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا
مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات قوله وتحرك الاوسط ذهب سيبويه
واكثر النحاة الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلاثة ولا اعتبار
بتحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان
الثلاثي ليس منه قوله وهذا اختيار المص ذهب الزمخشري الى ان نوحا
كهند وكان قاس العجمة على التانيث المعنوي او غره تحرك ماه وجور
ولا يخفى انه قائل بما ذكره الشارح قدس سره قال الشيخ الرضي مذهب
الزمخشري ليس بشيء اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من كلامهم قوله لانه
امر معنوي اي ليس له علامة لفظية وقال وشتر قيل يجوز
ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده فيما وقع فيه النزاع
من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان

الصرف

الصرف في نوح مخالف للاصل هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف
شتر ولان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان ينازع فيه بخلاف امتناع
شتر فانه ليس بهذه المثابة قال الجمع اي الجمعية او جمعية الجمع
او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع
يقوم مقام السببين ليظهر تفسير الضمير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره
قال صيغة منتهى الجموع منتهى مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي
بها جمع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها هي غير قابلة للتكسير
فلا يرد النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير فان فعال
قابل للتكسير ولهذا يجمع حماد على حمير قوله وبعد الالف حرفان
اوليهما مكسور فلا يرد النقض بصحارى وكما كل قوله لانها جمعت
في بعض الصور من قوله يعني اي لانها صيغة جمع وهو يبطل العلمية المسادة
لهذا قوله ليكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فيصير لازمة فيصح
ان يرفع اصلا بين الصرف قال بغير هاء الباء للملابسة والغير بمعنى النفي
بلا هاء بل لانها كما تكون كذلك كنت بغيرها فان المعنى كنت بلا هاء بل لا حال
لا تكن كنت بما يغاير الحال وهو خبر آخر لشرطه او صفة لقوله صيغة قوله
منقلبة عن تاء التانيث في الوقف فعلى الاول يكون قوله بغير هاء مقيدا بحالة
وعلى الثاني يكون مقيدا بخلافه قوله جمع فارهة لا فاره كما قيل
لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره في الحاشية الفاره
الحاذق ويقال للبغل والجمل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس
جواد انتهى الحاذق مرد زيرك ويقال للفرس رائع ايضا قوله لانها
لو كانت معها هاء لكانت على زنة المفرد التانيث لا زنة فينبغي ان لا يعتبر معها العرن

بها اجيب بانهما وان كانتا غير لازمة لكن لها اثر في تغيير الاوزان
كما في وزن الفعل على ان اليا في وزن فعالية موضوعة مع الكلمة لعدم
استعمال اشاعث وفرازن وفيه نظر لان اليا انما يكون لازمة في فعا
اذ لم تكن للنسب كما شاعت في جميع اشعثي لانها بدل من يا النسبة بخلاف
ما اذا كانت للاعجمي كجوارب جمع جورب وايضا عدم الاستعمال بلا يا لا يقتضي
الوضع مع اليا **قوله** ولا حاجة الى اخراج جمع مدائني بزيادة ولا بيا
النسبة كما قيل مع انه لو زيد يخرج نحو كراسي مع انه غير منصرف **قوله** فانه
مفرد محض لا يصح الا معاملة المفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يصح
الا معاملة الجمع معه **قوله** جمع فرزين اي فرزان وهو معرب قال واما
فرازنة فمنصرف قيل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق
كلام آخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما لم يقل فمنصرف لان المنصرف
صار اسما اي اسما جامدا فيجوز اعتبار اسميته او ان المراد نحو فرازنة اي
المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث
فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمقابلة ومشاكلة المستثنى مع انه يجوز
ان لا يكون منونا **قوله** وحضاجر علما للضبع ليس منصوبا باعني لان
المنصوبات لا يخ او قلما يخ عن مدح او ذم او ترحم ولا يستهم هنا شيء
من تلك المعاني بل هو منصوب على انه حال من المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم
معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه ح في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا
من تقديم معمول المدخول في زيادة لا في ما عطف على المدخول لتاكيد النفي
ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس
كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه

خبر محذوف

خبر محذوف وينبغي ان يكون الجملة اعتراضية لا حالية ليخلو الكلام عن ذلك
الايهام **قوله** بل الجمعية الاصلية الجمعية ان كانت منافية للعلمية كالوصفية
لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى تلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد
ومن حال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية اشخاص برجال
فلم يات بشيء لان نوع ايهام منافيا للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الايهام
المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يسمى شائبة من معنى الجمعية
في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من المعنى الوصفي فيه كما اذا سميت شخصا
ذا حمرة بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع هو الانثى والضبعان
هو المذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى في الصراح حضاجر كفتاد
وضبع كفتار ضبعان بالكسر كفتار نر ضبعان ماده وهذا يوافق الصحاح
فعلى هذا اندفع السؤال **قوله** والا لكان بعد التنكير منصرفا لا لازمة
ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر علما اذ نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى
هذا معنى قوله علما للضبع انه علم الجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى
هذا التاويل ابناء على تسليم تانيث الضبع وقد عرفت ما فيه لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف ولا مكان اعتبار الجمعية المطلقة **قوله** وهو الاكثر في موارد الاستعمال
او مذهب الاكثر قال الجمحي خبر محذوف قال حمل على موازنة لانه دخيل
والدخيل على الدخيل محاسن وانما لم يمتنع من الصرف اذا خرج عن محققا حملا
على صوان فهو من افعل علما لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا عن الصرف كاكلب
وابحر **قوله** لكنه من قبيل حكما الا اعتدادا انه لم يعد الحمل على الموازن
من الاسباب وقد يعتذر عنه بانه نسب على سبيل الاحتمال على القطع قال
المحشي في شرحه يلزم هؤلاء ان يقولوا في الجمع وما اشبه الجمع وقد قال بعضهم بذلك

او لو كان عند الرفع الجملة حالية للزم الايهام المذكور ههنا ايضا

قوله

وفيه بحث ٢

او هو اسم العجمي اي سراويل اسم العجمي وفي الحقيقة موصوف العجمي خبر ذلك المبتدا المحذوف واقيم الصفة مقامه

قال تقديرا اى قدر تقديرا قوله فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة
هذه عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة
من السراويل بل جا بمعنى قطعة بحروفه فيكون المفرد معروضا وانما لم يجعل جمعا
لها بالمعنى الثانى حتى يكون المفرد محققا لان السراويل مختص بالازار فلا يصح
ان يكون السروالة بهذا المعنى مفردا له ولقائل ان يقول ان سراويل منقول
من المعنى الجمعى الى هذا الجمع الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلا فجاز
ان يكون منقولا لا من معنى الاقطاع لا من اقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى الواحد
فى الاجناس لم يجئ نعم جا فى الاشخاص كمدائن اجيب بان ذلك فى الجمع المحقق
لا مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق الاسم تلك
الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شرذمة وهى القطعة وفيه
ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال
اذا صح الاجراء صح الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا
والصرف مغلوبا كان لفظة اذا فى الاول واقعا موقعه وفى الثانى واقعا
وقع ان للمشاكلة قوله فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لا يخفى ان
نفى جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافى اثبات الاشكال من وجه آخر وهو
ان سراويل اذا صرف ينبغى ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفرده
كما يصرف فرازنة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل
مفرد اعجمى ولا اعتبار لموازنة الاعجمى او بالندور او بتقدير الجمع فى سراويل
مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر
الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه قوله
اى كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم

امرأة

امرأة واعيل مصغرا على لا مقصود كاعلى فان الالف فيه ثابتة لخفتها
قوله فى حالتى الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية قوله
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من المضاف قوله لان الاعلال المتعلق
بجوهر الكلمة ولان الاعلال سببه قوى وهو الاستثقال المحسوس ومنع
الصرف سبب ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام
نصاد مثل فرازنة المشبهة بكراهية قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال
يفهم منه من ان جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء
كان التنوين عوضا عن اليا او عن الحركة وينبغى ان يكون كذلك لان منع الصرف
لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بان الفتح فى حكم الكسر
لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد
والمفهوم من كلام الرضى ان منع الصرف تقدم على الاعلال عنده واصل جوار
جوارى بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جوارى بحذف ياء واثبات
الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة ليخف الثقل بحذف
اليا للساكنين قوله وفى لغة بعض العرب اثبات اليا وهى قبيحة
وعليه قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
ويجوز ان يجعل اليا للمتكلم والاصل موالى بتشديد اليا حذفت اليا الاولى
وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة فى الهجو قوله وهو صيرورة
كلمتين او اكثر كلمة واحدة لا شبهة فى ان التركيب الذى يناسب ان يعد
من الاسباب تركيب يوجد فى الاسماء وهو المعروف هنا لا مطلق التركيب فصح التعريف
جمعا لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراط بانه لعلية لان المركب المجعول كلمة
واحدة لا يكون الا علما لانا نمنع الحصر لجواز ان ينقل اولا الى معنى جنسى او ينقل
لا الى علم

مطلب التركيب

اولا الى معنى علمي ثم نقل الى معنى جنسي كما اذا نكر ذلك العلم ولو سلم فنقول
العلمية شرط لتحقق وثبوته لا لاشتراطه من غير حرفية جزء
ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار الاضافة
والاسناد بحكم قلنا الحرف لما كان شديد التصادق بالكلمة لم يظهر اثر
تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب ان يعد سببا بخلاف التركيب
من الاسمين اسناديا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج
الى عده بوجه قال اليأمن من الزوال والاخلال او ليتحقق سبب آخر حتى
يترتب اثر المنع فيحصل له قوة اي اللزوم قال وان لا يكون باضافة
ولا اسناد اليأ للملابسة اي ان لا يكون ذلك التركيب ملابسا لهيئة الاضافة
والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول
عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار
وضعها العلمي لامتناع اعتبار حكمه لان الاضافة الى اولان
تأثيرها اما في الجزء الاول وهو بط لما عرفت واما في الجزء الثاني على تقدير
تعلقه وهو ايضا بط لانه مشغول بالاعراب الحاصل فكيف يمكن تأثير
بالمضاف اليه اذ هما في طباع شئ اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء
ما يضاده سيما في مادة واحدة حكما فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة
من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع ولا
يبعد ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا كانه اكتفى انما قال
كان لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمن حرف العطف بالفعل
لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز التخالف ولذا ذهب بعضهم الى
ان خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن هنا يتقدح جواب آخر هو ان

المص

المص وافقهم في منع الصرف من غير ان يقصد بان غير نقل عن مركب
مستعمل في معنى فيكون علما على الارتجال قال الالف والنون قبل الواو بمعنى مع
فتلك اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله ان كانا الخ لانهما
من الحروف الزوايد بالفعل فلو احتمل اللفظ بونه الاصالة جاز صرفه كحسان
لجواز ان يكون من الحسن كما جاز ان يكون من الحس ويمنع في
لمضادة عيهما الى التأنيث في منع دخول تاء التانيث لمالهما منع صرفهما
دائرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجها
للشبه لان الوجوه الاخر يساوي الوزنين صدر اكسكران وحمراء وكون
الزائدتين في سكران مختصتين بالمذكر كما ان في الزائدتين نحو حمراء
مختصتان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى لمخالفتها لصيغة
المذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا يدور عليها منع صرفها الى ترى الى صرف
ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها اما كونهما
مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه على نظير هذا التقدير وجه اشتراطهم
اسقاط التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة
ينافي الفرعية التي تؤثر ان سببا واما مشابهتهما لالف التأنيث
اي في منع دخول تاء التانيث ان قلت لا بد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا
المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المسالة فان كان الاول فهي فرع للطرفي
وهو ظ وان كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير اصلي لتوقفه على
المشابهة مع ان المشبه اعداد مشبه به فلا حاجة الى اثبات فرعية مغايرة
لفرعية المشبه به والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط انتفاء التاء
الاولى وانتفاء التاء غير ظ لا الاسم الشامل ولا الاسم المقابل للقلب والكنية

والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية   وافراد الضمير
باعتبار انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله ان كانا
باعتبار تعددهما في انفسهما   او شرط ذلك الاسم فيانه يخالف
الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تناف بين اعتباري الوحدة والتعدد
كما في التوجيه الاول   فشرطه العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم
من قال انها شرط تحقق للمشابهة لا سبب لانهما كالنون في التأنيث تقوما
مقام علتين   او لم تمتنع التاء او لم تتحقق بسبب آخر كما عرفت في التركيب
كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء وفي الصفة لم يجئ
كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث مع التاء قال او في صفة
انه عطف باو على عاملين مختلفين وليس على شرطه قيل الصواب الواو بدل
او لان الالف والنون يوجدان في الاسم والصفة وبان التردد ليس باعتبار
نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لا يكون الا في احدهما ويمكن
ان يجاب ان او للتنويع   لانه كان مؤنثه فعلى اه هذا عند الاكثرين
وجوز بعضهم اجتماعهما وحكى اه بالانظر وقد افاد به ان وجود فعلى
ليس مقصودا لذاته بل المطلوب انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى ما ليس مطلوبا
غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه
ضعيف وقد اشار المص الى ضعفه بقوله ان قلت اذا كان المطلوب وجود
فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم انتفاء مؤكد مبني على دليل
لفظي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا بوجود فعلى
لانه صفة خاصة لله تعالى اه لقائل ان يقول بحسب القياس اما بالتاء لان
الاصل في التأنيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر

امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب قلنا لعل المطامح

من فعلان

من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني
ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان التأنيث بالقياس
بعض ولا يكفي   ونديمان لما كان له زيادة نسبة الى الفعل او لا فالاضافة
المراد بنديمان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر هنا
الا للمشاكلة المسمى   وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان
الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل او لا فالاضافة في قوله وزن الفعل
محمول على النسبة لا على زيادة النسبة والا لم يحتج الى قوله فشرطه وكان ان يحمل
عليها ويحمل على قوله فشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط لان السببية
ليست على الدلالة على الفرعية ولا فرعية الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل
بالفعل بمعنى الى آخره في اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل وضمير
يختص راجع الى الوزن او بالعكس وذا اقرب كما هو المشهور
وكذلك بذر من بذر المال اي اسرف   وخضم من خضم الشيء
اكله بجميع فيه   وشلم علما   من تجل بالعبرانية لموضع بالشام
يقال هو بيت المقدس   ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل
مجهولا من الخواص لم يأت في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل الوزن
قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا لقوله عم نهاكم عن قيل وقال
فيجوز ان يكون منقولا من وئل بمعنى اسرع واما وئل على القبيلة فيجوز ان يكون
منقولا منه من دأل بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية
كما قيل في شمس شمس بالضم واما الوعل لغة في الوعل والوسم بمعنى الاست
فشاذان   ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة ذهب
يونس الى ان الوزن المشترك بين القسمين يؤثر وذهب عيسى الى تأثيره

[illegible]

اذا كان منقولا من الفعل كقوله ؎ انا ابن جلا وطلاع الثنايا ؎ ولولا
ذلك لنون جلا ؎ ويرد بانه ان كان علما المحكي مع الضمير وهو لا يغير
وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره
او كشف الامور قال او نكون انما لم نقل بدلا او نغلب كما قاله النحاة
لان فاعل اذا جعل علما المذكور كان منصرفا مع انه غالب في الافعال ولم يجئ
في الاسماء الا خاتم وعالم وساسم اسم شجر اسود ولا نزل في اثبات الغلبة
زيادة مؤنة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا
نقول لعله لم يجد فيما يحترز به عن ذلك المحذور ان قلت هذا الوزن
انما يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته فزيادة
الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف
قياسية في جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال
دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل او يكون غير مختصة
خصه به بقرينة المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول اولى بالتانيث والظا
ان او لمنع الخلو وان النسبة بين الشيئين العموم من وجه لافتراقهما في شمر
واحمر واجتماعهما في نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا وامر
وكستبرق اعجمي وتباعد وتبوعد وافعل وافعل اي اول وزن
الفعل اه لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير
الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود زيادة حرف او حرف زائد على
الاول صح لفظة في لان الصفة تنسب الى موصوفها نحو هو شايع
وكذا على الثاني لان النسبة بين قوله اوله وبين حرف الزائد العموم من وجه
ويصح نسبة العام الى الخاص نحو بالعكس او لان المراد في موضع اوله

من حرف اتين لو غير ذلك الحرف لم يصر كضرب وضرب من ارق ماضيا
وارق امرا وكذا لو تصرف في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيسع
او بالقلب كاعلى او بالادغام كاسد او بالرد كما كان الى ما كان كما اذا سميت
بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف
لان السقوط للجزم او الوقف الجاري مجراه لا يكون في الاسماء فنقول في يقل
من لم يقل واخشي اسمي جاء يقول واخشي غير قابل اي حال كونه
حال من ضمير اوله وانما لم يجعل شرطا للشق الاول لانه لاختصاصه بالفعل
لا يقبل التاء اصلا ولو قال غير قابل للتاء كما اراد غير قابل
للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود اذ قيل مؤنثه ان يكون
على فعلاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل قيل في جعل وجود الشرط
علة للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط وقد
يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف
يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور بالسببية
المحضة او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا للجماعة
حيث قالوا ان تاثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقق
السبب فيه وهو المشابهة بالف التانيث الممدودة لواحد
من الجماعة اي بمفهوم صالح لانه يراد به واحد من الجماعة
فانه اريد به المسمى بزيد والا لم يصح توصيفه باحمر لانه نكرة قال
لما تبين اي لدليل ظهر بالالتزام استثناء مما بقي من
الاستثناء الاول اي استثناء بعد تعدد المستثنى منه بالاستثناء
الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء

من المطلق والثاني استثناء من المقيد ويصير ذلك ما يقال في توحد
ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف ولو جعل المص
قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر دلالة
واحضر عبارة ولعل النكتة في الفصل اختلاف في تاثير العلمية في المعطوف
والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب كما في عمر واحمد اتفق النحاة
على ان العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر ومع وزن الفعل
سواء كان غير منصرف قبل العلمية كاحمد اولا كاصبع ويزيد واختلفوا
في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث
فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية
وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال الشيخ
الرضي قائلا ان العدل امر اصلي منصرفة عند الكوفيين وهما منصرفا دان
وقع لا نيم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن
والعلمية فان العلمية مؤثرة فيها مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد
يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف
قبل ورودها على اوزان مخصوصة هي اوزان ثلث ومثلث واخر
وسحر وامس عند بني تميم وقطام ايضا عندهم اي ما يوجد في شيء
من الامرين اي يعني ان المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقا العدم صحة الحكم ولا السبب
الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء من نفسه بل مفهوم ما مردد بين
مجموع السببين واحدهما ومفهوم ما مساويا له اعني ما يجامعه العلمية مؤثرة
ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما لكنه اعم منه
بحسب المفهوم وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد

لفظ وهو باق واخر وجمع واخواته اعلاما فغير منصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي
مح

ولم يبق

ولم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة مجتمعة كما في اذربيجان وايضا
قد عرفت به يندفع النقض باحمر علي وزن افعل حيث قيل انه معدول عما
كان معه اللام او الاضافة او من ولكان قول التلميذ اظهر وابعد
ان يجعل الاخفش فاعلا اي يلزم من جعل قول سيبويه اصلا انه مناف للقاعدة
المحققة عنده وامتناع نصب اعتبار بتقدير اللام والقول بانه منصوب
على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاشتمال بعيد في مثل احمر علما حال
من احمر لانه مفعول للمماثلة وكذلك افعل التفضيل وكذلك ثلث
لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء ولهذا لا يعمل افعل
التفضيل في الظاهر فافعل فعلاء حتى صار افعل اسما اي صار ملحقا
به كافعل اعتبارا لجواز ان يكون مصدر المخالف لان ذلك الاعتبار
نوع مخالفة لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بمعنى ان المعدوم
يجعل كالثابت وفيه بحث الى انه قد جاز اعتبار شمة من الوصفية في العلم
كما اذا سميت باحمر فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم في وضع الاعلام
المنقولة غير ما وضع له لغة وكذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد
واما الاخفش قال الشيخ الرضي وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلاف
في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف
وهذا القول اي ظاهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر لما يلزم على المنفي
لا المنفي فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد
التقابل ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام
والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض في حكم واحد اي في شان
اثر واحد وتحصيله وهو منع صرف واحد لفظا منعا شخصيا فلا يرد

اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اى بالنوع ولا فى منع
صرف احمر فى حالتى الوصفية والعلمية لتعدد المنع قلنا تقدير
احد الضدين اه بل نقول ليس فى هذا المقام الا توهم اجتماع المتقابلين
وبيان ذلك ان لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو
ظ ولا بين العموم والخصوص ان جوزنا استعمال المشترك فى المعنيين وان
لم يجوز فليس للتقابل وكذا ان يقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان
الوجود اللفظى بازاء الوجود العينى فكرهوا ان يكون فى عالم اللفظ ما ينافى عالم
العين او لا يكون فيه فى بادى النظر وهو تقدير الضدين فى امر موجود
واحد بالشخص سواء كانا الضدان مجتمعين او لا وانما قلنا فى بادى النظر
لان الضدين قد توثران فى امر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة
فى المزاج وذلك تدقيق فلسفى لكنه شديد فان لزوم اجتماعهما
فى التصور حالة تواثرهما فى امر شخصى بمنزلة اجتماعهما فى التحقق
اى باب غير المنصرف يعنى ان اللام للعهد قوله اى بصورة الكسر يعنى
انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تنوين من القاب
البنا عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظ ان يقول
بالكسرة لعدم اختصاصها بالبنا اعنى اللام والاضافة دون
سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه انهما مغيرتان لمدلول
الاسم بخلاف البواقى وحيث ضعفت الحيل فى توجيه عدم سقوط
الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه
محذوف لا لمنع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة
فى حواجب بيت الله معاقبة للتنوين المقدر ان العلمية تزول
باللام

باللام او الاضافة فان اللام يجامع العلمية اذا كان العلم فى الاصل مصدرا
او صفة كالفضل والحسن كالصافنات قال السيد سره فى الحاشية
الصافن من الخيل الذى يقوم على ثلث قوايم واقام الرابعة على طرف الحافر
نا قلا عن الصحاح اى المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على
الجنس لا على افراده فعلى هذا التفسير يكون جملة هو ما اشتمل منقطعة من
السابق وهو اما موقوف وقف الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل او مرفوع
على انه مبتداء محذوف الخبر او خبر محذوف المبتداء والتقدير المرفوعات
هذه او هذه المرفوعات واللام لاستغراق الانواع ويحتمل على التقدير
الاول العهد الى ما يفهم من السابق حيث قالوا انواعه رفع ونصب وجر
وفيه تامل لان التعريف انما يكون للماهية فمن جعل الضمير راجعا
الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات وقال التوحيد وتذكيره بالنظر
الى خبره اعنى ما اشتمل فان المبتداء هو الخبر فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته
للمرجع لم يأت بشئ الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية واختار صيغة
الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول على بيان الطرد قال
علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان الخفاء فى المرفوع ليس الا باعتبار ماخذه
فاذا اخذ الماخذ فى تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف فى تعريفه ولئن تنزل
عن ذلك فلا شبهة فى ابهام الدور ولانه حال عن الاشارة الى اصالة الرفع فى
الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف والمراد باشتمال
الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اى كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية
وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب
ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المعلول للنسبة فالمرفوع ماله نسبة

الى علامة الفاعلية لكونه ملابسا لها ملابسة الكل للجزء وبتضمنه له او
ملابسة المطرد عليه للطارئ والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة
اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو ظهر العبارة ان الرفع المحلي هو هذه الحيثية
وح لا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل
ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له او الاعتبار رفع لما هو
في محله وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما او اعم من ان يكون
الاشتمال له او لما هو في محله لكان الامر ظاهرا وكيف يحمل الرفع لعل الباعث
على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد
كما ذكرناه آنفا اي من المرفوع فان الكلام مسبوق له ومن ابتدائية
الضالية ويأبى عنه قوله ومنها المبتدأ او مما اشتمل القرينة ويجوز
ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التأويل ويوافقه قوله ومنها
المبتدأ لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند
وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بذالك اي راى
ويدفع بانه نادر ولانه لا ينسخ بالعامل وفيه انه يهم قد ينسخ نحو
كفى بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد التي هي اصل
الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد ولان عامله اقوى
لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه عدمي معقول
وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر فالفاعل في المرفوعية اقوى من المبتدأ ولا
يعارضه ما ذكره في المبتدأ لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة
حاله لانه باق ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات
كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلماته ولانه يحكم عليه

بكل حكم

بكل حكم ولانه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكمال
الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل
اسند اليه الاسناد هنا بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية
كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة
بقرينة ذكر التوابع بعدها اذ يخفى بعدها عن التعريف او شبهه
والتنويع لا للشك والتشكيك اي ما يشبهه في العمل او في الدلالة
على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل العامل حقيقة وقدم
الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من
لفظة او لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لانه
مفرح الاسناد ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله
قدم لدفع توهم الدخول واليه مال اللص في الشرح والمراد تقدمه
عليه وجوبا لانه الفرد الكامل المراد وجوب تقديمه نوعه بقرينة انه بصدد
تعريف نوع من انواعه ويجب ان يكون المعرف واجزاءه من لوازم المعرف و
والسر في لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين
محل الفائدة وان المخاطب يقع في انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين
الفائدة وانتظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض نقل
عن الكوفيين جواز التقديم واستدل بانا لو جعلنا زيد في زيد قام فاعلا
وجعلنا الكلام مجردا عن التقديم والتأخير لم يحتج الى الاضمار وتغيير
محل الموجود وهو نحن اثبات المعدوم ولهذا قالوا ليس في زيدا ضربت الا النصب
ولم يلزم عليه نصب كله لم اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواته
اي اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيام متعلق بأسند

او صفة لمصدره قيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخفى عليه شيء لان
الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك على طريقة قيام
الفعل اى قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته
اى على طريقة وطريقته وشكله وطريقة وقيامه به ان يكون على صيغة
المعلوم اى ذلك علامتها او من لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود
لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول
لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد
الذى هو على طريقة القيام ثبوت شيء لامر ثبوتا يماثل القيام ويشاكله
فى المعنى او فى التعبير فتعبيره تعبير القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد
الذى هو نفس القيام قلنا للقيام افراد بعضها يماثل بعضا واحترز
بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان للمصدر الى المجهول لانه فى قوة ان مع
الفعل المجهول كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى ذهب
اليه اكثر المتقدمين البصريين فزيد قائم ابوه قيل لو قال ابوه
كان نصا فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدا وفيه انه لو كان مبتدأ
لوجب تقديمه على قائم كما فى زيد قائم والاصل ان يلى هو فى اللغة ما ينبنى
عليه شيء وفى العرف القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره ان قلت انما
اثر هذه العبارة على قولك الاولى ان يلى مع انه اوضح واحسن لمراعاة
الاشتقاق قلنا لان فى لفظ الاصل لمحا الى ان قرب الفاعل من الفعل
كان بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس بمجرد اولوية بل ينبنى عليه
بعض الاحكام كما نبه بقوله فلذلك جاز الخ ففيه زيادة تشويق الى
استماع الحكم الملحق فى الفاعل وكذلك الاصل فى ما هو بمعناه انه

اى جواز المثال الاول وامتناع الثانى

يقرب من

يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت
بالنسبة الى المفعول الثانى وكذا الحال فى المفعول بلا واسطة بالقياس الى
المفعول بواسطة اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه الحاصل ان الفاعل
من حيث هو فاعل يقتضى قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الاقتضاء
لعارض يقتضى رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك ما يقال ان الماء
بطبعه يقتضى البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء لعارض صحيح
ان يلى لم يقل ان يليه مع انه اخصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع
المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل
فى هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به لشدة احتياج الفعل اليه لان
النسبة الى الفاعل يقوم متقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذى هو فاعل
هنا داخل فى قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيئة
لدلالتها على النسبة كان فى عداد جزئه يدل على ذلك دلالة انية كما
ان السابق دل عليه دلالة لمية وتدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب
الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون وتضربين فالـ فلذلك اللام
للتعليل فيفيد ان يكون الاولى اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع
الثانى والفاء اما للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما
على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال
بالمعلول على العلة فلا استدراك فى الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان
امتناع المثال المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف
عليه لثبوته على تقدير تساويهما فى الرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع
عليه لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشيء على امر رتبة

كون الشيء بحالة مقتضية للتقدم هو تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو
ح في حكم المتقدم لان ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع
المسبب خلافا للاخفش وابن جني سكوته اليأ فانهما جوازا
اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل
للمفعول به كاقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل نعم يستدعي
تقدمه على الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية المنع
مع قولهم في باب التنازع انتهى قيل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب
التنازع في العمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة
اذ لو لم يضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز او التكرار
وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل
ماذكره جار ههنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره
يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول في الاسم الظاهر
فلو اظهر لم يظهر كونه ملغى حرى ربه الى الجملة دعائية والمراد
بالكلاب العاديات اما اشرار الناس او حقيقتها قال قدس سره في الحاشية
عوى الكلب يعوي عواء صاح انتهى وقد فعل جملة اخبارية وقعت
على سبيل التفاؤل بان الدعاء قد اجيب لفظا تميز اي اذا انتفى
لفظ الاعراب في ضمن الامثلة فان اختصاد الفرد متضمن لاختصاد
جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيل
والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي هو
الفاعل لانتقال الذهن من احد المتقابلين الى الاخر فلا يرد مع
ان التعميم بعد التخصيص شائع نحو ضرب موسى حبلى فان القرينة

فيه اتصال

اي ارادة اسم مظهر عوض عن التكرار فيجوز اضماره /سه

فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب الظاهر في تابع
احدهما او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى
بعد الا بشرط توسطها بينهما الخ اي بعد الا الواقعة بينهما في صورة التقديم
التابت والتاخير الذي يحكم بامتناعه يعني ان التقديم الثابت مشروط
بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم اداة
فصل اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والتاخير الممتنع ايضا
مشروط بتوسط الا بينهما لما سيذكره قدس سره فللتحرز عن الالتباس
المخل بالمقصود ومع رعاية النظم الطبيعي قوله لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس
المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في موسى ضرب عيسى ضرب
عيسى لا التباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود فلمنافاة الاتصال
الانفصال اي للزوم خلاف المفروض مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
بالشخص آخر هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا
اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد
حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع
الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم
لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في ما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعا له
او معمولا لغير عامل او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق
عليه ومال الى ما ذهب اليه الجماعة لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب
احد احدا الا عمرو زيد كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما عند اكثرهم
فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف والمجوزون ان
يستدلوا بقوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي

ع

اى ما زيك اتبعك احد فى حال من الاحوال الا الذين هم اراذلنا فى باد
الرأى اى بلا روية تروية وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل
مقدر اى اتبعوا علا فى بادى الرأى او بان الظرف مما يكفيه رايحة من الفعل
واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصلة او صفة ضمير المفعول عند
من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبى نحو ضرب زيد
الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضرب غلامها قال وجب تقديم تاخيره
لم يقل وجب تقديمه اى المفعول لانه ذكر فى احوال الفاعل قال القيام قرينة
مقام الفعل فى الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة
مصحح لا باعث لان تقدير الخبر الخ ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل
بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب المنطبق على السؤال تعيين
الفاعل لا ذكر المبتداء وحمل شئ عليه لانه هو المقصود فى الجملة الاسمية ولان
الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل يؤتى بفاعل كما يؤتى عند
وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل غير متردد فى الحكم وزيد قام يفيد
تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضى ان
زيد فى المثال المفروض مبتداء ولا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية
ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه يزيد مرفوع
والاصل على زيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل
عن المعارف الروقى قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة
الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع
والمختبط لما وقعا فى شدة ونعمة بسبب موتك يا زيد ناسب ان يبكى
عليهما وذلك لانك فى رخاء ونعمة بقرينة السؤال المقدر المدلول عليه

بلفظ

بلفظ المبنى للمفعول فانه منشأ للالتباس والتردد وهو منشأ للسؤال فنزل
السبب منزلة المسبب قال لخصومة اللام للاجل كما هو الظاهر ويراد
بالخصومة خصومة غيره ويحتمل ان يكون للوقت ويحتمل خصومته وخصومة
غيره متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار يكتفى برايحة
من الفعل لا بيبكيه المقدر لان هذا البكاء بمكافاته لا بكاء الخصومة مع انها
ليست سببا قريبا للبكاء ومختبط مما تطيح حكاية حال ماضية
قد يورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر هائلا للاستقرار فى الخيال مع
بقاء اثره والمختبط السائل من غير وسيلة اى بغير علوم وسابقة
حتى يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا
ليسقط ورقها والطوايح جمع مطيحة على حذف الزوايد كما يقال
اعشب فهو عاشب ولا يقال معشبات على القليل ويجوز ان يكون جمع طايح
للنسبة مثل ما دافق يقال طاح يطوح وطاح يطيح اى ذهب كلواقح
جمع ملقحة من القاح آبستن كردن يقال رياح لواقح اى للسحاب ولا
يقال ملقحات وما مصدرية لانها امكن من الموصولة بمعنى التى
اهلكتها الطوايح من الاحوال وما يتعلق بمختبط قال قدس سره
فى الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب
التضرع ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل
البكاء باهلاك الطوايح زيد مما لا يلايم لان علة البكاء هلاكه باى سبب كان
وايضا الطوايح بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه
اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام فائدة ذكر ان التفسير بعد
الابهام اوقع فى النفس وذلك المفسر اما فعل صريح او حرف يؤدى معناه مثل

او حذف الميم فكان طايح جمع على الطوايح والا لاحتاج فى وجه لحذف حرف المفرد من الجمع منه

ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون خبرها ماضيا فانها مع ضبطها يصير

في قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة نحو ولو ان ذات سوار لطمتني

فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير يسهل على ويحتمل ان يكون للتمني وهذا

مثل يضرب لمن يتأذى ممن دونه واصله ان رجلا شريفا لطمته امة

فحذفت الجملة انما يقدر جملة لانا يفهم نسبة تاما وهم غير صالحة لافادتها — حرف

لانها غير مستقل بالمفهومية واذا تنازع الفعلان من قبيل تجاذبنا — الثوب

واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على

الاقل او الاصل على الفرع في اكثر من فعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت

وترحمت على ابراهيم وح يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول عند البصريين

والاول هو الاول والبواقي كالثاني عند الكوفيين اقتصارا على اقل مراتب

التنازع واولها معمول للفعل الاول اتفاقا فلا يجرى فيه النزاع

بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر

اذ هو لحقه قبل الثاني او هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود او هو

مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع ومعنى تنازعهما فيه انه بحسب المعنى

يتوجهان اليه لو قوعه بخصوصه او بعمومه طرفا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم ليدخل

مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجه اما

بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق على التحقق لم ينتبني اذ لا نزاع — الاول هو التصور الذي قبل التلفظ بالعاملين والثاني التصور الذي عند تلفظ العاملين بين التلفظ بالاول والثالث ما عند تلفظ الاول والمراد بتحقق النزاع هو هذا الثالث منه

بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل منهما معموله ولا حال التصور الذي

هو مبدأ للتحقق ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع اي لا ثاني

من حيث انه واقع في ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما بالتصور النزاع ولا

يخفى ان منطلقا في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يأبى عن وقوعه

معمولا للفعل الثاني بل يأبى عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين

وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع يأبى عن وقوعه معمولا — اي بين الاسم الظاهر والضمير المتصل بالفعل

لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما لانه حرف لا يصح اضماره الى استناده

كاستناد الضمير هكذا قالوا وفيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي

نعم لو كان بدله انا هو او كان الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك فالاولى — نسب

ان يقال لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله

او بما هو كجزء له والا ليس عاملا ولا جزء له واما بطريق الانفصال فلانه

في صورة المتنازع فيه وكلام في الفرعين المتنازع الغاء احد العاملين الا

في المفعول لضرورة ملجئة الى ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا بالحذف

او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء

الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ما ضرب الا انت

وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف

في عدم صحة التعميم ومراد المص بالتنازع اه لانه المناسب لما هو بصدده

وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على رأي البصرية فاحتيج الى الاستثناء

ويوافقه على رأي الكوفية فيكون في تفاريع الاصل السابق واما ذكره اقتضاء

المفعول فليتم البحث فلهذا اخصه بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم الظاهر

الواقع بعد الا حكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر قلنا لعل المراد جواز

القطع بالاضمار قياسا لكنه لم يستعمل الا بطريق الحذف كما ينبغي ان يحذف ولا

يجاب بانا ندعي المهملة لا الكلية لصحة المهملة على تقدير اطلاق الاسم

وعلى مذهب غيرها فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الى قال الشيخ الرضي

يلزم البصريين في هذا المقام اي في مقام ما ضرب وما اكرم الا انا او الا زيد

متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار
اذ لا يستعمل الا كذلك قوله فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ انه جزاء وبحسب المعنى
انه بيان لاقسام التنازع وهو يكون الجزاء قوله فان اعملت او المقدر الذي هو جاز
اعمال كل منهما او فيهما كما في بعض النسخ قوله وليس هذا قسما ثالثا للتنازع الثنا ذع
المذكور لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره ايضا
مختلفين حال والعامل فيه معنى فعلى مستقلا من الضمير المستتر في قوله فقد
يكون لرجوعه الى التنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لا ان
العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما فان العامل فيه
فعل التنبيه قوله لقربه اي لقرب الطالب من المطلوب وعدم لزوم الفصل
بالاجنبي وورود الاستعمال الشائع ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان
ينبغي ان يؤتى بجواب الشرط عند اجتماع اداتي الشرط والقسم لا بجواب القسم
مثل والله ان اتيتني لاكرمتك قلنا القرب مرجح عند تساوي مرتبتي
القريب والبعيد وليس القسم واداة الشرط في مرتبة القسم اقوى في اقتضاء
التصدر قوله لجواز اضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير اعلم ان الغرض
من التفسير ان كان منحصرا في رفع الابهام وازالة الحيرة كما في ضمير الشان
وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر نحو
في كونه مرجحا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير
ذلك فمنهم من منع وان كان في العمدة لان المفسر لا ينبغي ان يكون مرجحا فلا
تزول الحيرة به ومنهم من جوز في العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل
اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وان لم يكن نصا
فيه قوله وللزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار اظهار للمفعول

في نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف في اللفظ افرادا
وتثنية دون الحذف ظرف لا ضمرت قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه
مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر
والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف
بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي نحو اضربن واكرمن القوم بحذف الواو او الياء
في الاول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنها اما عن
الاول فبانه فبان المصدر قد نزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظا
ولا تقديرا واما عن الثاني فبانهما من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه
نسيا منسيا فالمحذوف في باب التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف في
باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدا
منزلا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم
وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم زيدا فالاولى ان يعتذر عن الثاني
اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فبانه في عداد المستثنى رتبة ومن نحو
بني تميم فهو منهم واما عن نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس مما ذهب اليه
الجمهور وبانه في زي المفعول للزوم الجار وكونه فعلا في صورة ما يلزم استتار
فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل
غير محذوف لسد جزئه مسد الكل قوله خلافا للكسائي اصلا يخالف قول الاضمار د
قول الكسائي خلافا قال وجاز لجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء
قوله روي عنه تشريك الرافعين فيلزم توارد العلتين على معلول واحد وذلك
غير جائز وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم قوله
ورواية المنع غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة عنه يخالف

ما في المتن وهو ما ذكره قدس سره ويمكن ان يجعل موافقا للرواية الصحيحة
بان يقول معنى اضمار الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى جاز انه جاز اتصال
الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز بل يقول بما نقل عنه او بان يقول
جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما
اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه يشترك قال ان يستغنى عنه شرط الستغنى عن
الجزاء لتقدم ما يدل عليه قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
لان مفعوليه بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف
احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز
في السعة وغيرها ان كان قليلا لان كلا منهما في الظاهر مفعول برأسه ومنه قوله تع
ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو
خيرا لهم قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة المجوزة
للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق هنا مع ان امتناع
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار
بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتداء والخبر بالاجنبي وهو قبيح
قوله على المذهب المختار اذ الوجه المختار على اتفاق الطائفتين ولما كان الحذف
فيها مرجوحا حمل قوله رح هاؤم اقرؤا كتابيه على اعمال الثاني والا لزم
حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح قال الا ان يمنع مانع اي اضربت في جميع
الاوقات الا وقت منع مانع قوله وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول
وتاويل المفعول الاول بكل واحد بعيد قوله ولو اضمر مثنى خالف المرجع قال
الشيخ الرضي جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال تع فان كانت
واحدة وقبله ان كن نساء والضمير للاولاد فيجوز حسبني وحسبتهما اياها

الزيدان

الزيدان منطلقا وفي البقرة بحث للفرق البين بين الاصل والفرع قوله ولا يخفى
انه لا ينصب التنازع اه مبني على ان تاويل المصدر المفعول الاول بكل واحد مما
لا يعبأ به قوله ولما اسنده لانه يقال للقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب
اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف في
ضرورة انكسار الوزن قوله لا ادنى معيشة زيد كافي واسمه بارد زيد كافي
كنند والمراد هو هذا قال وقول امرئ القيس صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد
وضرورة الجواب عنه وقوله كفاني بدل او بيان لقوله قوله على تقدير توجه كلم كفاني
ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفاني اما اذا كانت الجملة حالية او
معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول
للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التاكيد
دون التأسيس مع ان واو العطف والاعتراض سوا في ذلك وذلك لان نفي
السعي مستلزم لنفي الطلب ان قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب
ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي ههنا الطلب مطلقا لان
الكفاية يحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ قوله لاستلزامه عدم السعي
وجعل نقيض الشرط جزاء له قوله وثبوت طلبه المنافي كل منهما اما منافاته لعدم
الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون ان قلت يلزم
من عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما اسعى قلنا لا نسلم انه معطوف على الجزاء لجواز
ان يكون الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت
انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا يجد لكنه يطلب في الحال والازمنة
الآتية المجد المؤثل اه ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف
المجد بالمؤثل او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الآتية وبيان ذلك انه لما قال

يعني ان الشرط الذي هو فلو انما اسعى
يستلزم الكفاية ولم اطلب اذا كان
منفيا هو يستلزم عدم الشرط فيلزم ان
يستلزم عدم الكفاية لانه المفروض
والسعي يستلزم الكفاية والطلب
مع السعي فيلزم ان يكون عند السعي
كفاية وقليل من المال وعدم
كفاية قليل من المال وهو اجتماع
النقيضين وهو محال فيلزم ان
يكون ثبوت الطلب منافيا
لعدم الكفاية منه الفاضل الخيالي

طلبت المجد كان المتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما فى بعض الازمنة الماضية
اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب بالغنى فدفعه بقوله
ولكنما اسعى الى الكنى بمجد انى يناقش فى الوجه الاول بان القرينة على اعتبار
المجد البيت الاتى وهو مقيد بالمؤثل فالمناسب تقدير المجد المؤثل لا تقدير
المجد مطلقا لشبهه اتصاله بالفاعل بقيامه مقام الفاعل واشتراكه
معه فى الاحكام كل مفعول فيه ان المنظور فى التعريف الجنس لا الفرد فلا
يصح لفظة كل فلعله الخ للاشعار بالطرح حذف فاعل بالمعنى المذكور
لا الفاعل الحقيقى فلا يرد البعض بانبت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى
المذكور مذكور لا محذوف واقيم هو اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم
اسناد الفعل الى قول مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة
صفة عن الضمير الى فعل اى الى الماضى المجهول يعنى انه اراد بالعلم اشهر
اوصافه او اراد بالشخص جنس ويجد بعده معطوف اى الى فعل ونحوها
ولا يقع اى لا يصح وقوعه ولا انه لا يقع فى الاستعمال والا لكان الا نسب
ان يقول لم يقع وان لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثانى
منه ايضا لم يقع فى الاستعمال مقام الفاعل المفعول الثانى نقل ان المتاخرين
جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا امتناع فى ان يكون المسند شئ اخر
نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر والمفعول له والمفعول معه كذلك
لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اقتصاده للتنبيه على صحة ادعاء
ان الامتناع فى المفعول الثانى والثالث اتم من الامتناع فى هذين المفعولين
وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه سالعه فى رد من جوز
قيامهما مقام الفاعل بلا لام قيل باللام ايضا لا يقع لانه ليس من
ضروريات

ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه لان
النصب فيه مشعر بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال
ينبغى ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية
لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان ينافى
الجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جوابا
لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب للتاديب
والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم ولقائل ان يقول ايضا انه ليس
جوابا عن سؤال انشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا لمقدر لا المذكور
نعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر فى جواب
السؤال عن الكمية فاذا قيل لك لم ضربت قلت اوضرب للتاديب
نعنى خلافا للكوفيين وبعض المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى احد بكونه عاملا
استدلالا بالقراءة الشاذة فى قوله تعالى لولا نزل عليه القران بالنصب
وقراءة ابى جعفر المدنى ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك
ننجى المؤمنين على اضمار المصدر لشدة شبهه بالفاعل قبل البناء
فعل الفعل المجهول له وكونه اسناده اليه حقيقة والى غيره مجاز ولا ايصاد
الى غيرها الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان
الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقى
متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالاظهر ان
يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلى ولا يمكن المجاز العقلى مع وجود ما
هو له ان قلت باى علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر قلنا النسبة
الى الاوليين فلان هذا الفعل لما كان موصوفا لان ينسب الى ما هو محل للفعل

وقابل له وكذا الاولان محلين للافعال وهي مؤثرة فيهما نوع تاثير حتى

يعرفا بهما شبيهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر

الفعل وكذلك لان قولك سير بزيد سير شديد في قوة قولك فعل سير

شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الايقاعية الى سائر

المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور مع وجود

حرف الجر نحو ضرب في الدار فان النسبة ح ليست الا ما استفيد من

حرف الجر فمعنى ضرب في الدار ان الدار مضروب فيها الا انها مضروبة مجازا

قلنا هذا النقل نقل بالمفعول بلا واسطة اما في المفعول بواسطة

فلا نقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي

نعم هنا شيئان احدهما ان ما ذكرته يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي

بالحرف الى المفعول بواسطة نسبة الى ما هو له فينبغي ان يتعين لقيامه مقام

الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه وثانيهما

ان نسبته الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل

دخول الواسطة عليها ولم احد في ذلك نقلا اذ لا فائدة فيه والفا على

محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان

والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد

قوله فالجميع سواء بما سنذكره شبهه بالمفاعيل بلا واسطة وانما

قيدنا بذلك لان الظرف وان كان معه في مفعول فيه عند المصنف فلا يظهر ح

القول بالتشبيه وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقي سواء

لكان اخصر واظهر يعني ان البواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل

وامتناع وقوعها موقعه وفيه انه حال البواقي قد علمت على التقدير

وجود

وجود للمفعول به واما المجهول حالهما على تقدير عدمه فالتعرض لحالهما على تقدير

وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح برد من قال ان المفعول به اذا وجد

مع المفاعيل لم يتعين فقال واذا وجد الخ اي جميع ما سوى المفعول به

وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت

ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به

قلنا صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعته ان يكون

في درجة المفعول بلا واسطة سواء في جواز وقوعها مع الفاعل

لا يخفى ان هذا القيد مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء

الشامل لجواز وقوعها في موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل

حتى يلزم انه لا يكون لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى لان فيه معنى

الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب اعلمت اولى

من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم واما عند عدمه الخ ان قلت

يمكن رفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه قلنا خوف الالتباس باق

لان التاخير وان دل على انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون

مفعولا اول وهو اقل بان يقوم لكونه مقام الفاعل امكن ان يقع الحيرة والاشتباه

وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس ومنها المبتدأ عطف على قوله فمنه الفاعل

او من جملة المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض

بتقدير المضاف اي من جملة افراده على ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدأ والخبر

وان يكون المبتدأ مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتداء يصار اليه للضرورة

ولهذا لم يكن قائم في اقائم ابوه زيد مبتداء لاحتمال ان يكون خبرا لزيد ولكن

هذا القسم في المبتدأ اخبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر

اي لاقامته مقام الفاعل واعطاء الرفع له منه

لوجود وجه اخر وهو ان يكون خبرا لزيد فلا يكون ههنا ضرورة داعية منه

وهو كلام غير داخل تحت الاسناد لا به ما قبله منه

مسند اليه كما تكلفه كثير من النحاة والشتراكها في العامل المعنوي وهو ههنا
تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناده الى شيء او اسناد شيء اليه
هو قيل اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر هنا دون الحدين السابقين
مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى
في بعض الحدود بدلالة صورة التعريف على صورة الاكتفاء ولانه اراد التصريح كنجوان مثلا
بالحصر ليكون ردا على من زعم ان الاسم الفعل مبتداء وفيه نظر لان صيغة الفصل
تفيد الحصر المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم ذلك فهي لتاكيد الحصر لان المسند اليه اذا
عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فيقول ان اسم الفعل
مبتداء عند المص فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتداء
الذي اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر
ليس للرد الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته
للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتداء صفة مثل ضارب في زيد ضارب
محمول على زيد او تقديرا او تأويلا وذلك فيما يصح اسم موضعه وان تصوموا
وسواء عليهم أنذرتهم ام لم تنذرهم المجرد قيل انما صح لفظ التجريد
مع انه يقتضي سبق وجود لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود
كقولك ضيق فم البئر اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم
لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا فصار لم يتم
او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة
المقام ولما اشار بان العبارة وان حملت على العدول افاد عموم السلب فغير ظ
وانما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ

وهي حد المبتداء والخبر وغيرهما من اقسام المرفوعات منه
انسان في نفي الحكم عند كل زيد لا عن جملة الافراد منه

المبتداء والخبر كباب ان واخواتها لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد
قوله وذلك لان النحو ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ فكانه اراد
بالعوامل اللفظية ما يكون مغيرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى
وكذا يقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا
ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء
قلنا العطف جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها كان مبتداء ولا يجاب بان ان لا تغير معنى
الجملة فكانت كالحروف الزائدة فائدتها التاكيد اما اولا فلدخول اسمها في حد المبتداء
واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي
الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم
لا بل على المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع
والمعنى المشترك ما يطلق عليه لفظ المبتداء
وثاني قسمي المبتداء قد اشار به الى ان المبتداء مشترك معنوي لا ان لفظ
المبتداء مشترك لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في المعنيين
او الصفة لفظة او للانفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلو
ومعنى اجتماعهما كونه للمبتداء
دون الجمع لم يات بشيء لان استحالة اجتماع القسمين بيني واما امتناع مسندا ومسندا اليه منه
ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف ينتقض
بقائم في اقائم ابواه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتداء كما ذكرناه
واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا لكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتداء
لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك او جارية مجراها كقرشي فانه في
قوة منسوب الى قريش الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام الاولى
حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما وغيره وهل وغيرها
من كلمات الاستفهام ونحوه فذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا

الاعتبار لا يناسب التعريف كهل الحي وانى ومتى وكيف وكم وايان التمثيل
بمثل وما ذكرناه ظ واما التمثيل بمن فلا يصح بان نقول من قام ابوه لان قايم
صفة صالحة لان تكون خبراً لمن وما يصلح ان يكون خبر لا يصلح ان يكون
مبتدأ ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول لضارب وقس عليه ما
معنى عام مجازي اي ليس بمستتر
وما يجري مجراه بتقدير للعطف او من باب عموم المجاز ولكن انه يريد باللفظ
معناه اللغوي اي البارز لم يجز تشديد على اللغة المشهورة كون الصفة
مبتدأ الخ قيل لم يجتنبوا عن التباس المبتداء بالفاعل في مثل اقايم زيد واجتنبوا
عن التباس المبتداء بالفاعل في زيد قام فلم يجوزوا تاخير المبتدأ فاجيب بان جواز
الوجهين ليس الا فيما كان كل من الوجهين مخالفاً للاصل كما نحن فان في جعل زيد
في اقايم زيد فاعلاً خلافاً للاصل وهو جعل المبتدأ مسنداً وفي جعله مبتداء
خلافاً للاصل اخر وهو تغيير النظم الطبعي للمبتداء والالتباس المحذور ليس
الا فيما كان احد الوجهين موافقاً للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل غير معارض
فيورث التشويش والالتباس اي هو الاسم المجرد وكذا انه قوله اي هو المرفوع
المجرد الخ لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب زيد
لانه ليس مرفوعاً بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان
الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركباً او لفظاً يراد به نفسه
كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكماً دخل فيه المثال المذكور والجملة
ايضاً مع انه صرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنها بالاسم ويمكن ان يقال ان
المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد
ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقي امر الجملة
اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ بعد واحد او يصح التعبير عنه بالاسم

فلا يصدق

فلا يصدق على يضرب في زيد يضرب وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب
اي ما يقع به الاسناد وقد اشار به الى نفي الباء متعلقة بالايقاع المفهوم لا بالاسناد
لانه بنفسه يتعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء ويمكن ان يقال المراد به المسند به الى المبتدأ
بقرينة انهما ركنا الاسناد كما اشار اليه بذكرهما معاً في العنوان او يجعل الباء
بمعنى الى قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في تعميم العبارة ان لا تشبه بالمسند اليه
المذكور في تعريف المبتداء ومع يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه انتهى قد
بينا وجه عدم الاحتياج وعلى التقديرين يخرج به الفاعل في تعريف المبتداء
كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان ضارباً في زيد ضارب وفي زيد ضارب
ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان
الخبر هو مجموع الاسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلاً
للاعراب اجري الاعراب على الجزء القابل للاعراب اذ يقال المراد بالاسناد الى المبتدأ
اعم من ان يكون اسناداً الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه
وفيه نظر لان ضارباً لم يسند الى شيء اصلاً لان الاسناد هو النسبة التامة
ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب
ابوه ويضرب في زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست
اخبار الزيد اي تجريد الاسم ان قيل التجريد عدمي فلا يؤثر فالاولى
ان يعرف الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً او تقديراً للاسناد اليه او اسناده
الى شيء قلنا العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات والعدم
الخاص يجوز ان يكون علامة مع انه ما جعله اولى امر اعتباري فلا يبعد ان يصح
ان يكون مؤثراً فمعنى الابتداء عامل في المبتداء والخبر لطلبه اياهما على
السواء وقال اخرون هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك

لا قولان اخران فكانه قدس سره لم يعتد بهما — لان المبتدأ ذات
والخبر حال من احوالها غالبا فلا يرد النقض بقولك المنطلق زيد ان قيل هذا
الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون الاصل فيه التقديم اجيب بان تقديم
الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة
المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي طارئ
والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم
مستغن عن الفعل فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقصة بالكامل
ومن ثمه اشارة بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي
يستخرج منه شيء شبه بالمكان — جاز في داره زيد اي علم انه يقال في داره رجل
اذ لا حاجة ان يناقش في اصالة تقديمه لوجوب تأخيره اعلم انهم اختلفوا في
جوازه في داره قيام زيد منعه بعضهم لان ما اضيف اليه المبتدأ وليس له التقدم
وجوزه الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ
وقد جاء في الكافة درج الميت — وقد يكون المبتدأ نكرة اعلم انه يقدم
عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع ان المناسب للاصل الذي
مهده آنفا ان لا يلزم الالتباس بينه وبين الاصليين الاخريين وهما تعريف
المبتدأ وافراد الخبر لمن هو مبني من لفظة قد في قوله وقد يكون المبتدأ نكرة وفي
قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبتني ابتناء تاما على المبتنى عليه
كما يظهر عند التفصيل — والمطلوب لما تم القول بان الحكم على الطبيعة
المستفادة من المعرف بلام الجنس دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من النكرة
غير ظاهر — بوجه ما لفظة ما زائدة او صفة لما كانت التخصيص منحصرا
في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يكون معناه اذا تخصصت بمثل

ولعبد

ولعبد مؤمن الى لان لفظة ما تنبئ عن عدم الاختصاص — نحو اشتركها
واحتمالا لابتدا او مرتفع — وحيث وصف بالمؤمن تخصيص بالصفة التخصيصي
الفردي بالصفة مصحح واما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا
مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء بتفصيل وهو
حيوان ناطق وبابه هذا اعني جسما ناميا اللهم الا ان الفرق بين التخصيص الرافع
للاشتراك القيد والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب
التخصيص بالعموم اذ لا يشذ به فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم
كو خير من جرادة الاحتمال ان خرج للذي عنده اذ قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن
لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان
الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون بطريق
كل رجل كما في الناد ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل
وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة نعم
قلنا الصفة جاءت لتحقيق المحل المصحح لا للتصحيح — فان التكلم
بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار
والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص
منتف في رجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح
فتعينت وتخصصت يعني ان المراد بالتخصيص هنا التعيين بقطع الاحتمال
او تقليلها فلا يرد ما قيل من انه لا تخصيص هنا لان التخصيص ان يجعل البعض
من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله — فانه لا تعدد في جميع الافراد خاصة هذا
الوجه جار فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر
واحد — نحو تمرة خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية

يقتضي التفضيل على الطبيعة المرادية فيعم الحكم كل فرد اولان فرد اكمل من جنس
اذا فضل على فرد آخر من جنس آخر من غير خصوصيته علم ان التفضيل بينهما
باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل اولان العبارة لما لم يدل على خصوص فرد
كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق
في المقام الخطابي   لتخصيصه بما يخصص به الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف
لانه جعل بمنزلة ما فيه تخصيصه معنى   اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب
الا شر يعني ان الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في انا عرفت
وما يخصص به الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل
يصير في حكم الموصوف وحالها بمعنى ان السامع كما لا ينفر عن الاصغاء
اذا كان الحكم مقدما فلا يخل النكرة بالابهام   قد يكون خيرا لا بالنسبة
الى المخاطب اما بالنسبة اليه فشر   فقد وصف بمحذوف ح ان يكون
باب التخصيص بالصفة ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير
علم من هذا انه في ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون وكذلك خص
بالظرف وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتداء ولك
ان تقول التخصيص بالظرف ليسعيد   لتخصيصه بنسبته الى المتكلم فيه انه
لا يجري كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك وبلى لك لان الويل الهلاك ولا ويلك
لك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك والقول بان المراد بالويل دعاء الشر
لاطلاق اسم المسبب على السبب فيكون التقدير دعاء الشر لك بعيد فالاولى
ان يقال اسكن وسلام لو عاينا اصله خبر كان مصدرا منصوبا باداء امر
الجار والمجرور لتقديم الاسم والمبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر لربما ذهب
الوهم الى النعت   اذا صار سلمت سلاما فيه انه لا يحسن ان يكون معنى

مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك
قولي سلام عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما فان الاصل سلمك
الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على اختياره
انه لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوليه قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله
من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك
نعم يرد على توجيهه انه لا يتم بطلان قولي سلام عليك عليك لان قولي مبتداء
وسلام عليك بيان له بدله او معموله وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت
فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان
يراد به كل من خوطب فلا تكرار نعم لك ان تقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن
التوجيه بوجه آخر على ما قيل وهو لزوم اخذ المفسر في المفسر فيرد وهو في
المفسر محتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا فيتسلسل واجيب عنه
بان معنى سلمت قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير
لانه معروف وبان سلمت معناه قلت سلمك الله اي جعلك الله سالما ولك
ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ في المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله
الماخوذ في سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه   وعدول الى الرفع
لقصد الدوام لان النصب يدل على الفعل والفعل الحدوث   اي سلام من
قبلي في التفسير تامل   مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابط
في تجويز الاخبار عن المبتداء والفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب
بالنسبة فان كان جاهلا بها صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها
لم يصح الاخبار بها وان كان المخبر عنه معرفة   وهذا اقرب الى الصواب
لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تع وجوه يومئذ ناظرة

مبتدأ خبره مفعول ثانيا

وهل من مزيد وقوله فهو لنا ويجيء علينا الى غير ذلك مما لا يعد اجراؤهما
والى المخصصات المذكورة تكلف ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد
وقد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر فقوله والخبر قد
يكون جملة للاشارة الى تقسيمه وكون افراده اصلا لكسرة الافراد والجملة الخبر
قد يكون جملة لم يقيد بكونها خبرية فكانه تبع جمهور النحاة في ان الانشائية
ولو كانت قسمية صح ان يكون خبرا للمبتدأ ومنهم من منعها متمسكين بالاطائل
تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال
المبتداء والانشاء ليس حالا من احواله الا بالتاويل مثلا اذا قلت زيد اضربه
فطلب الضرب صفة قايمة بالمتكلم ليس من احوال زيد الا باعتبار كونه
متعلقا للطلب او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه ذلك
ولم يذكر الظرفية لم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء
كما هو المشهور والجزاء اسمية او فعلية ولو بالاخرة والجملة مستقلة
لاشتمالها على الفائدة ومحلها فاذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدأ محلا
لفائدة اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابط فانه وان لم يكن محلا
لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي تضمنها الرابط فان الشيء كما
يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به متعلقا وغيره ذلك
فلا بد في الجملة وكذا لا بد في المفرد اذا كان مشتقا او جامدا ما أولا بتأويل المشتق
نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوي غليظ وكله تاكيد للضمير قال
الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عايد ويستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا
حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتداء وخبر كان
واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى

فيثبت

فيثبت الدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير
من عايد خبر لا وليس متعلقا باسم لا والا لنصب الاسم لشبهه بالمضاف كاللام في نعم
الرجل لانه للعهد ووضع المظهر موضع المضمر انما كان في معرض التعظيم جاز قياسا
والا فعند سيبويه يجوز في الشعر شرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا
وعليه قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي
لا نضيع اجرهم وكون الخبر نفس المبتداء قيل لا حاجة الى العايد اذا كان
الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور وقولك هو قولي زيد قايم اذا كان ضميرا
وكذلك الحذف قياسا اذا كان مجرورا بمن في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزء من المبتدأ
الاول لان جزئيته يشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة اذا كان
المبتدأ الثاني نكرة كما في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو
البر الكر بستين درهما لان التعريف غير مقصود كما في قوله ولقد امر على
اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر وهو
سوغ ان يتقدم منه موضحا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي
اذا كان ظرفا وسماعي اذا كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير
المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكر ونحوه ستون واد مضعف انتهى الكر
اثنى عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن
وما وقع ظرفا او جاريا مجراه وهو الجار والمجرور اصطلاحيا فيجوز ان يريد
هذا الاطلاق كما هو ظاهر الشرح اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان
هنا فوائد اوليها انهم قالوا ان ظرف الزمان لا يقع جاريا على اسم العين
اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين لا تعلق لها
بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى

وان المعنى اى ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه
ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة
لان الازمنة الجزئية ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة فى تخصيص
بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان يكون
الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضى عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع جاهلا
بكونها معها مثلا نفيد قولك الرمان فى الخريف سامعا لم يعرف كونه فى الخريف
وثانيها ما قال الشيخ الرضى وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار
حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثره وكان اسم الزمان نكرة
رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما
مع تنكيره المناسب للتجريد ويجوز نصبه وجره بفى قليلا فالكوفيين فان
فى عندهم للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق
فالاغلب نصبه وجره بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فللتاكيد
امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر
وثالثها ما قاله وهو ان ظرف المكان اذا كان خبرا عن اسم عين وان كان غير متصرف
فلا كلام فى امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى
مكان قريب اى مكانك منى مكان قريب وانت منى مكان قريب وان كان معرفة فالرفع
مرجوح ورابعها ما قاله وهو ان كلا من ظرفى الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان
متصرفا موقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لا لارادة تقدير لفقدان القرينة
او البعدية نحو دارى منك فرسخ ومنزلك منى ليلة على حذف مضاف فى اى
ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سير ليلة ومنى متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة
او بعد هذا القدر واما انتصابه نحو دارى خلفك اى من خلفك فرسخا وميلا

اى لازم الظرفية فيكون منصوبا دائما

ويوما

ويوما وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اى بعدت فرسخا
فالفرسخ مبعد لها كان الماء فى امتلأ الاناء ماء امالى وقيل انتصابه على الحالية
ويجوز نصبه على المصدر اى بعد فرسخا فالاكثر الفاء لتضمن المبتداء
معنى الشرط فان ما فى ماوقع موصولة او موصوفة على انه اى كاينون
واقعون عليه مقدر اى ماول الجملة بجعل التقدير بمعنى التاويل لتصحيح
الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء فى الجملة
قيل فى توجيهه ان الباء زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب بابا اى ابا والمعنى
ان الظرف مقدر من حيث انه جملة اى مفروض انه جملة لنيابته عن الجملة او ان
الباء للالصاق والمعنى ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير
بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اى الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة
الحاق الجزئى بالكلى واحسن التوجيهات ما فى الشرح بتقدير الفعل وهو
من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه
وقد يكون من الافعال الخاصة اذا سبق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار
العامل لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله تعالى فلما رآه
مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك لا لابد من متعلق اتفق
النحاة على ذلك وفيه بحث لان فى نحو مثل زيد فى الدار للظرفية وهى نسبة
لا يقتضى الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها واما المظروف فهو زيد ولا
حاجة الى اعتبار امر اخر فان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو
هو والحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا لا نم ان الحكم ليس الا بهو هو ولا بد لذلك من دليل
مع ان تقدير الفعل لا يصح بهو هو الا بتاويل والاصل فى العمل هو الفعل
وللقياس على نحو الذى فى الدار وكل رجل فى الدار ان قيل تقدير الجملة فى المثالين

انتصابه بحم

الظرف دال على حصول الشىء فى نفسه

اى تاويل ثبت بثابت وحاصل بحاصل

للمرفوعة ولا نظر هو في ما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من اللفظ المسوق
معنى واحد فاذا ثبت تقديم الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل والاصل
في الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوي
تقوي الافراد وجاز تأخيره للاتساع وعدم التضييق كما شرب
العرب ولهذا كثر لغتهم ووسع اللغات لكنه قد يجب الاحكام المحسنة
كما يكون في الشرع يكون في النحو وغيره مشتملا اشتمال الدال على مدلوله
سواء كانت دلالته بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو ازيد قايم او امر متأخر
عنه نحو غلام من جاءك على معنى وجب صدر الكلام اي صدره دالة
او صلة نفسه مستحقا كالاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير
الشان ولام الابتداء او الشرط ولو نوع تضمن مثل الذي يأتيني فله درهم وبالجملة
ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما اقتضى الصدر لان السامع يبنى
الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم
يدر السامع اذا سمع ذلك المغير وهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما يجيء
بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وهذا مذهب سيبويه للاشارة
الى انه المختار ولم يمثل المص بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك وذهب بعض
النحاة بل عمر فيل من زيد معناه التجار ام الخياط مثلا والوصف متعين
للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكلي في الجواب وكذا
الثانية عن الخياط زيد لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدا مع تعريف
الخبر نقل عن ابن الحاجب في رفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو ام خالد
وتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيرا ولا يخفى
ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدا نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة

متضمنة

متضمنة للاستفهام اذا فعل التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها
نحو مررت برجل افضل منه ابوه اذا كانا معرفتين المطابقة في جعل
احدهما مبتدأ والاخرى خبرا ان ما زعمت ان الشايطلب العلم بكونه
وصفا للاخرى يجعله خبرا ولا قرينة فلو جعلت معينة للمراد لم يجب التقديم
مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه لعاب
الافاعي القاتلات لعابه او متساويين قيل لو اريد به التساوي
في التعريف والتخصيص كان غنى عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لابهامه
الوهم الى التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب
عنه لثبوته في التساوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفضيل
او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة
ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل ابي في ابي زيد مفردا باعتبار الصورة
ثم قال فلا يرد نحو قاما الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة ح
الى لفظة للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى
ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم ان قلت ينبغي
ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا ومعناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم
المبتدأ ح قلنا ذكر المبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام لاشتماله على النفي ومعلوم
حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرر العلم بحال ما بعد الا ومعناها او بالبدل
من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل
او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزامه عود الضمير بلا ذكر مرجعه
او خلاف الاصل في الاصل واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب
تقديم متعلقه نحو غلام من زيد راكب تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل

كالاستفهام فى هل الموجب لتصدير الخبر منحصر فى الاستفهام وفيه نظر
لامكان النفى نحو ما قائم زيد   لتصدره فى جملة اعلم ان ما يقتضى صدر الكلام
يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شئ من ركنى تلك الجملة ولا مما هو
من تمامهما من الكلام المفيد لمعانيها كان وسائر ما يحدث معنى من المعانى فى الجملة التى
يدخلها فلا يقال انى من تضربه اضربه واما جواز قولك الذى ان تضربه يضربك
فلان الموصول لا يؤثر فى صلته معنى   بكسر اللام يجوز فتحها بناء على ان الخبر هو
الفعل المقدر والفعل يتعلق بالمجرور ليست من الجر   لعله يمتنع معها تقديمه
انما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشئ على نفسه فان الخبر فى المثال المذكور
على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور   فى المبتداء نفسه اما اذا كان
فى صفته فلا يجب التقديم نحو على التمرة زبد مثلها لجواز تاخير الخبر بان يتوسط
بين المبتدا وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف   مثل تعلق الجزء
بالكل اما لم يجعل الخبر الفعل الخبر المقدر والتعلق من باب تعلق المعمول بعامله لعدم
تطرده فى مثل غلام رجل مثلا اذا جعلت مثله مبتداء   او خبرا عن ان
بشرط ان لا يكون ان بعد اما نحو اما انك ذاهب فلا اصدقه فانه لا يجب
تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تقع بين اما والفاء انما
اذ فى تاخيره لبس دون تقديمه فانه ح متعين لان يكون خبرا عن ان المفتوحة
مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها
وخبرها ولان المكسورة معهما فى التابط لانها جملة تامة غير مأولة بمفرد
فيتعين الاول   بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعدها خبرا آخر لها او ظرفا
لخبرها   لامكان التلفظ عن الفتحة وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر الكلام
متحقق ان المكسورة   واما فى الكتابة لم يعهد رفع لبس الكتابة بالتقديم

نعم يعهد

نعم يعهد بالزيادة نحو عمرو   وقد يتعدد لفظة قد للتقليل او التحقيق
وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ذلك التعدد اما غير واجب
كما فى المثال المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل وح يجب العطف وتوجيهه
ان يعطف اولا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع
وليس فى المعطوفين ضمير المبتداء لان المبتدا مفكوك تقديرا فكانك قلت فى المثال
المذكور احدهما عالم والاخر جاهل ولهذا جاز ان يجعل فيما نحن فيه لان المخبر
عنه متعدد حقيقة وعلى هذا جاز ان يكون قوله قدس سره من غير تعدد المخبر عنه
احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين   فانهما فى الحقيقة
خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات
انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين امتزجا فى جميع الاجزاء فانكسر احدهما
بالاخر فعلى هذا القول يكون فى كل من الحلو والحامض ضمير المبتدا وعلى ما قلناه يكون
فى المجموع ضمير المبتدا وليس فى شئ من الجزئين ضمير اذ قلت سيان لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث شئ من الجزئين عند تثنية المبتداء وجمعه وتانيثه قلنا اجراء
تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على
المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى اعرابه على اجزائه فقس عليه
سائر الاحوال اعلم انك اذا اخبرت عن شئ باحوال اجزائه المتصل جاز ان
يجعل المجموع فى حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا ابيض اسود فانه فى قوة هذا ابلق
فى حكم هذا حلو حامض وجاز ان يجعل كل منهما خبرا مستقلا باجراء وصف
الجزء على الكل وح يكون فى كل من الجزئين ضمير المبتدا فعلى هذا الوجه متعين بشهادة
مطابقتهما للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان   يكون
كالمطابقة المذكورة آنفا فلان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة

من المحل لا الى نعمه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك

لزم ان يجوز مع افراد المبتدا تثنية الضمير وجمعه لتعدد الابعاض اى من

قال قدس سره في الحاشية المز الجامع بين الحلاوة والحموضة وهذه الصورة

ترك العطف فيها فان قلت لهذه الصورة مثل آخر لا يجوز العطف فيه اصلا

مثل هذا جائع نائع قلنا انه من باب التاكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر

الى بلا عاطف

فجوز العطف باعتبار تحقق العطف ما حققناه ولا يبعد ان يؤيده ما قالوا

من امتناع تعدد الفاعل معنى الشرط الاضافة بيانية او لامية

فعله

وهو سببية الاولى للثاني قال الشيخ الرضي ليس معنى الشرط سببية الاول

للثاني بل لزوم الثاني للاول كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى وما بكم

في

من نعمة فمن الله لكن الشارح قدس سره فسره بما يوافق كلام المتن فيحتاج كل المجازات

او لحكم به فان الجمل الخبرية كثيرا ما يورد ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار

بها فلا يرد نحو وما بكم من نعمة فمن الله توجيه المورود ان يكون النعمة لمصلحة

بهم ليس سببا لكونها من الله وذلك ظاهر ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها من الله

علة لكونها ملصقة بهم قلنا فيه بحث لان من العلوم استناد الالصاق الى

ايجاد الله واعطائه اما استناده الى كونه صادرا منه ومعلولا له فغير

معلوم فيشبه المبتدأ الشرط لما كان المبتدا داخلا في هذا النوع خالف الشرط في

جواز ادخال الفاء في خبره وفي جواز كون الصلة والصفة ماضية اريد بها

فعله

المضي لكنه قليل وفي جواز كون الظرف صلة او صفة له وذلك الاسم الموصول

مثل نوعه الجزئي يقتضي الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند وذلك لا يستقيم

لان المبتدأ الداخلة عليه اما والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب ولا احد

انه يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة

ولو سلم

ولو سلم انه كالتعريف بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر

مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم والحيوان

التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين فالجواب الحق ان المراد

بتضمن المبتدا لمعنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمة الشرط كما يجي

حكمها او انه قوله ذلك اشارة الى المبتدا الذي يتضمن معنى الشرط وتفرع على تضمنه

صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقض ليست مندرجة فيه فذلك تامل يظهر

بفعل او ما في معناه كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صلة للام الموصول

وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانهما في حكم لفظ واحد

وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه او النكرة الموصوفة بهما سعى ان يقول به

لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يوحد كما لا الذي ياتيني الاغلب

في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء بمعنى الاستقبال ايضا وهو

غير نادر او في الدار ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين

العبارتين فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ان قيل

الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه يلاقيكم اذ رب موت قرينة

قرينة الشخص ملاقاة كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على

العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم وفي الابهام فيكون الفاء زائدة

او يكون الموصول صفة قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط

لما ذكرنا في وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم لان صحة دخولها عليه ولان

دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدا بكلمة الشرط ومقتضاها النص

مقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه وانما دخول ان لانها لا تغير

معنى الكلام والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وهذا مبني على انتفاء الربط

اى في كل ان يجي ان من الله تامل فانه دقيق

مع الامر من قبل الاخبار فيكون

ويع هذا التقدير فيكون الانشاء الاصل ... من الاخبار

بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء لانها لا تخرج
الكلام عن الخبرية لابد وان يدعى انه ليس هنا مانع لفظي قيل بعضهم الذى
الحق ان بهما هو سيبويه نقل عن المصنف قال فى الايضاح سمع سيبويه من
يطلع الفاء فى خبر ان بعد من جهة النقل والعقل اما النقل فقد استشهد سيبويه
فى كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت الذى واما العقل
فسعى منه وقوعه مخالفة الواضحات فو الله فارقتكم قاليا لكم القلاء بالمد
والفتح دشمنى ودشمن داشتن كقيام قرينة اللام للوقت لا للاجل
لانه مصحح لا مقتضى وداع والدواعى مذكورة فى علم البلاغة وقد يجب حذفه
قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصلى فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول
على حذف الخبر اى اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح والذم خبر مما لا يعتد به
كيعلم اه حاصل الكلام انه صفة لما قبله فى المعنى لكنه قطع عنه وجعل
اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان فى الافتنان وتغيير المألوف زيادة تنبيه
وايقاظ للسامع للاصغاء اليه وذلك انما يكون لشدة الاهتمام به وشدة
الاهتمام لمدح او ذم او ترحم يعنى به زيادة اعتناء فكانه اراد انه
امتاز من بين الصفات بالمدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يبق فى
صورة الوصف فلم يتبين انه فى الاصل وصف لم غنى فى مقول المستهل
المبصر الحج قيل الاستهلال ماه نو ديدن وبانك كردن وكلاهما مستقيم
الهلال ماه نو يا سوى شب وبعده القمر لان مقصود المستهل تعيين الشخص الى
لا تعيين الهلال بالاشارة لئلا يتوهم نصب الهلال بنزايت او ارى
وذلك لان الاصل فى المفردات الوقف خرجت فاذا السبع الفاء للعطف
حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد انها للزوم

مابعدها

ما بعدها لما قبلها اى ففاجأت السبع لازمنة لخروجى وقيل زائدة وفيه انه
لا يجوز حذفها على المذهب الصحيح انما قال ذلك لان فيه خلافا قيل اذا ظرف
مكان خبر عن السبع وفيه انه لا يطرد فى مثل فاذا السبع بالباب فجعله بدلا لا تعسف
وقيل ظرف زمان عما بعده بتقدير مضاف اى فى وقت خروجى حصول السبع وانما قدر
المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله
محذوف اى ففاجأت وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اللام وقيل ان
الظرف غير مضاف الى الجملة كما فى الوجوه الاخر والعامل فاجأت لم يلزم اخراج اذا عن
الظرفية لجواز ان يقال معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج فيما التزم
يقال التزمه الشئ فالتزمه اى قبل ملازمته اى فى تركيب الاظهر بحسب
اللفظ ان يقال اى فى خبر والا لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان ضميره
فى موضعه وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر لان الظرف يستلزم الخبر
لكونه واقعا فى التركيب فيغنى عنه الضمير وذلك فى لعمرك ابواب لا يقال
هناك قسم اخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا
نقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا رعاية امر لفظى
فليس هو من باب حذف الخبر والتزام غيره مسده فلا يجب حذفه لعدم
دلالة لولا عليه ولو دل بالقرينة الخارجة جاز الحذف بلا وجوب ولولا
الشواه الازراء خوار شدن هذا على مذهب البصريين فان
لولا عندهم كلمة غير ملتئمة من كلمتين كما ترى واليه ذهب الكسائى لان لولا
لو كان مركبة من لو الامتناعية ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها
الا اذا اتى بمفسره كما هو شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط
وجب تكريرها لان لفظة لا لا تدخل على الماضى فى غير وجوب القسم الا مكررة

في الاغلب مثلك وقال الفراء لولا هي المرافعة لاختصاصها بالاسماء كسائر
العوامل ولا يخفى قصوره   منسوبا الى الفاعل الخ قال الشيخ الرضي بدل
منسيا مضافا الى الفاعل او المفعول او الفاعل والمفعول نحو تضاربنا
وبعده حال مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب
معها الواو على الاصح   واكثر شربي السويق ملتوتا السويق ليست
قال قدس سره في الحاشية لت السويق لتا فصاح   واخطب ما يكون الامير
قائما اي اخطب كون الامير قائما اذا خطب او قات كونه وان كان الشائع
تقدير الزمان مع ما هو المصدرية لما قالوا من ان هذا المبتداء يجب ان يكون مصدرا
او عبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به
الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع حال الساد مسد الخبر عند جعل المضاف الى ما المصدرية
الموصولة بكان اي يكون لا عن المصدر الصريح فلا يقول ضربي زيدا قائم وذلك لان
نسبة الاخطب الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز يونس بالمجاز ويجوز
ان يقدر زمانا مضافا الى ما المصدرية مع تقدير الزمان معها لشيوع الاسناد الى الظرف
مجازا نحو نهاره صائم ويؤيده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة   فذهب
البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن ضرب
زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب وهو من زيد وانما
لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لانه انما يكون ح حالا عن معمول
المصدر فان كان عامل المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين وحكي بطلانه وان كان
عاملها حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد
واذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك لانه انما حال من ضميره الراجع الى زيد وهو
تتمة الخبر وقد نوقش في لزوم الاتحاد فتثبت على هذا وجه اخر   ثم حذف

اذا مع

اذا مع شرطه يسمى مدخولها شرطا وان كانت اذا ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا
هذا للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا   وفيه تكلف كثيرة
قال قدس سره في الحاشية وهو حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير
هذا المكان من العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لا معنى قولهم
حاصل اذا كان قائما الا في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى
انما عدلوا عنه لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرة الا نكرة ولو كان خبرا
لسمع تعريفه مرة ولانا لو اوقعنا الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لا ترى
ولو كان خبرا لها لم يلزم الواو لا دخول الواو في اخبار افعال الناقصة الا لتشبيهها بالحال
وذلك لا يقتضي اللزوم   وتقييد المبتداء المقصود عمومه انما او ذكرنا لان
الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصيصه لبعض ما يقع عليه فهو ظاهر في الاستغراق
رفعا للترجيح بلا مرجح   وذهب الاخفش يرد عليه انه يجب حذف المصدر مع بقاء
معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان المصدري مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول
مع بعض صلته   اي ضربي زيدا ضربه اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب
المقيد   الى ان هذا المبتدأ لا خبر له كما في اقائم الزيدان المبتدأ   لكونه
بمعنى الفعل يؤيده امتناع تأكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه
اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما لا يخفى ان استفادة الحصر من هذا التقدير غير ظاهرة
عن حاصل فعله ولا يخفى انه لا دلالة ضربي زيدا ضربه فاما على الحصر فمعنى ظاهر فمنها في افنهذا البعض الحصر
وثانيها المبتدأ الخ قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف الخبر في مثل غالب الا وجب
قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو قيل مع كان خبرا فكذا ما
هو بمعناه وفيه ان العطف لا في يصح ان يكون خبرا ولا يمكن ان ينتقل اعرابه الى معموله
لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون
منصوبا   وكل رجل وضيعته قال قدس سره الضيعة في اللغة العقار الخ

هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحوبها اعني الضيعة انتهى
الضيعة كما رويته كرهذه مراع ان قلت لا يجوز رجع الضمير في ضيعته
الى الكل لفظه فسا المعنى ولا الى رجل لانه مقصود قلنا المقصود واضح فان المعنى ان كل
رجل مع ضيعته ذلك الرجل قيل في توجيه التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته
على انه يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز نسبتها مسد الخبر وفيه انه يلزم
ثلثة امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب في ضيعته كما في جئت انا وزيدا وعدم
الاندراج في القاعدة المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن
ان يجاب اما عن الاول فلان حذف المؤكد مع المؤكد جاز واما عن الثاني فلان المفعول معه
لا بد له من فعل غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدأ
نظرا الى الصورة   اي كل رجل مقرون مع ضيعته كما في قولك زيد قائم وعمرو وانما
لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر متى تحمل بعد المعطوف وليس
بعد المعطوف لفظا فيه مسد الخبر ولا يجوز ان يجعل الظرف المعطوف سادا مسد الخبر
لانه من تتمة المبتدأ قيل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن ضيعته
فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يقال وضيعته سادة مسده ويكفي
في النيابة حيثية واحدة   ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به ومتعينا
للقسم فان تعينه لدليل على تعيين الخبر نحو امانة الله لافعلن كذا لا يجب حذف
خبره   نحو لعمرك لافعلن كذا قد يستعمل لعمرك في قسم السؤال نحو لعمرك افعلن
اي من الامور التي اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدأ محذوف الخبر بقرينة
ما سبق فقوله هو المسند ابتداء كلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو مع
الفصل وانما لم يقل منها لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل عما هو مشعر بكونه
بابا على حدة   اي اشباهها استعير الاخوات للاشباه والنظائر

لما بينهما

لما بينهما من التقارب والتماثل كما هي بين الاخوات   لا باب الابتداء كما ذهب
اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن لبني   لانها انما شابهت ولان اقتضاها
للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما   بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظة
احد ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف ان قلت المعرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف
فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخولها احدها وان كان كل من
خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول احدها قلنا
المعرف حقيقة خبر هذا الباب فذلك اما بتقدير المضاف اي خبر باب ان واخواتها او
بجعل قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما لم يحمل كلامه على توزيع بتضمن تعريفات
كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف وانه المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها
بصيغة الجمع   لا يرث انه فيها لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى
فلا نسخها معانيها الى معنى فان تاكيد الحكم مثلا يستحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل
تقدير لا ينتقض التعريف   علة يقوم ويخبر المبتدأ الذي بعده ان المكفوفة
بما او بعد ان المحققة الملغاة   متى يوجد الذي يجوز ان يقال وانما يقال زيد اضربه
ولا يجوز ان يقال انه زيدا اضربه   ولا يجوز ان يقال ان ان زيدا لان الاستفهام
ينافي التحقيق   الا في تقديمه حق العبارة ان يقال الا في التقديم لانه استثناء
عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والمقول برجع الضمير
الى الحكم البعيد   والاصل ان يتقدم كما في قوله والاصل ان يلي   الا ان
يكون ظرفا استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديمه في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان
ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف يخالف
خبر المبتدأ في جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا   وذلك لتوسعهم
وذلك لان كل حادث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب

المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبي واجرى الجار والمجرور
مجراه لمناسبته للظرف اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور   خبر لا لنفي الجنس اذا
دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها تشابهها في افادة المبالغة فان لا
لمبالغة النفي وان لمبالغة الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير وقيل لان
لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض   انما عدل قال المص ليس
تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان ظريف في الظاهر صفة اسم لا لان خبر لا
يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا في ما مثل له وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر
لان المصنف في النفي بلا لا يوصف الا بمنصوب ويعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة
منهم واما الاخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان   على ما هو الظ
انما قال الظ لان الخبر ذا ارتفاع صفة حملا على المحل   لان الظرافة لا يتقيد بالظرف
ونحوه من الحال بدون سماجة   لئلا يلزم الكذب وانما لم يلزم ح لان المجموع
خبر واحد حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل نفي كون غلام
رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار   ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل
ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار هنا على فيها قلنا
امتناع الاقتصار على الاول كما في ذلك   لعله لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي
منفيا وما لم يكن هنا قرينة خصوص حمل على امر شامل او لان النفي رفع الوجود
وفيه ان النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرابطي سواء كان الظرف الوجود او غيره
اي لا يظهرون الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل
والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة فعند
بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز   او المراد لا اصح النقل الاول
فيقولون نعم وهم اه فيكون ح لا من اسماء الافعال عن الحلبي صح

[illegible]

بانه اسم

بانه اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل
ايضا على فساد هذا القول   واما بنو تميم الخ وذلك لدخولها على القبيلتين
الاسم والفعل   اي عمل ليس المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين بليس
لان تشبيههما بليس يشعر بكونهما عاملتين عملها وبصحة اجراء حكمها عليهما
وكذا نقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس   من صد قال قدس سره
في الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب
اي من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها بالاعراض عنها   اي لا انا زائل
لقائل ان يقول هب ان لا ليست لنفي الجنس لكن لم لا يجوز ان يكون رفع مبتدا
لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدا النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فانه
كاسم ليس لانا نقول يجوز ان يتخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما
او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم وقال الشيخ الرضي النكرة
في سياق غير الموجب للعموم على [illegible] ثم كما مع لا او ما او ليس او مع الاستفهام
او النفي ويحتمل انه يصرف عن الاستغراق بالقرينة فيقول لا رجل بل رجلان هذا اذا
لم ينتصب اسم لا اما اذا انتصب او انفتح فانه ح نص في العموم فلا يقال لا رجل
بل رجلان   ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر ان لا لا تعمل
عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبرها منصوبا بالخبر فالاولى
ان يقال لا في براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه
يشذ والتكرار انما يجب مع الفصل بينهما او بين معمولها ومع المعرفة   يبطل
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة له فلا
طرد التعريف [illegible] في ضرب [illegible]   او حكما كما في المشبه بالمفعول فانه يشبه
ملحق به ومن عداده   لصحة اطلاق صيغة المفعول به عليه اي لصحة الاطلاق

فعله قليل اقل من قليل القياس فكيف على غير السماع قال هو الشعر صح

مطلب منصوبات

اي ايراد علامة المفعول لا لاجل انها علامة له وايراد علامة المفعول المبهمة من اجل انها علامة للمفعول صح

يعني ما يصح وقوع الفعل عليه

المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة
لقائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولاً لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولاً
اما بعين ذلك الفعل او بغيره ويتجه على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل
والمفعول والنسبة لا يكون عين احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر يكون
محلاً لذلك الفعل فيكون مفعولاً به ولا مفعولاً حقيقة وان كذلك الفعل المذكور
فقد يكون قابلاً محضاً بالنسبة الى ذلك الفعل كما في باب مات موتاً وطال الغلام
طولاً فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولاً بحسب اللغة كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب
الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق
به تعلقا مخصوصا او اما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي تعتدها
غيره من جنسه ولا يخفى انه ح لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى
ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر
نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل
على الاثر يعني ان المفعول المطلق نضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر
وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ماخوذ من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تأثيراً او
تأثراً ولا نعني بكونه مفعولا الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه
قدس سره حيث يقول المراد بفعل الفاعل الخ   خلافي المفاعيل الاربع حصر النحاة
المفاعيل في الخمسة وقال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلا في المفاعيل فيقال
الحال مفعول مع قيد مضمونه اذ المجي في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي
هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف
في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات
والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبنية لهيئة فاعله او مفعوله

وكذا المستثنى

وكذا المستثنى لانه تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر يقع مع وله على سبيل الاتفاق
ومن هنا اعني من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر
توجيه جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا   فانه لا يصح اطلاق
صيغة المفعول عليها اي لا يصح اطلاق المفعول اللغوي عليها فلا ينافي اطلاق المفعول
العرفي على الخمسة ان قلت من ضروريات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول
بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق هذه الصيغ بمعنى يشتمل له وله وفيه
ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام   اسم ما فعله فاعل حقيقة او حكما
ليدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول   بحيث اسند اليه على تقدير
ان كان مثبتا او سوله كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت
ضربا شديدا   لان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليهم دخول
الامثلة الآتية   وانما زيد لفظ الاسم فقيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت
ضربت لانه شيء فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذكر
اخواته الاسم فلو قال ما فعله كان في قوة اسم فعله وبانه انما يريد بفعل ضربت قوله
والتكلم به ويتجه عليه ان الفعل لا يتناول القول بل يقابله في ظاهر اصطلاحهم
ولئن سلم لم يكن داخلا فيما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم وسلم التناول فهو باعتبار
انه مقول اسم فلا يخرج به وان اريد فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر يتجه عليه
ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تضمني وهم لا يعرفون
صفات المدلولات على دوالها انهم عرفوا صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما يقال
انه ضرب اي التضمنية ضربت ضربا بما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار
الشق الاول ونقول الفعل متناول للقول قطعا والمخرج مثل قلت
قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مقول ليس اسما لان الالفاظ ليست موضوعة

لا لنفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتيج الى اخراجه بقيد الاسم
لان ما فعله الفاعل هو المعنى كقائل ان تقول لو لم يرد لصح ايضا لانهم يجرون صفات
المدلولات المطابقية على دوالها كما فى اسامى حدود المفاعيل ويدخل فيه
المصادر كلها وغيرها مما فى حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث
الجارى على الفعل وانما سمى به من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه
على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول
المطلق لانه فى الغالب مصدر وانما قلنا فى الغالب لانه قد لا يكون مصدرا اما ان
يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا وضربته الفا
وهو اعم يعنى ان الفعل الاصطلاحى المذكور اعم وذلك التعميم اما باعتبار كونه
مذكورا وهو ظ او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او اسما معطوفا على قوله مقدرا
فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذى فيه معنى الفعل بل المراد ان معنى
الفعل مشتمل عليه الخ يرد استعمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والآخر [illegible]
مثل جلست جلسة وضربت شيئا اذ كنى به عن الضرب بل المراد ان تحقق
الفعل باعتبار جزئه الذى هو المنسوب يحقق مدلول الاسم وبانه ذكر من
حيث انه ثابت فى الجزء ومتحد معه ولا يخفى ح دخول المثالين وخرج كرهت
كراهتى لان الكراهة التى هو مدلول الفعل مغايرة للكراهة التى هى منطوقها
فى التحقق لتقدم او تأخر بينهما وكذا يخرج ضربته تاديبا لان الضرب وان كان
هو التاديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب
بل من حيث انه علة له لا يقال قيد الاتحاد ح ايضا كرهت كراهتى فلا حاجة
فى اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد تتمة السابق
وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله . للتأكيد اى لتأكيد

ولعل المراد بالتعميم باعتبار كونه مذكورا لفظا وهو ظ او باعتبار كونه نفس الفعل بان يكون نفس الفعل حقيقة او حكما بان يكون الفعل مذكورا او اسما فيه معنى الفعل كما افاده قدس سره منه

ماهو

ماهو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتأكيد الضرب المدلول عليه بضربت
لا لتأكيد الاسناد والزمان ايضا فلو قيل انه لتأكيد الفعل كان مسامحة فانه دفع
توهم السهو او دفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اى كلمه بذاته
لا بترجمان بان امره بالتكليم لموسى عم او لم يكن فى مفهومه زيادة على ما
يفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس ان كان للتأكيد وجب تخصيص الزيادة بما
يفيد التنوع والتعدد وان كان للنوع وجب تعميمها لانه قوله على بعض انواعه على الزيادة
غير العدد ان دل على بعض انواعه او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه
او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه
نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربته وضربتين او من المادة الدالة
على الحدث نحو القهقرى او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب
او بعضه ونحو ضربت اى الضرب وقدمت خير مقدم فان اى اسم التفضيل
بعض ما انضاف اليه ولك ان تقول انهما صفتان لمصدر محذوف اى قدوما خير مقدم
والضرب اى الضرب اى الذى ينبغى ان يسئل عنه بانه اى ضرب هو
ان دل على عدده اى وحدته او كثرته بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما
من الصيغة واللفظ دال على الحدث حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو ضربته سوطين
او اسواطا اى ضربت ضربتين او ضربا باسواط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الآلية
ولا يخفى انه للنوع ايضا او مفهوما من نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع ذكر
تمييزه نحو ثلث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او بدونه نحو
رايته الفا اى الف روية وكذا ان نقول انه صفة مصدر محذوف اى رايته روية الفا
لانه دال الخ هكذا اقيل والاظهر فى العبارة ان يقال لانه دال على الماهية
الغير القابلة للتعدد فى نفسها خلاف فردها شخصا كان او نوعا فانه قابل لذلك

ولهذا جاز تثنيته اخويه وجمعه لارادة الفرد منهما او العدد لا يكفي
في قصد تعدد المصدر تجدد الامثال من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد دائما فلم
يجلس في تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا وقد يكون قد هناك للتقليل
لانه وان كان كثيرا في نفسه قليل بالاضافة الى ما اذ فهما بلفظه او للتكثير مجازا كما
في قوله تع قد نرى تقلب وجهك بغير لفظه وح كان ابلغ واوكد مما كان
بلفظه اي مغاير اللفظ فعله وهو اما مصدر او غير مصدر قد مر امثلته
ومنها الضمير الراجع الى مضمون عامله او غير عامله نحو بدرسه اي المدرس في المجتبى
المضروب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو المجتبى ضربني
فضربت ذلك مثل قعدت جلوسا فقد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقائم
والجلوس للنائم نحو انبته الله نباتا فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت
اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جعله نبت ولانه مطاوع له او لانه جعل بمعنى الانبات
وفيه تامل وقيل انه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب
لانه مفعول انبات و سيبويه يقدر له عاملا وفيه ان الاصل عدم التقدير
وان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى لا يضرونه شيئا اي ضرا قليلا كقولك
لمن قدم خير مقدم وح يكون خبرا او دعاء كذا قيل لمن يمضي الى السفر وح يكون
دعاء لدحكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه اي سماعيا
موقوفا يعني ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسي
فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال بثبوت الضابطة فيكون قياسا استدلاليا
مثل سماعا مصدر فعل محذوف اي سمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي يقاس
على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابطة التي هو العلة الموجبة للحذف
مثل سقيا الخ كلها دعاء اما وبلام التعريف ايضا كذلك الا الحمد لله فانه

قد يكون

قد يكون خبرا وجدعا دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال والجدع بالدال المهملة
قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظة او كما في الرضي لكان اظهر
وبعضهم ان وجوب الحذف الخ قال الشيخ الرضي الدماذري ان هذه المصادر وامثالها
اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب
النوع وجب الحذف في حذف ناصبها يعني واذا لم يبين لم يجب فذلك مثل صبغة الله
وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك وسحقا اسحقا اي بعدا له وحمدا لك وانما
انتصابا مثل قولهم حمدتك حمدا فقيل على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول
ويجوز ان يكون الاضافة في حمده لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي كما في قوله تع وقد مكروا
مكرهم منها الخ يقال هي كذا لان المواضع لا ينحصر فيما ذكر منها المصدر الذي يقصد
به المبالغة التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد ينوب الصفة مقامه اقاعدا والناس
قيام ما وقع مثبتا بعد نفي الخ انما شرط كون المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا
لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له
ووضع الفعل على التجدد فينافيه وضعا ولم ينافه استعمالا فان المضارع قد يستعمل
له للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الا سير وزيد
سير سير لنسبة الكلام معنى الحدوث راسا لعدم تصريح الفعل وعدم المفعول الدال
عليه ولهذا المعنى اعني لزيادة المبالغة في بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله
وسلام عليك فانه لو اريد تقييده ذلك فوات الحصر الذي قصده يوجب الحذف
وكذا الحال اذ لما كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفي داخل فعل صفة لنفي والاظهر ان
يقال صفة للحال من نفي ومعنى نفي على اسم مبتداء ومنسوخ الابتداء بالعامل
قال الشيخ الرضي دخول النفي على الاسم ليس شرطا لجواز ان يكون في نحو ما كان زيد الا سيرا
وما وجدتك الا سير البريد انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون

عدد ما حمدت الحمد لله وسلمت سلاما عليك

منصوب بان وجد فالشرط ان يكون ناصبه خبراً عن شيء لا يكون هو اى المصدر
خبراً عنه لا يكون خبراً عنه بلا تأويل او مبالغة لانه لو كان خبراً
عنه الى ان قلت هو ليس مفعولاً لانه مرفوع قلنا المرفوع المفعول قد يكون مرفوعاً ان قلت
فتفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا تعين مواضع الرفع والنصب لا تفوت
ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم عن تكلف الشبهة
لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام اى في مواضع الخبر لا يخفى ان العبارة
لا يفيد هذا القيد الا بتكلف نحو مكة الدكة سكنة شدن وانما
جمع بين الضابطين لا يخفى انهما قد يجتمعان نحو ما زيد سيراً سيراً وقع سبع
ان يقال ان الحذف فى وجب الا سير البريد البريد بيك ومنها ما وقع
تفصيلاً انما وجب حذف الفعل هنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذى ينتقل
الذهن منه الى الغاية التى هى مصادر فيامها مقام عواملها لان مضمون جملة
انشائية او خبرية نحو زيد يكتب فقراءة بعد او سعياً ويشترى طعاماً فاما
بيعاً واما اكلاً انما قال مضمون جملة ليخرج نحو له سفر يصح صحة او نعيتم اغتناماً
لا ليخرج نحو له سفر سفراً قريباً او سفراً بعيداً لان السفر القريب والبعيد ليس من انواع
السفر بل من انواعه متقدمة بيان للواقع او احتراز اذا جوز تقديم التفصيل
نحو اما عنوا منا او تقدون فداء شدوا مصدرها اى المصدر المفهوم منها
وبأثره غرضه اى غايته وانما سمى غاية الشيء اثراً لانها يحصل بعده كالاثر الذى
بعد المؤثر اى لانه يشبه به امر اى لانه يشبه بما ناب هنا به امر فانه الواقع
بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج عن الضابطة اذا ذكر
المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر في موضعه
فعلى هذا الوفسر قوله ما وقع للتشبيه لموضع مصدر وقع لانه يشبه به امر لسلم

عن المناقشة نحو عن زيد صوت صوت حسن قال سيبويه يجب في مثله الرفع
على انه بدل او وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطئة لا لانه في وصفه
معنى الحالية والذكر لم يجعله تاكيداً لفظيا لانه يفيد ما لم يفده الاول قال الشيخ
الرضى لا منع عندى ان يكون تاكيداً واذا كرر المصدر واتى بالوصف نحو له صوت صوت
حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف علاجاً لبس في كثير من
النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضى ولذا قال ولا بد من شرط آخر وهو ان يكون الاسم
عارضاً غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعنى الحدث فيخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء
ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة حركة في المعقول لان حركة في المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجاً ايضاً
نحو مشتملة على اسمه انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها
على الاسم يدل على نفس الفعل واشتمالها على صاحبه يدل على ما لا بد للفعل منه اعنى الفاعل
قال سيبويه هذه الدلالة تغنى عنا التقدير وحسنه الشيخ الرضى ان قيل لم يجعلوا
الاسم المذكور عاملاً كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره
بان وفعل منه ويصح ذلك في مررت به فاذا له صوت لانه قطع بوقوع الصوت وان
يصوت ليس قطعاً بوقوعه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار
قال الشيخ الرضى الاولى في مثله الاتباع بان يكون وصفاً او بدلاً وضعف نصبه لان الجملة
المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها عما لا بد للفعل منه وقد اجاز فيه النصب
على الحال او المصدر لكن لا يجب حذف العامل فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه
على الحالية على احد تاويلي الوصف كما ستذكره وذو الحال الضمير المستكن في له واجاز
غير سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف على حذف مضاف اى مثل صوت حمار كما
ذهب اليه الخليل ويجيز التعريف بان يقال صوت الحمار لانه مثلاً لا يتعرف بالاضافة
ورد عليه سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل واما

على انه جامد ماول بالمشتق اى منكرفا ذا عرف كالبلاد او عطف بيان لا غير
مرصان اكى يعنى ان صوتا جا مصدرا بمعنى التصويت يعنى بانك كردن فلا فاحة
الى القول بانه اسم بمعنى او ذو انه يستعمل استعمال المصدر كالعطا بمعنى الاعطاء
وان عامله يصوت من التصويت وصراخ بانك كردن قيل هو اسم يستعمل
استعمال المصدر ما وقع مضمون جملة حالا او خبرا لو وقع على انه بمعنى كان
وهذا اظهر معنى لا يحتمل لها غيره حالا او خبرا اى لا احتمال للجملة من
المصادر غيره نحو مصدر مبنى وغيره مفعول نحو له على الف درهم له خبر وعلى
متعلق به او على العكس والجملة وجه لفظى او معنوى ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر
دعوة الحق اى دعا الى الحق لانه دعا الى الصلوة ومنه ايضا ان زيد العالم قسم لانه قسما
بمعنى التاكيد وهو الحاصل من كلام الشاب بسبب ان واللام اى اعتقد اعتقادا
قال الشيخ الرضى الجملة المتقدمة فى هذا القسم وما يقابله عامل الثانيها معنى الفعل
وتسمى هذه التسمية من المتاخرين لانه انما يوكد نفسه وذاته كما يوكد
ضربا فى ضربت ضربا نفسه الا ان الموكد هنا مضمون المفرد اعنى الفعل وفى مسئلتنا يوكد
مضمون الجملة الاسمية ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره احترز به
عما اذا وقع مضمون مفرد له محتمل غيره نحو القهقرى فى رجع القهقرى فان الرجوع
يحتمل القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد نحو هو حق اذا ثبت يجوز ايضا
ان يكون من حق الامر بمعنى تحقق وكان على يعنى فالمصدر حينئذ ابتاكونه على يعنى
ورفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها
ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اى قولا حقا لما قال الشيخ الرضى من ان جميع الامثلة
المورد للموكد لغيره اما صريح القول او ما فى معنى القول قال تعالى ذلك عيسى ابن مريم
قول الحق وكذا لا فعله البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد

بحيث

بحيث اجزم به ثم ابطل ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو
قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اى اجزمت بان تفعله
وقطعته به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل
للعهد اى القطعة المعلومة التى لا تردد فيها فيصلح التقدير الاصلى فى مثل
هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها القلت بيانا للنوع فالقول الناصب
مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهى مقولة ويسمى هذه
ايضا من المتاخرين ويحتمل اليه ذهب المص وذيف بفوات حسن التقابل لان
اللام فى تاكيد النفى للصلة لا للاجل اللهم الا ان يصرف عن الظاهر يجعل للاجل
كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغى ان اصله الب لا البى من التلبية لانها ماخوذة
من لبيك فحذف الفعل اه كله ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ
لاستماع المامور حتى يمتثله ويجوز قيل اصله لبا وهو مفرد اضيف الى الضمير
فقلبت الفه ياء كلديك وليس بمثنى لبقا يائه مضافا الى مظهر المفعول به قال المص
انما سمى به لانه اوقع الفعل به او تعلق به وكان نقول ايضا لانه اول الفعل به
او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال
ولم يذكر اى الاسم لكن ان تقول لا حاجة اليه لانهم يجوزون صفات المدلولات
المطابقية على دوالها كما ذكره وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد تكون
مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية بل من صفات
مدلولاتها التضمنية والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او
اثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى قال المص المراد بوقوع
فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج الثلثة ذا لا يقال
ينتقض التعريف بعمرو فى اشترك زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما

اسناده والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو
فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا فليس عمرو
مما قصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع
ولا يتعلق الحروف من نحو مررت بزيد لانه لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول
لا نسلم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا
في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي   فان المفعول المطلق عين فعله فيه
تامل   خرج به مثل زيد ضرب زيد لا يخفى وجه بذكر القيد لكن في صحة
اخراجه تامل   فلا يرد نحو لعل المورد نظر الى انه مفعول به لكنه مرفوع   وقد
تقدم المفعول به وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها
في الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام   واما وجوبا فيما تضمن
وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما فلم يكن له منصوب سواه
كقوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر   كوقوعه في حيوان وكونه [illegible] فعله مؤكدا
بالنون لان تقدمه دليل في ظاهر الحصر على ان الفعل غيرهم وتوكيد الفعل مفرده
بكونه مما فيتنافيان   فانه في النظر تخصيصها بالذكر الا ذكر الجمهور اياه ذكر
العدد لا يقتضي الحصر   لوجوب الحصر في باب الادعاء الى اشار قدس سره
في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها حيث قال نحو اياك اي
الزم ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين
ونحو امراء ونفسه الواو اما للعطف ومعناه الحث على الفراغ نفسه واما
بمعنى مع ومعناه قصر يده ولسانه عنه   واقصد واخير الكلم
اي مما التم فيه القرينة على تقدير الفعل الذي اذا نهيت عن شيء ثم جئت بما لا
ينهى عنه بل هو مما يؤمر به انتساقا الذهن الى نحو اقصد وايت او ما يفيد

هذا المعنى

هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وانما
يجب اذا ترك الفعل من جميع الاستعمال الذي حسبك خيرا لك اي حسبك ما فعلت من
هذا الامر وايت خيرا لك ووراءك اوسع لك اي تنح واقصد مكانا اوسع لك
ومن هذا القبيل عند الزمخشري انتهوا امرا قاصدا اي وسطا واما عند سيبويه
فلا ولعله سمع ذكر فعله امرا اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الاية الكريمة
غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله العلامة التفتازاني قدس سره من انه ليس المراد انها
قرائن الاستعمال واحد بالقبيل الى حاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر
ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحيثية لا يقتضي وجوب حذف امر
وسهلا عطف مثال على مثال   واهلا لا اجانب اي كما جاز ان يكون
صفة مكانا جاز ان يكون المراد اهل الشخص في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي فكانك
قلت اتيت اهلك واقاربك   ووطئت الوطء كوفقت راه قال قدس سره
في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض   بوجهه وبقلبه
فلانه يخرج نحو يا الله قيل نداؤه تعالى مجاز لتشبيهه تعالى بمن له صلاحية النداء ولا
يخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى
ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسئول الاجابة   مثل يا سماء
ويا جبال الا ان نقول ان نداء هؤلاء من باب التخييل لتشبيهها بمن له صلاحية
النداء   منزلة منزلة صلاحية النداء لسرعة امتثال الامر   فان المنفي
ايضا كما قال بعضهم الحق هو الحرف ويؤيده قولهم [illegible] في المراد لا تبعد اي
لا تبعد ولا اهلكت   فالاولى ادعوا الداعي ان فيه ضم نشر   مناب
ادعو الانشائي لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت او ناديت
لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي   وانحو زيد به

عن نحو ليقبل زيد لم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم لانه ظ في الافساد
فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله او للمنادى بان يكون
حالا من ضمير اقباله وناصبه الفعل المقدر وهو نصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد
دعاء حقا فالحاصل انه ناء عن المبعود نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال القيام
وعند المبرد حرف النداء لسده مسد الفعل فيه القول بانه ساد مسد الفعل وله
يستدعي بحسب الظ ان يكون نسبة العمل اليه مجازا فالظان سيبويه يجوز هذا المجاز
وقال ابو علي اه وبان الهمزة من ادوات النداء واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين
وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه
جملة واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها لانها جوز فيها
ما لا يجوز في غيرها المؤدي الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر نحو اف بمعنى اتضجر
وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستعمل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية
ويبنى على ما يرفع به اي بالضرورة لا بالاحكام العام لا يقال فينتقض
الحكم بالعلم الموصوف بابن مضافا الى علم لانه ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء
لقلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف محال
النصب فانها ثلثة او لقلتها بحسب التحقق والاستعمال فيه حكمة
والطلب الاختصار اذ بالقليل الى ما علم سعتي مواضع النصب من غير حاجة
الى تحصيلها على الضمة لفظا او تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبني قبل
النداء مثل يا هذا او يا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا يا اباك نظرا الى كونه مفعولا
واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام التي يرفع بها المنادى
في غير صورة النداء يعني انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب

او الفعل

[illegible]

او الفعل مسند عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل
الى الجار والمجرور وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام لانه
الكلام مسبوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادى
اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف يعني ان المفرد مقابل للمضاف لكن اريد المفرد
الكامل منه فيخرج شبه المضاف ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام او المفتوح
بالالف بتلك الارادة فبعيد وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ الرضي
ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يجيء بعده امر من تمامه وذلك الامر ثلثة ضرب
اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك
الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد سواء كان علما له نحو يا زيد
وعمرو اذا سميت شخصا بذلك المجموع او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان
المجموع اسم لعدد معين كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف
بما ذكر اذ لو لم يكن شبيها للمضاف لجاز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل
وامرأة واما نعت فانه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان
يكون النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا يعجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق
وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع النعت المفرد
وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى
مفردا معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة
للمعرفة وفي جعلهما صلة للذي يفوت الاختصار الذي هو المط في النداء
الا يرى الى ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون
الى جعل المنعوت بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف فاذا لم
يجعلوه في باب المضارع للمضاف فلا يقال الاظريف في الدار بل يقال الاظريف فيها

ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء معرفة قبل النداء
لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع التي التعريف
لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة
ليست نصا للتعريف مع انه محل الدخول مختلف لوقوعه موقع الكاف الاسمية
اعلم ان الاسماء المظهرة مما لا مضاف فيه اذ هي كلها غيبة الا انه لما سرى اليه الخطاب
بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمر الذي وضع للخطاب وصار في حكمه وانما عدلوا
عن الاصل الى الظاهر لئلا يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب والمدعو
وكونه مثلها افرادا وتعريفا انما اعتبرهما ليقوي جهة الاتحاد ولا يلزم
بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة وانما قلنا ذكراه اذ قلت
مشابه المشابه للشيء لا يلزم ان يكون مشابها لذلك لجواز الاختلاف في وجه الشبه
قلنا المشابهة هنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء
قطعا ولو بوجه بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها فنقول المقصود من ذلك
التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل ما به الامتياز وجعل كانه هو الكاف الاسمية
واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه ويا زيدان ويا زيدون
ان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف صح
هذان المثالان اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام ويخفض مخفض لفظة
بالاستغاثة وهي لام التخصيص معدية لا دعو المقدر لضعفه بالاضمار
دلالة على انه مخصوص بهذه الدلالة لا بد ان يكون الامر يعتنى به وذلك الامر
المعتنى به يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم يقع تلك الدلالة
حالة النداء الا مع احد الثلثة لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام في المستغاث
له متعلقة بما تعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له نحو يا الله من الم الفراق

وهو متعلق

وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث نحو يا الله من الم الفراق
لان علة بنائه كاف ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف
يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام
صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو بالوضاحة عن الافراد وفيه ان البدل مع بعده
وان الافراد هنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب
بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت العلية للام لقربها كما في تنازع الفعلين
وقد اجيب بان الخ وبان قوله مثل يا عبد الله الخ تتمة لتقرير القاعدة
وقد يجاء بلام التهديد ايضا بانه قليل ولا لام قال الخليل لان
اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب
واو او ياء او الف يا طالعا جبلا فيه انه لم يعتبر اعتماده على موصوف
مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا
ان يفرق بين الموصوف المذكور والمقدر لكن بقي شيء وهو ان طالعا جبلا جاز
ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة اللهم
الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه
وهذا لو قيت بنصبه رجلا اي يقال يا رجلا بالنصب حال كونه لغير معين لا حال
كونه رجلا لغير معين مثل يا حسن وجهه ظريفا قال قدس سره في الحاشية
وانما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا في نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به
معين يقال يا حسنا وجهه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب
تعريفا وصفه الا اذا كان معمولا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال
يا حليما لا تعجل القدوس بل يقال قدوسا وذلك لانه نكرة وصف الشيء بالمعرفة
بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء وتوابع المنادى المبني لم يقصد بكونه

غير المبهم الذي جيء به للتوسط اعتمادا على ما سنذكره لانه توابع المنادى
المعرب غير البدل والمعطوف الذي حكمها ما لمعرب للفظه فقط سواء كان
منصوبا او مرفوعا نحو يا زيد وعمرو ولم يحملوا على محله النصب كما في اعجبني ضرب زيد
وعمرو وقيدنا المبني لكونه على ما يرفع به هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع
لا يتصور في تابع المستغاث بالالف واللام وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف
بابن اذ كان مفتوحا وكان نقول ان اللام في المبني للعهد الى ما فهم من قوله
ويبني على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد او مشبها بالمضاف الظاهر انه لا حاجة
الى ادراجه في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في اخراجه
عنه يحتاج الى تمحل كما اشير اليه فانهما انتفت فيهما فاعتبر حكم المفرد
ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالاضافة اذ كلاهما منادى
ويا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا اي للعشرين صرح في شرح
المفصل به لان التاكيد اللفظي الخ وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى
فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول نحو يا زيد زيد فنص في التاكيد وقد جعل
ابن علي ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لانهما يفيدان ما لا
يفيده الاول واذا وصفت الثاني فانصبه وبضم الثاني على انه توكيد لفظي موصوف
او بدل منه بما حصل له من الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز
ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به والصفة قال الاصمعي لا يوصف من
المنادى المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم وانتصابه في مثل يا زيد العالم على الا
وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام وعطف البيان
ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل فحكمه حكم البدل عنده والمعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر ليشعر الى مانع الاستقلال

وهو امتناع

وهو امتناع دخول يا عليه ولتخرج عنه نحو يا محمد وايها الله ليعني الرفع
رفع ولا تسمى الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الى الصفة دون النداء
والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كونه اثرا عارضا مطردا ولم
يظهر اثر هذا الشبه في المنادى لحال البناء الظاهر والمقدر مثل يا فتى ويا هؤلاء
فان ضمها تقديرية مفروضة كما ذهب اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال ان لهؤلاء
ضما محليا لان مفردا معرفة معربا لوقوعه موقع الضم كما ان له نصبا محليا لانه
مضافا لوقوعه موقع المضاف المنصوب في المعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني ان اللام
للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختار مع تجويز النصب لان المراد بالاختيار
الحكم بالاولوية لان المعطوف بحرف الى نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل
الى جانب المعنى والاستقلال فجعل مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار
الرفع اذ كان المتبوع غير المضموم نعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال
مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما الا كالحسن
قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسب اليه لانه قال ان كانت اللام في العلم اخترت
مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما
الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت اللام للجنس اخترت مذهب ابي عمرو
لانه اذن يفيد التعريف فيلي الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يريد بقوله كالحسن
ما يشبهه في علم ذا اللام قلنا كلامه في شرحه يأبى عنه اذ فسره بما فسره به
الشارح قدس سره اي كاسم الجنس في جواز نزع اللام علما كان او غير علم
فنفصل فيه الرجل وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام
عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه
ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك للمح الوصفية وقصد مدح

اودم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلى المحمد والعلي وكذا ان كان في
استعماله معنى جنسي يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب ولا خفاء في جواز نزع اللام
من ذلك العلم وان كان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة
وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد لخصلة مختصة به
من بين ذلك الجنس وجب ان يكون معها لام او اضافة ليعيد الاختصاص وهو العلم الغالب
والاتفاقي فهذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرفا مثبتة للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور
له معنى كالثريا والدبران والعيوق اسماء الكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور له ذلك
لكن لم يثبت كما في اعلام الاسبوع من الثلثاء والاربعاء والخميس فانها لم تثبت بمعنى
الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك وثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى
العلمي كالمشتري للكوكب فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه وهذه الاقسام الثلثة
اعلام غالبة غير مسبوقة لكن بحسب التقدير للالحاق بما هو الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة
لامها ان يكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة مثل يا تيم كلهم نظرا الى ان تيما
في نفسه غالب وجوز الشيخ الرضي كلكم نظرا الى الخطاب العارض غير ما ذكر صفة او بدل
اي حال كون كل واحد منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا للمفرد او مضاف
اي العلم المنادى المبني على الضم نحو يا عبد الله يا زيد ويا زيد بن عمرو اذا جعلتهما علما
مخصوصا بالفتح وبحذف الالف خطا في ابن وابنة وخفوق العلم كالجامع لتلك
الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف في ابن خطا التي هي حركة الاصلية
اي سهل ذلك كون الفتحة حركة المستحق في الاصل واذا نودي المعرف باللام اه
فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف لا بالتوسيط فيقال في الزيدان والزيدين
يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما لجبر نقص التعريف الزايل بالتنكير لا للتعريف
فيخرج بقوله المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق الافعال الاختيارية

اي تقتضيهما مقتضيا
ولا يستلزم ان الارادة علة النداء

ويراد مبداها اعني الارادة قيل مثلا انما قال مثلا لان قصد نداء
المعرف باللام على الاطلاق لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها وكذا ايضا
في تصحيح الاستلزام ان يريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي وسط فيه اي
وهذا او بهذا كما قيل في لكل فرعون موسى ان المراد لكل ظالم عادل بتوسيط
اي هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف
للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة وانما لم ينصب مع
انها مشابهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها بني على الضم مع ها
التنبيه المشار اليه حرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فانجر بوجوب ها التنبيه
ما فات بعد حرف النداء بتوسيط هذا ليس نصا في الوصلة فانه قد يقصد نداؤه
بخلاف اي فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر عليه ويؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع تابعه
فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف باب هذا الابذي اللام ولا يجوز الاقتصار
على ايها ولا يؤتى بتابعه ولا يؤتى بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله
لا متناع وصف ايها الا بذي اللام بتوسيط الامرين معا السر في توسيط تلك
الامور ان يقع النداء على ما قصد نداؤه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا ما هو
معلوم الماهية فلا يقال يا شيء الا اذا قصد التحقير فان كان المطلب اذ لا
يكون الواسطة معينا والا لوقف الذهن عنده ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم
لما رفع ابهامه بحسب الوضع ليشتد الحاجة الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك
المبهم مما يكون طالبا للمعرف باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسط تارة باسم
الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا
اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة باي اذا قطع عن الاضافة وابدلت

مما اضيفت اليه هاء التنبيه المعرفة فانها مبهمة بخلاف ما اذا لم يقطع او ابدل
مما اضيفت اليه التنوين فانها معينة بما اضيفت اليه وهى ح رفع ابهامها
اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة الذى يوقع ابهامه بالمعرف باللام
وانما وصف اولا باسم الاشارة لما فيه من التدرج فى التعيين وتكرار المبهم الذى
يورث زيادة شوق لان المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ
فانه ذكر ليدل على معنى فى المتبوع لانها توابع منادى معرب اندفع سؤال
المنادى كما يقال ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قايم وعمرو بالرفع
والنصب وقد اندفع ايضا بان التنوين فى معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم
بالمثال المذكور لان عمرا فى المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار
تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد وفيه ان للمعرف باللام ايضا اعرابين
اما الرفع فلفظا واما النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل
نحو يا الله اختص هذا اللفظ باشياء كما اختص مسماه سبحانه باشياء منها قطع
همزته فى النداء وغيره وحذف الجار مع بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض
الميم واخرنا تبركا باسمه نحو اللهم وقد زاد فى اخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف
اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فل ويا نومان
اى يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على
نداء مستأنف وعوضت اللام عنها هذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله
معاذ الاله ان يكون كظبية فلا يقال فى سعة الكلام له وقد يقال
فى غيرها نحو قوله يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف اى الكبر خاصة اى خص
خصوصا ثم اجلك الى و آخره وانت بخيلة بالوصل عنى فى قولهم فيا الغلامان
آخره ايا كما ان تكسباني شرا وفى رواية ان تكسبان شرا وكل خطأ

لمن يصلح لهذا الخطاب اى فى تركيب او فيما قصد ذكر المنادى مضافا
ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه صورة اما ان الاول مفرد صورة فظ
واما ان الثانى فى مفرد فلانه تكرار للاول بعينه واما عدمه فلحاله بحسب اللفظ
واما الضم فى الاول فقيل نصب الثانى ليس على انه تاكيد لانه خرج من العلمية
بالاضافة وان القصد الى المضاف لعارض القصد للمفرد وان المضاف فتح فى المفرد فلا يكون
عين الاول فاذا كان الاول توطئة كان الثانى بدلا واذا كان مرادا كان الثانى عطف بيان
وليه وبينهم الثانى تاكيد لفظى وانما جئ بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يتنكر بقاء
الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما
فى السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثانى كانه هو الاول فكانه
لا فصل الا ترى انك تقول ان زيدا قايم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف
وانه قال ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا فى الاسم وذلك
مذهب سيبويه والخليل او مضافا الى عدى المحذوف لئلا يلزم التقديم والتاخير
والفصل لانه اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظى
والتاكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول
يحذف فيه التنوين للاضافة كذلك الثانى الذى ليس مضافا او تابع مضاف بالوصف كما هو
مذهب المبرد والسيرافى يا تيم تيم عدى لا ابا لكم قال الجوهرى فى لا اباك
هو مدح ومعناه انك ماجد شجاع لا يحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك
وقال الازهرى هو شتم لا شتم فرقة اى لست بابن رشيدة فتح الباء
وهو الاصل كما هو المشهور وسكونها وهو الكثير اكتفاء بالكسرة وقد
يضم وذلك فى الاسم الغالب عليه الاضافة الى الباء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب
احكم بضم الباء وقلبها الفا والمحذوفة لاستداد الصوت ورفعه المناسب للنداء

قيل هذه لغة طي فانهم يبدلون اليا التي وقعت بعد الكسرة الفا فيقال في بقي
وفني بقا وفنا وفي جارية وناصية جاراة وناصاة وقد جاء شاذا في قال
الشيخ الرضي اما فتح يا بنتي والاصل يا بنيا فليس بشاذ كما شذ في يا غلامَ اجتماع
يا بني ويكون المنادى يعني ان اليا في قوله وباليا للملابسة والظرفية معطوفة
على الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف ولك ان يقدر فعلا معطوفا
على الفعلية اي يوقف بالها وقفا وبالها وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت
على يا غلامي بسكون اليا وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها
واسكان ما قبلها كما يقف على ما حذف ياوه وصلا وذلك على مذهب من وقف
على العاصي باسكان الضاد واذا وقفت على يا غلامي بفتح اليا وصلا جاز الاسكان
للوقف وجاز الحاق ها السكت مع ابقا الفتح بابدال اليا بالتا لانهما اسمان
فانهما زادان في اخر الاسم وللمكان التا بدلا من اليا غير متمحضة للتانيث طولت
التا لكنها يوقف عليها بالها لانها عوضت عن زايد بخلاف بنت لان تاها عوض
عن اصلي ان قلت كيف جاز الحاق تا التانيث المذكر اجيب بان التا في يا ابت
ويا امت للتفخيم كما في علامة فانهما ظنتان للتفخيم وبان التا في يا ابت للحمل على
يا امت مع ان التا في المذكر غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاة ذكر لمناسبة اليا
يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون في البدل شايبة من المبدل منه
وقد جا الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم لاجرائه مجرى المفرد المعرفة
لانه اسم في اخره تا التانيث نحو ثبة وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف
وبالالف فانه غير جائز وقد جمع الفرزدق بينهما في قوله نفثا في في
في نحوها اي واقع يعني ان الجواز وقوعي في سعة الكلام هذا القيد
يتبادر اليه الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لا تقيد وتجعل الجواز

ستاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود في النداء
هو المنادى له فتقصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع نوع الالتباس لان الانسان
في حال النداء اكثر انتباها لاسمه في غير حالة النداء اي لضرورة شعرية
اشارة الى انه مفعول له لكن فعل فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لان فاعل
الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخم فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط
باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب
المصنف ولك ان توقع ضرورة على الخبرية اي الترخيم في غيره ضرورة نحو قوله ويا رمية
اذ هي تشاعفنا الاصل اذمية وهو حذف الاظهر ان يقدم تعريف الترخيم
على حكمه لكن قدمه لانه المقصود اي ترخيم المنادى اي الرخمة بالجيم كالوجهة
بالمهملة صيغة ومعنى ويقال الكلام رخيم اي رقيق والترخيم التليين والحذف
اي اخر المنادى فخرج حذف يا يا غلامي لانه ليس اخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله
ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليها
لمجرد التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان حذف اخره للزوم
احد الامرين اما تقدير الاعراب اذا سكن الاخر واما اجراء الاعراب على حرف العلة اذا
حرك وذلك ثقيل وقيل في اخراجه ان الترخيم حذف في التركيب والحذف في يد حالة الاعراب
لا لعلة احترز عن قال انه حذف في اخر بلا علة او على سبيل الاعتباط اراد هذا
والاعتباط في اللغة ذبح الشاة بلا علة بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم
مطلقا لان ذكر المقيد يستلزم لذكر المطلق والضمير المجرور الى الاسم كان الترخيم
لا يوجد في غير الاسم او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى لك ان يرجع
الضمير الى قوله ترخيم المنادى ان لا يكون مضافا ولو قال ان لا يكون مفردا كان كما قال الهندي
اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه

او حكماً قيل اكتفى بذكر المضاف المشبه به اذ هما يتحدان حكماً لانه ليس آخر
اجزاء المنادى نظراً الى المعنى هذا ظ اذا كان المركب الاضافي علماً فان الجزء الاول بمنزلة
زاء زيد واما اذا لم يكن علماً فبيانه ان المضاف حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه
ولام الثاني خلافاً للكوفيين نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم اى آل عكرمة
لانه ليس آخر اجزائه هذا ظ اذا لم يكن المركب الاضافي علماً اما اذا كان علماً فلان المركب
الاضافي في حال جزئيته قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين باعرابه فامتنع
الترخيم فيهما بعد رعاية اللفظ والمعنى ولا جملة بعض العرب يرخم الجملة
فيحذف عجزها نحو يا تابط ولزيادته على الثلثة لم يلزم بعض الاسم الذي في حكم المعرب
انما قيد به لجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب نحو ما وحم واما نحو يد فالحذف فيه شاذ
والشاذ لا يعبأ به بلا علة موجبة انما قيد به لجواز البعض بالعلة الموجبة
كعصا ولتاء التانيث قد كثر الترخيم فيه ولهذا عومل آخر غير المرخم منه
في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واما وقف على ذلك المرخم الحق [illegible]
السكت فيقال في يا طلح يا طلحة وذلك لانهم الحقوها السكت بآخر المبني
حركته حركة اعرابية ولا مشبهة بها وقليلاً ما يقف بوقفه على المرخم [illegible]
لها في الشعر الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا زيادتان قبل
لابد وان يكون المعنى ليخرج نحو عصبصب في حكم الواحدة صفة لزيادتان
ومن قبيل فلان في السعادة فانهما زيدتا معاً وان كان كل واحدة منهما يغاير
معنى الآخر كزيادتي مسلمان ومسلمين وعلميين فيها فان الزيادتان سبعة اصناف
زيادتا التثنية كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمين وعلميين وزيادتا
جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وخراسان وياء النسبة وشبهها
نحو كوفي وكرسي والفا التانيث وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها

نحو عصبصب شديد [illegible] او شديد يوم كذا في القاموس

اوكان

او كان في آخره حرف صحيح اصلي لم يقيد الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير تاء التانيث
حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا يكون
النسبة بينه وبين القسم الاول للمصنف عموماً من وجه لتصادقهما في اسماء وافتراقهما
في بصري ومختار وهو اعم اي اعم لان ترخيم مثل مدعو ومرمي بحذف الحرف الاخير
قوله والمدة السابقة في حكم الصحيح في الاصالة او في صحة اجراء الاعراب
عليه يوافقه ما قيل من ان مثل دلو وظبي ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب
عليه او واو او ياء ساكنة احترز عن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم
السحاب ومشرف على وزن مدحرج اي مقطوع شريانه وهو عرق [illegible] الوذع اذا
طال وكثر حتى يخاف فيه فيقطع حركة ما قبلها من جنسها ليخرج نحو سنور
وعليق نبت يتعلق بالشجر فانه لا يحذف خلافاً للاخفش فانه يحذف
المدة ايضاً لان نحو ثمود لم يحذف زيادتان نحو جمع ابن لانهما غير تا
[illegible] في نحو جمع المذكر السالم كثمود اما في الاول فلان كانت علة الحذف
في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يجمع
[illegible] وبلت عن النقد قال قدس سره في الحاشية النقد
صغار الغنم انتهى قال في الصراح نقد بفتحتين نوعي از كوسفند
كوتاه دست وپاى زشت روى نقد كي يقال له كيك وفي غير عشر
قالوا اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشر واثني عشر واثنتي عشر حذفت عشر مع الالف
والياء لان عشر بمنزلة النون في اثنا قال المصنف فيه نظر من جهة ان التاء اسم برأسه
ينبغي في الوقف تقلب التاء هاء كما انك لو سميت رجلاً بمسلمين ورخمت
ووقفت قلت يا مسلمه بالهاء فحرف واحد اي فالمحذوف حرف واحد اي
هنا بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف كثيراً مستمراً ان قلت استمراره

لفظاً يعني يحذف التاء فقط وهو عشر

تجوزوا وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد
الحذف اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فثبوتي والشارح قدس سره نظر الى الافراد
لا الحذف كما هو المتبادر والى مغلبة المضارع لا لانه لو قع جزاء في الشق السابق فقد
للمضارع والفاء الجزائية تدخل على المضارع المثبت وهو في حكم الثابت ان قيل
انما يجعل المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف هنا لعلة موجبة
فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد ودم اجيب بان الحذف هنا لعلة قياسية
مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة بل لعلة محسنة وهي التخفيف فمنع الحاق الالف في مواضع
منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف حرف لين منه فيقال في اعلون وقاضون
اعلى وقاض ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كما مر في ذلك
المحذوف وقبله الف نحو اسحاد بكسر الهمزة او فتحها وهو بنت فيبقى بفتح الاخر وغيره
في الكسرة ايضا وان لم يكن اصلي السكون يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان
نحو يا راد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمر والقراد
يرد الى اصل حركته وهو الكسر فيقال الفا فصيح اذا كان كذلك فيقال او عاطفة
عطف الفعلية على الاسمية المأولة بالفعلية كما قيل بجعل المنادى ثابتا بجميع اجزائه
او المحذوف ثابتا فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو مثل بثلثة امثلة لان التعبير
في الاستعمال الاول اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما وفي كروان قال
قدس سره في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح طائر
يقال له الحبارى وآنرا شوالكونيد كرى يروى كراوين جماعة كروان
بالكسر ايضا جماعة على غير القياس فلا حرم قلبت ياء لانه لم يأت في كلام
العرب اسم متمكن آخره واو ما قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة
نحو التغازي والادلي والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وقد يستعمل
اصله ادلو
اصله تغازو
صيغ النداء

صيغ النداء في المندوب لان في صيغة النداء معنى الدعا والاختصاص فيعمل
لا المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع
اختلافهما لاشتراكهما في امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه من جهتها
حال النداء
يظهر اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه بوا فامره غير ظاهر لانه ليس منادى عنده
ولا مستقلا منه ولا منصوبا بفعل التفجع لانه يتعدى بالا لحوق في اللهم الا ان يقال
ان المندوب منصوب باعني او اخص ويلزم حينئذ ثبوت موضع خامس من مواضع
حذف الناصب للمفعول به قياسا يعني بالملاكات يا اشهر صيغ النداء صح
انصراف مطلق صيغة النداء اليها ففي هذا التعبير اشعار بان يا اصل في هذا الباب
المتفجع عليه ورد منه شذوذ صلة اللام فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل
كما يقال في الحمد عليه او التضمين معنى البكاء وفيه لا يشمل المتفجع عليه وجود بيا او وا
الباء للالصاق صفة للمتفجع عليه وليست للسببية او الاستعانة مما اراد به
اشار به الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء في المقصور
اقرب من دخوله على المقصور عليه وجاز كذا وجاز ان لا يكون يلحق سواء
كان مع يا او وا قال الاندلسي يحسن مع يا لئلا يلتبس بالنداء قال الشيخ الرضي
الاولى ان يقال اذا دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا لوجب
الالحاق معها اي اخر المندوب وقد يلحق في اخر غير المندوب فان خفت
اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب
نحو واضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس
والمص يتبع ما بعده من جنسها ولا يغير حركته لبنائه للزومها فالهيبي يقول في
ندبة يا غلام باسقاطها الا اسقاطها يا غلاما قال الشيخ الرضي الاولى انه يقال يا غلامي
لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم وا غلامكيه لانه لم يكن المندوب مخاطبا

في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف والمضاف اليه وللاشارة الى هذا
لم يمثل بقوله واغلاموه واغلامكموه قال الشيخ الرضى آخر المندوب ان كان
ساكنا فذلك الساكن اما تنوين او صلة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف
للساكنين ويزاد الالف واما المدة فان كانت الفا حذفتها لالف الندبة نحو
واغلامكماه خلافا للمص فانه استغنى بها عن الف الندبة وان كانت واوا او ياء فان
كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه واذا ندبت يا غلامى
بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلامياه لان اصلها الفتح والمص يقول يا غلاميه
وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين فلك ان تكتفي بما فيهما من المد
نحو واغلاموه ووا اخا غلامي ووا اضربوا ووا اضربي اذا سمي بهما وان لم تكونا
مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم الجمع فلا تأتي بعدها الف
الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو واغلامكموه ووا اخا غلامهمي والواو والياء
بعدها اما الثابتان ان حذفتا في الجمع للاستثقال ردتا لمد الندبة واما الف المد قلبتا
واوا او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح وتلحقه الالف نحو يا منا
في المسمى بمن لبيانها ولا سيما الالف لخفائها واذا جئت بالهاء جئت
بعدها ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة وهذه الهاء تحذف وصلا
وربما تثبت في الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف
الا المعرف ويجب ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها ويجب
ايضا ان يكون متفجع عليه مشهورا بذلك كالعلم ان كان او غير علم نحو وامن قلع باب خيبراه
واما ما حكاه الكوفيون من قولهم وارجلا سيجا فشاذ لان اتصال الصفة
ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف
في السعة دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة

على الشذوذ

على الشذوذ وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة لان نقله لم يكثر فيه ان
هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قد يقال لا يجوز الحذف من
النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما يقول له
ولا يكون هذا الا في المعرفة ولان المعرفة القريبة المتعرفة بحرف النداء اذ هو ادون
حرف تعريف وحرف تعريف لا يحذف مما لا يعرفه حتى لا يظن بقاءه على اصل
التنكير لانه كاسم الجنس ولانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون
الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تنافر فلما اخرج ولد في النداء عن ذلك
الاسم احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء
سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا فلا يرد ما قاله
الشيخ الرضى من ان المص لم يذكر لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف منه
الا مع البدل الميمي منه في آخره نحو يوسف عنى وقيل عرضى واعترض
عليه بانه لو كان عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون
معدولا نحو يوسف بكسر السين ولفظة اى اذا وصفت بذى اللام فانها
وان كانت اسم جنس معرفا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كان معدوما وهو معرفة
قبل النداء جاز حذفه والمضاف الى معرفة عطف على قوله لفظة اى
اى صر صبحا او ادخل في الصباح قالته امرأة امرئ القيس فلما اصبحت
اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمل المخوم قاله شخص
كان منتظرا للشخص على تخليص النفس من الحركة الشديدة في اطرق كرى
الاطرق خاموش بودن وجشم در پيش افكندن وسر فرو كردن هي رقيه
اذا سمعها تلبد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصاد مثلا لمن يتكبر وقد تواضع
من هو اشرف منه والمعنى ان النعام الخ قيل معناه ان ذكر الحبارى يكون

طويل العنق فمراد اهتطل حفظ عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا
وهي النعام قد اصطيدت بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام في قوله
تع فزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا او المعنى
فهم لا يهتدون لان يسجدوا اي حين انتقال الا انه بدل من اعمالهم اي زين لهم الشيطان ان لا
يسجدوا او تعليل اي زين لهم الشيطان لان لا يسجدوا او فصدهم عن السبيل
اي مفعولي اي به او مطلقا فعلى الاول يجب تخصيص الاسم في قوله كل اسم
واللام يكون للتعريف مانعا لصدقه على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثاني
لا يخصص ولا باس في التعميم مع عدم الحدود ثالثها ان المواضع الاربعة لا تجب
افراده منها اي اضمر عامل بنا على شرط يعني ان على بنا به وكان تعلق يعني
ان على اصل الوقوع اي اضمر اضمارا واقعا على شرط شيء وقوع البنا على المبني عليه
وانما وجب حذفه لا يرد النقض بقوله تع اني رايت احد عشر كوكبا والشمس
والقمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم يات بمجرد
التفسير بل اتى بها للتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم
ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا كل اسم فخم لفظه كل البيان الاسمية
بعده فعل مبتداء او فاعل الظرف فزيدا انت ضاربه لانه يشبه الفعل
مما بعده عليه اما قبل الاسم المحدود في زيد هند اضاربها ولم زيدا ضاربه العمرو ان
او بعده كالمثال فزيدا اضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتداء وضاربه خبرا له ع
مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظه او او الحال من الامرين على سبيل التنازع
عنه متعلق بالاشتغال المتضمن معنى الفراغ او لان الاشتغال بمعنى الاعراض
او متعلق ضميره في هذا التوجيه تصريح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير
بان يكون الضمير من تتمة بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا

الى الضمير

حواشی قاضی بیان ایدر
ابن مجید سیوطی محی الدین صادق گیلانی
روشنی ذوذنی سعدی کرزری سنان چلبی
احمد انصاری ملا خسرو سمرقندی کازرونی
عصام الدین قاسم لیثی جامی کمال پاشازاده
شیخ زاده

الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل او شبهه نحو زيدا ضربت
غلامه او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمرو وغلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا
او موصوفا لعامل الضمير او معطوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوفه نحو
زيدا لقيت عمرا والذى يضربه او رجلا يضربه لو سلط التسليط بما يشتغل
بو جهنوى او مناسبه ليس فى اكثر النسخ بل ليس فى شىء من كتبه وانما الحقه غيره
ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان يعنى بتسليطه تسليطه بعينه او بلازمه فلو جا
فى نحو لها الا الالحاق ويقيد الفراغ عن العمل الى قوله خرج وخرج ايضا اسم بعده
فعل او شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا او صفة
مشبهة او مصدرا بما له صدر الكلام كان وانحواتها ولام الابتداء وما وان من حروف
النفى دون لم ولن ولا او بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد الا
او مؤكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيدا ظننه منطلقا
او معطوفا او واقعا بعد فا السببية وهى واقعة موقعها اما اذا كانت زايدة
او غير واقعة فى موقعها فيجوز تقديم ما بعدها على قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث
فان التقدير اما يكن شىء فحدث بنعمة ربك فجعل ما فى حيز الجزاء شرطا اى جعل جزء
الجزاء جزءا وحقها ان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد
من كلام الشيخ الرضى وههنا بحث وهو ان زيدا فى نحو زيدا ضربت غلامه يخرج عنه اذ ليس
بمجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى مانع ايضا اذ الضرب
لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير مانع عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل كل
شىء فعلوه فى الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى فى التسليط فيكون قيد التسليط
ضروريا ولم يكن مال هذا القيد وسابقه واحدا كما قال الشيخ الرضى بالترادف
فيه مساهلة لان الترادف انما يكون فى المفردات بالكلية بالللزوم ولو بواسطة كما

اذا توالت اسماء على منصوبات بمقدرات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته اى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ولا يتصور ح الا بتقدير تسليط الفعل المنصب باللزوم جوز الشيخ الرضى فى هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فيقول فى زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا جوز تقدير المجاورة مع المتعلق فى زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا فيما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة وينصب بفعل يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان ما عدا الصورة الاولى يجوز ان يعد ما بعد الاسم المحذوف ناصبا بتكلف بان يقال انها سادة مسد افعال صالحة لان تنصبها فى قوتها اعنى جاوزت واهنت ولابست اما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الاخر فان كان الثانى بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثانى لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بالجملة فى مظان الاضمار قال قدس سره فى الحاشية اى مواقع يظن بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن فيه منه فى الواقع ويختار الرفع ابتداء لسلامته من تكلف تقدير عامل بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل او ليشير الى وجه اختيار الرفع اى قرينة ترجح خلاف الرفع اراد بترجيحه تقويته جانب النصب سواء كان مع وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة فى مثل زيد ضربته ولان اسماء القرينة يستدعى وجوب الرفع لا اختياره نعم لو جعلت المطلقة ح

ضمير قوله

ضمير قوله عند عدم القرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وفيه بعد بسلامته عن الحذف يعنى الذى يخالف الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف اصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبرا اهون من حذفها لما فيه من ضعف المسند والمسند اليه وفيه انه يلزم ح خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة واندراجه فى الضابطة التى تليها كما قال الشيخ الرضى قرينة الرفع التى تجامع قرينة النصب يكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكروه اما واذا للمفاجأة مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه اخصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التى بعدها على فعلية او مع كونها جوابا جملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته فحوابا لمن قال اكرمت لان القرينة التى تقوى جانب النصب هى التناسب والتطابق المذكوران كالامر والنهى والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم فان الرفع يقتضى ان الجملة الطلبية قلما يكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الا بورى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يعارضه سلامته من الحذف لكثرة وقوعه فى كلامهم فالمراد بلزوم الاصلية اى المراد لزوم الاسمية فى غير هذا الموضع لورود النصب هنا بسبب عطف جملة ولو يكن دبل على جملة فعلية حقيقة اى حكما نحو مررت برجل ضارب عمرو وهندا فان اسم الفاعل الشبيه بالفعل فى حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن زيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية فى المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية ولا يفتقر معمولها فى عدم تقدير معمول لما يجب لانه يختار الرفع فى اسم الاستفهام

اذا كان هو اسم المحذوف واما اذا كان الاسم المحذوف بعده نحو متى زيدا ضربته كان حكمه
حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال
او مع الاستفهام لم تصح لما ذكره تكسره فلا يكفي فيه تقدير الفعل
مع جواز التلفظ به والسر في ذلك على ما ذكروه ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد
فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة
فلا ترضى الا بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج واذا الشرطية كما ذهب اليه
سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في وقوع
الجملتين بعدها خلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم حتى الشرطية في لزوم دخولها
على الفعلية الدلالة على المجازاة لكنها قاصرة عن افادتها اذ ليس مدخولها
على قطع الوجود بل قطعي الحصول وحيث ذو حيثما فان حكمها حكم متى
اذ هي مواقع الفعل فيه انه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع فيقال في اذا زيد
يصلي اذا قيل زيد تقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات
ذلك وعند خوف لبس المفسر بالصفة عطف على قوله في الامر اغا اتى بلفظ الخوف
للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات
ورفعه واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ
اذا دار بين كونه خبرا وصفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة
وهو خلاف المقصود قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان لا فرق بين كونه
خبرا وصفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول للممكنات
المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق
بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما اليه اهل السنة
ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين

لابدمن

لابد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق
فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة
في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه
صفة لم يحصل المقصود ويستوي الامران في الافادة قلنا هي
معارضة لقرب المعطوف عليه اي السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب لا يقال
علم حذف العايد من ترجيح الرفع لانا نقول ليس ذلك المثال من باب حذف العايد
بل من باب الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علمكم بان الخبر لابد له من عايد اذا
كان جملة فعرضه من هذا المثال وقد سمع سيبويه في ذلك ليس الى سبيل جملة اسمية
الصدر فعلية العجز معطوف فعليها او على خبرها قلنا هذا باعتبار المسند
اذا جعل الجملة خبرا اما اذا جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي
هو في حكم الملفوظ كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المسند الذي هو الضمير
بعد حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء الراسخة في الشرطية والا بالتشديد
جوز الخليل فيها التخفيف لوجوب دخولهما على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك
ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان يليق بالفعل
فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل
كحرفي التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت
في القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا في النفي وبعضها
اختلف في اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان امرؤ
هلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدأ فانه وان صدق عليه قال الشيخ الرضي
ما حاصله انه ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه
بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير هنا مرفوع المحل وبتجويز نصبه

والاقتصار على بعض التركيب ليس بمختص بهذا الغرض منه

سبب عطف عمرو على قام وهو خبر يكون المعطوف ايضا خبرا فلا بد له من عايد ايضا كما مر منه

باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه به حتى تكون المعنى ذهب الذهاب به
ضعف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل يعني يجب ان تكون المصدر
النائب مناب الفاعل مخصوصا ليكون تقديره زيدا يلابس بسبب الذهاب به
الاظهر ان يقال يلابسه زيدا الذهاب به وفى هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف
وفى الثانى ملابسة مبداء الصفة لموصوفها مع اتحاد ما اسند اليه
قال الشيخ الرضى الاسم الذى قد عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم
المشتغل به من المفسر الا ترى ان احدا واقع من استجارك المقدر مقام الضمير
من استجارك المفسر وزيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير
من ضربته المفسر وان التقدير فى ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو
لانتقاض النفى بالا وكذا فى ان زيدا لم تضربه الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب
الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد الى يلابس واذهب ليست كنسبته الى ذهب به
لانه مسند اليه وزيد مفعول واجيب بالابتداء كما ذكره المصنف وفيه انه
الاستفهام من دواخل الفعل غالبا
يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر لعناية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها
فى شرح المفصل وكذا خبرا او مبتداء وفيه لقوله تعالى وكل صغير
وكبير مستطر السطر بمعنى بحيث لا يفاد اى لا يتوهم كل سيئة كبيرة
ولا صغيرة فالظاهر لا يمنع الفاء بحسب الظاهر وقوله فى هذا الباب لان ما بعدها
قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر عن بعضهم هو عيسى بن عمر
ونحو الزانية والزانى الواو اما للعطف على كل شئ فعلوه فيكون التقدير وكذا
نحو الزانية والزانى وقوله الفاء بمعنى الشرط تعليل فجملة قوله وجملتان بتقدير المبتداء
اى هذه الاية جملتان تعليل اخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا
كل شئ فعلوه فجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية

الى تقدير

الى تقدير العايد وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب
مرتبط بمعنى الشرط فيكون الفاء اصلية ويجوز ان يكون للسببية عند المبرد
قيل ظرف لعامل الظرف المقدر والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما
ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتداء والخبر يوافق قوله تعالى ان الدين
عند الله الاسلام ومثل هذه الفاء انما قال مثل لان الفاء ليست زائدة
اى ليدل الفاء
على ان فيه معنى
الشرط
او غير واقعة موقعها الغرض كما فى قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما
بعدها فى ما قبلها اذ الزائدة توجيه المبرد اوفى من هذا التوجيه لعدم احتياجه
الى اضمار ولذا قدمه المصنف لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا مبتداء محذوف
المضاف او خبر كذلك والتقدير وهذا حكم الزانية والزانى كما يقال فى الفصل والباب
ان ثبت زمانها شرعا وذلك بالبينة شهداء او بالاقرار وقيل
زائدة وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال
السببية بعيد او للتفسير لان اجلدوا ايجاب والايجاب متضمن
للوجوب الذى هو الحكم وجزء الجملة الى الخبر ان يقال ان ما بعد الفاء التفسير
او السببية اذ ليست الفاء واقعة موقعها الا يعمل فى ما قبلها واختيار النصب
يعنى ان الشرطية اشارة الى قياس استتباعى لستثنى فيه نقيض التالى ليثبت
نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد اى سيبويه وانما حمله على ذلك اذ لو لم يحمل
عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا
فان الشاذ لا يعبأ به لضيق الوقت فى كلا قسمى التحذير ضيق وقت
وهو اضيق فى القسم الثانى منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه وفى اصطلاح
النحاة معمول بعامل التحذير به لكونه محذرا او محذرا منه اى اسم
عمل فيه النصب اشار به الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل

لان الثاني يدخل على العامل والتقديم
ليس بعامل لا العامل هو اتق

بتقدير اتق الانسب بالصناعة ان يقال باتق بدون التقدير تحذيرا لما بعده
هذا القسم الذي هو المحذر اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر
لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما اي اياي والسر في سيبويه يقدر نحو
لا احذر وغيره يقدر نحو حذر خطابا والاول اولى كما ذكره الشيخ الرضي
او ذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا او مضمرا سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر
تكلما او مخاطبا او غايبا على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قوله اذا
ذكر المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر فيجب عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى
الا ان يقدر في الاول مضافا اي هو في ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع
المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لان
او هنا انفصالية اي ليست اضرابية فينبغي ان للرها شمل المذكور قبل والمذكور
قبل مفرد وما يليها جملة ولما جاز المخالفة اذ لو كانت اضرابية لا تحاد قد سره
الاحتمال الاخير وهو المشهود المنساق الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله
معمول حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا على فعل مقدر يتسابق اليه الفهم
اعني حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا
بتقدير الحيثية او يجعل مفعولا له للتقدير والمعنى على ان تقدير اتق دون غيره
من الافعال للتحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم الغرض ولا
دخل للتقدير في التحذير لانه لو ذكر لحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله معمول
ويجعل الاضافة من باب جرد قطيفة لا يقال العطف باد في المحدود انما يصح
اذا كان صدر الحد متناولا للمعطوفين ليفيد اشارة الى تقسيم المحدود وليس الصدر
هنا متناولا لهما الا انا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد
فكان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة فيبقى قوله معمول متناولا للقسمين

قلنا نعم

قلنا نعم او قلنا بتقدير العايد والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعه او باستتار
ضميره في ذكر وجعل المحذر منه بدلا منه مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي
قال اللص الاصل اتق نفسك ثم لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاؤا
بالنفس مضافا الى المخاطب فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج
اليه فرجع المخاطب ولم يجز ان يكون متصلا لان العامل مقدر فصار منفصلا ثم قال ولا يخفى
ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك بعد بتقدير
العامل وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذ كان احدهما منفصلا
ولا يخفى ان قوله غير صريح يمكن ان يضمن في اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق
مبعدا نفسك ولا يخفى ان في تقدير اتق مع تضمنه معنى التبعيد تاكيدا ليس في تقدير
بعد لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد لان معنى الاتقاء بوهيبر دليس
لا بوهيبر ابيدنه فالصواب ان يقال يمكن ان يقال المراد تقدير اتق
ونحوه فان المعنى على بعد نفسك مما يعذبك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص
من نفسه والتحذير منها ليس الا لايقاعها الشخص في ضرر فالمحذور منه في الحقيقة
هو الضرر وهي محذورة بالمال فاذا انظر الى المال صح هذا المعنى لان حذفهم في الجر
الصحيح لان ان مع صلة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها
في تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف
قياسا بحذف الجار ولا تقول اياك الاسد اما قول الشاعر فاياك
اياك المراء فانه فلضرورة الشعر ولان اياك اياك من باب الاسد الاسد
والمراء منصوب بفعل اترك او احذر او لان المراء في تاويل ان تماري
فلم يثبت الاثار قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت
اي وقلت للمفعول فيه اي منه المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه او المفعول فيه

هو كذا وهو فصل الاخير وصله استينافيه على الاولين مافعل فيه اي في مسماه
او في نفسه مسامحة او اسم مافعل فيه اي حدث وهو الفعل اللغوي مذكور
اي موجود تضمنا اي قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود
بالاصالة وبالتضمن ما يقابلها فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامي وماله
ملجئ الى المعنى اذ كان العامل مصدرا او بمعناه فلو اعتبر في التعريف
قيد الحيثية لم يحتج فيه تامل اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى
اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا يجدي الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا
وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قرينة على اعتبارها
ولا يخفى انه قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز
عما يخرج القيد الصريح من زمان او مكان قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف
او يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل وعلاقة المظروفية
والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس اي في مكانها اذا اريد بالشمس النور
او في مكان ثوبها اذا اريد بها الجرم اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان
قوله من زمان ليس قيدا احترازيا بناء على انه محمول على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور
بفي مفعولا فيه مبهما كان او محدودا اتفق القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر
له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة
وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى المكان والاولى والاوجب ان نقول
ان كان وظروف المكان اضافة الظروف الى المكان بيانية لم يصح الجملة الواقعة خبرا الى
عايد لان عايد المبين عائد المبين وفسر المبهم بالجهات هذا تفسير اكثر
المتقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه
هو المعرفة وفيه ان خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن رفعه بانه ملحق بالنكرة

وظروف المكان مبتداء ان كان مبهما قبل ذكر خبره

لابهامه

لابهامه وبانه نكرة حقيقة لما قال الفاضل الهندي في الارشاد من ان جهات
الست لا يتعرف لاضافة كما لا يتعرف مثل بها ومنهم من فسرها بمثل ما فسر المبهم
والمعين من الزمان ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وتلقاء
وليس كلامهم عندهم جائز النصب لان جانب وجها من جهة ووجه بمعناها وكنف
وذرى لا يقال فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال في جانبه او الى جانبه وكذا خارج
وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم فان المقادير الممسوحة ايضا فانها منصوبة
كالفرسخ والميل منصوبة وحمل عليه ينبغي ان يذكر المقادير الممسوحة ايضا
فانها منصوبة اتفاقا قال الرضي ينبغي ان يحمل على الجهات الست لمشابهتها لها
في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول
ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا ولفظ مكان بشرط
ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكانا كذا قال
الشيخ الرضي اسم المكان في قوله ميم زائدة وان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار
والكون ينتصب بالدال على ذلك الحدث وبما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت
وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص
وما بعد دخلت وكذا سكنت ونزلت ولا شك ان معنى الدخول
لا يتم فيكون في صلته كما ان عن صلة لضده الذي هو الخروج لكن سنده الشيخ
الرضي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في في غير المكان ودخولها في المكان ويكون
الدخول فعولا والفعول من المصادر اللازمة غالبا وكونه ضد الخروج وهو لازم
لا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة والمفصل فيه انه
ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه
واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال المتن القمر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف ما لم يستوي فيه الامران

نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه اى معه ومايجب نصبه نحو ان يوم الجمعة
سرت فيه ما فعل لاجله فعل اى ما هو حامل على الفعل وهو مقدم اما
بحسب المقصود او بحسب التحقق الا انه يراد بذكره معه الا انه
المفعول له المجرور بحسب المسمى لان العامل فى المجرور هو الجار لا الفعل وانه
المنصوب المحل والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف فان التاديب
انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التاديب بالضرب ويترتب عليه
مع اتحادهما بحسب الذات قلنا اراد ترتب ما يتضمنه التاديب اعنى التادب قال
الشيخ الرضى العلة الحاملة التادب وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية
ولمشاركته الحدث فى الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب
عند النحاة وقعدت عن الحرب جبنا قيل لو قال وجاريته شجاعة لكان
احسن اى احسن بمقام المنازعة للزجاج واظهار الجلادة ويحتمل ان يقال
فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم تحققه والاكتفاء بظاهر الامر والقائل الى
ان المفعول له يكون مفعولا مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافا
لقول الزجاج خلافا للزجاج وخلافا للجرمى فانه عنده حال فيلزمه التنكير
فانه عنده مصدر لما اى من كونه مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا
كما ضربت تاديبا فان معناه ادبت بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود
عن الحرب جبنا فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه مقدم على القعود بحسب التحقق
فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعل اللهم الا ان يراد بالجبن الاثر
الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر
المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان فى ذلك مخالفة من وجه
آخر او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن الظاهر ان المصدر حقيقة
هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر لنيابته عن المحذوف كما ضربته سوطا

اى ضرب سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو
عن شئ فرد قول الزجاج فرده المص ايضا بان معنى ضربته تاديبا
ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذى
بمعناه ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضمر
اشارة الى اتحاد الحدث فى التقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك فى اللفظ
مع الابقاء فى النية والحذف هو الترك فى اللفظ والنية اى اتحد فاعل
وفاعل عامل قال الشيخ الرضى بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذى تقوى فى ظنى
وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين رضى الله عنه فى نهج
اى جواز تقدير اللام عند عدم الاتحاد
البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية
والمنحى ابليس والمعطى للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزام عطف
حال الفاعل وهى الاستتمام على حال وهى الاستحقاق ومقارنا اجاز ابو على
عدم المقارنة فى الزمان لقوله تعالى فى القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم بالنصب اى لصدقهم فى الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا على اتحاد الفاعل
لا تشترط ولم تشترط ان تكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة
لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب فى المجرور التعريف او يكون زمان وجود
احدهما بان يكون اخره اول الحديث او بالعكس او بغير ذلك لان هذه
الشرائط قال المص انما اشترط ذلك لان علل الافعال كثيرا ما يجئ جامعة
للشرائط فخص بها دليلا على اللام المقدرة وفى بعض الحواشى ان هذا الراى
شريف جدا لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل ومخلوه عن تكلف اعتبار
ضمير راجع الى مصدر الفعل او عن جعل المصدر نائبا عن الفاعل من غير تخصيص
وقد حصل بين العمرو والنووى قال قدس سره فى الحاشية العير الحمار الوحشى والاهلى

والنوران الوثوب وهو قدس سره في تفسير الوثوب رجستن سوا
كما ذلك المعمول شرط بعضهم كون المعمول فاعلا نظراً الى انه عمرواً في قولك ضربت
زيداً وعمرواً معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيداً فان
الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك   نحو استوى الماء والخشبة اى تساوى
الماء والخشبة في العلو اى وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة
هنا مقياس يعرف قدر ارتفاع الماء وقت زيادته   والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل
فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز غيره استدلالا
بقولهم ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد بالسير نوع
مجازي شامل للسير والجريان   او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة
الزمان   نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها قال قدس سره في الحاشية
فصيل بچهٔ شتر از شیر باز کرده ورضيع الصبي شير خورد كودك
اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه ان الاولى
رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصب بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل
رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب نصب الظروف لانها قائمة مقام مع لكنه
لما كانت في الاصل حرفا اعطى النصب ما بعدها   واصلها واو العطف لهذا لا يجوز
تقديم المفعول معه على عامله في مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا لابي الفتح قال
الشيخ الرضي لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تأخر المصاحب كما جاز
تقديم المعطوف على عامله اذا تأخر المعطوف عليه   فناسب معنى المعية
لان في المعية زيادة اجتماع   اى وجد جمل كلاماً تامة معمولة لفظا تمييزا او حال
ويحتمل ان يكون ناقصة والاول اولى تامل تعرف   لوجوب العطف اى اوجب
العطف فيه لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل عليه نصاً على المراد منه

المصا

المصاحبة في المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب
في العطف الذي هو العطف اظهر انه قلت فاذن عمرا في المثال المذكور ليس مفعولا معه
وكلامنا فيه فلا فائدة في قوله لم يجب النصب قلنا كان الكلام هنا لا يختص به والا
لم يقل بعد ذلك تعين العطف   فان العطف فيه ممتنع ذهب الجمهور
الى ان العطف في الصورة المذكورة قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار
حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي الحاجة ثابتة وهي التنصيص
على المصاحبة ولهذا جوز البعض النصب مع اختيار العطف   والاولى ان يقال
ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا   لان العطف على الضمير المجرور
قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه
بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف
ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى مما قاله المص لوروده في القرآن كقوله تعالى تساءلون به
والارحام بالجر في قراءة حمزة   وانما حكمنا بمعنوية الفعل المشعر بمعنى الفعلية
في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر طالبان للفعل وفي الاخيرين
ايضا شيئان كلمة الاستفهام والشأن الذي بمعنى المصدر يعني الفعل والصيغة
فالاشعار بمعنى الفعل في هذه الامثلة قوي لتعاضد امرين بخلاف نحو هذا لك
واياك ونحو ما انت وزيد فان الاشعار فيها ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر

والمراد بالاولين المثالين المذكورين والمراد بالاخيرين اى المثالين في المتن اولا والمذكورين في الحاشية

بالاستفهام في المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام بامر آخر في المثال
الثاني والمص لم يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين وبين
الاخرين   لان المعنى ما تصنع وما بالك متعلق بمفهوم الكلام النسبة كما اشار
اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل يا للزيد وعمرو خبر محذوف
تقديره ذلك مثل يا للزيد وعمرو اى العامل المعنوي مع جواز العطف مثل يا للزيد وعمرو

وقس عليه حال المثالين الاخيرين وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضايا
متضمنة لاحكام محلها حكما بمعنوية العامل في تلك الامثلة الحال
من حال الشيء يحول اي انقلب وانما سمي هذا القسم بها لانه لا يخلو عن انقلاب غالبا
ما يبين هيئة الفاعل الهيئة في الاصل الحالة الظاهرة المرئية للشيء
كذا في المغرب والمراد هنا الحالية وهي اعم من ان يكون بحسب تحققها وهي
المحققة او بحسب تقديرها وهي الحال المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين
اي مقدرين الخلود وبحط هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحق
نبيا اي مقدرة نبوته وايضا هي اعم من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول
او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاء زيد ابوه قائم لكن يرد النقض زيادة
الى نحو قولك اما اتيتك فزيد قائم ونسب الى صاحب المفصل في دفعه انه قال في بعض
حواشيه ان زيد قائم يبين هيئة لازم الفاعل او المفعول به اعني زمان الاتيان
وقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكانه هيئة اللازم هيئة الملزوم
وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد الا بتاويل وان زمان الاتيان
لما كان مباينا مفارقا عن الاتيان وعن مفعوله لم يلائم دعوى الاتحاد بينهما على ان
عبارة التعريف لا يدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ الرضي ان الحال على ضربين
منتقلة ومؤكدة والحد منهما احد لاختلافهما في ماهيتهما فحد المنتقلة جزء الكلام
يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل والمفعول
او بما يجري مجراهما وبقولنا جزء الكلام يخرج الجملة الثانية في ركب زيد وركب
مع ركوبه علامة اذ لم يجعلها حالا وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون
جملة وقولنا غير حدث احترازا عن نحو رجع رجوعا اي من حيث هو فاعل
او مفعول في دلالة الحال على ان مدلولها هيئة للفاعل او المفعول من حيث انه

فاعل او

فاعل او مفعول في زمان تعلق الفعل بهما لا الجمع اذا توافقت حالا الفاعل
والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت زيدا راكبا راكبا والجمع كقولك راكبين
واذا اختلفتا فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما
كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد
منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول
بجنبه وتاخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي
وقال بعض شراح المفصل حق الحال المتعددة ان ترتب على حدة ترتيب صاحبها
لفظا او معنى تمييز عن الفاعل والمفعول اي حال عنهما او خبر عنهما للفقير كما
اشار اليه في الشرح اي لفظيا بان يكون يرشدك الى هذا التفصيل العامل
فكانه الفاعل والمفعول فان تعلق فعل شخص عرفه مبني علامة اتحادهما
ذاتا فكان الحال عن المضاف اليه لان الداخل في الذات في حكم الذات
ولو نوى الى هذا موافق لما قال بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه عن
المصدر بلا تاويل والجمهور منعوا الحال عنهما الا بتاويلهما بالفاعل والمفعول به
ولا يخفى انه لو نوى كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه وفي زيد في الدار
قائما مثال للفظي الملفوظ هكذا هذا توجيه لكن المص جعل في شرحه مثالا للفاعل
المعنوي ويتجه عليه من فاعل الظرف فاعل لفظي لا عامله مقدر في نظم الكلام
اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من المحكي
ولا يجوز ان يقال ان اعتبار عامله فانما حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى
لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها
وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور
بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه الاول اولى لان زيدا مشار اليه او منبه عليه

فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذا زيد مع تقاربه الاسم والفعل وعاملها
فصل العامل هنا لتحقيق لفظة الفاعل والفعل ومعنويتهما وليكون
توطئة لامتناع تقدم الحال على عامل المعنوي وجواز تقدمها على اللفظي
المفهوم من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان لا يفصل بين مباحث التقدم
والا لكان المناسب ان يذكر ما هو توطئة له عقيب ذلك الفصل وهو
تركيبه اى من صيغته كالاشارة دون الاستفهام والنفي وان وان
من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها والتمني والترجي
قال الشيخ الرضي الظاهر انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر
فهو العامل فيه بحث لانك اذا قلت ليت ابني فقير راجع راجع وجعلت فقيرا
قيد الخبر لكان المعنى ليت ابني راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه
تمنيت ابني وان كان فقيرا راجعا وكانه اسد صائلا فزيد كعمرو كائنا
فزيد اسد صائلا بحذف اداة التشبيه لان النكرة قيل ولان الحال جواب
بكيف والسؤال انما في العمومية وفيه ان المفعول له جواب لم مع انه يصح ان يكون
معلوما والحال ان المعلوم باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار آخر نكرة
موصوفة لو قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن
لاستغراقها عمومها بنفسها او بوقوعها في حيز نهي او نفي او بمعناه
ان جعلت امرا حالا اشارة الى انه ليس نصا في الاستغراق لجواز ان يكون منصوبا
على الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه اى امرين امرا او عن ضمير
مفعوله لا يخفى انه لو جعلت حالا عن كل امر ليس ايضا نصا في المقصود لجواز ان يكون
حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف او واقعة في حيز الاستفهام
لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجب او بعد الانتقاض

للنفي

للنفي لم يتغير قدس سره في تعيين صور النكرة عبارة اللباب حيث قال لا يكون
اى صاحب الحال النكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها او في حيز
الاستفهام او بعد الانتقاض للنفي او مقدما عليه الحال انتهى قال الشارح في قوله بعد الا
تعسف لا يمكن الخلاص عنه الا ان يقول ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا
في قوله الحال يعني ان فاعل الظرف ح هو ضمير الحال ونفسها على المذهبين لا ضمير النكرة
ولا يخفى انه لا بد من اعتبار عايد ليصح وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا
الحال عنها ثم قال لو قال او قبل الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك
لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذكره وما للانتقاض
وانما قال انتقاض النفي لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء
المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا قال اللص انما حسن التنكير هنا لانه لا يقطع ما بعدها
عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع
الصفة بعد الا او مقدما عليها الحال انما حسن التنكير ح لان التقديم يؤمن
الالتباس بالصفة ويجعل قوله وصاحبها الح يكون غالبا ظرفا للنسبة
بين المبتدأ والخبر او لمعنى فعل مستفاد من قوله معرفة اى يتعرف غالبا ولم يؤذها
قال قدس سره في الحاشية الذود المنع ولم يستنق على نغص النغال قال قدس سره
في الحاشية الاسماق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص
الرجل نغصا اى لم يتم مراده انتهى في الصحاح نغص بمراد تمام ناريدنه
وسيراب شدن شتر والاتن جمع اتان خرماده ثم يرد من العطن
قال سره في الحاشية العطن ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني
جاى شتر خوابانيدن وعرب به وحده قال قدس سره في الحاشية الوحد مصدر
وحد يحد يقال وحد يحد وحدا وحيدا كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ

الرضي

وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة
قيل يجوز ان يقال ان اصله التاء ثم حذفت لقيام المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة
مثل فعلت جهدك بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية الجهد ههنا بضم
الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم مشتقة وبضمها
الطاقة متأول اي كل واحد منها او نوعها وتاويلها على وجهين
قال الشيخ الرضي الحال المعرفة لفظا ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتاويلها
على وجهين وان كانت غير مصدر فان تعريفها ايضا كذلك وتاويلها انها في معنى النكرة
نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا ساترا بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا
الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو جاء الرجال ثلثتهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم
فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة في الحجاز على
الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجيء وتاكيد لما قبلها في تميم
احدهما انها مصادر لافعال او لصفات اي معتركة ومنفردا والحذف غير واجب
في المثال الاول واجب في الثاني على قاعدة الشيخ الرضي معارف موضوعة موضع
النكرات يعني ان اللام للعهد الذهني او زائدة فان كان صاحبها نكرة والحال
مفردا اذ لو كانت جملة وجب الواو لا التقديم ولم يكن الحال مشتركة نحو جاء
رجل وزيد راكبين لتخصص فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول فيه
وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقال الحال حكم
آخر فلا بد من التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم آخر ولئلا يلتبس بالصفة فيه
ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس
ولا يتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز الا لمانع كتصديرها
بالواو لمراعاة اصلها وهو العطف او عدم تصرف في الافعال كفعل التعجب او عاملها

بحرف المصدر

بحروف المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذي جاء راكبا فيما
عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اعلم ان الدال على حدثين فصاعدا قد يدل على حدثين
معنيين نحو ضارب زيد عمروا وزيدا ضرب من عمرو وقد يدل على غير معنيين نحو
زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل
على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان او الزمان
او المتعلق او الحال او غير ذلك واذا اختلفا بامر وهما لم يميز العبارة حتى يلي
كل منهما ما يتعلق به التزموا ان يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به
وان لزم التقديم على العامل الضعيف وذلك لاجل دفع الالتباس والحرص على البيان
فيقولون زيد قائما كعمرو قاعدا وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا بسرا اطيب
منه رطبا فعلى هذا معنى الكلام و ح يكون قوله بخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل
المعنوي كما انه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان يكون اعتراضية
بتقدير المبتداء واما اذا جعلته داخلا في الذي ذهب المص في شرحه كما مرت الاشارة ده
اليه فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في
الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او مشبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف
عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه
على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او شبهه ومن ذلك القبيل البر الكر بستين الكر
منه بستين فمنه الحال والعامل بستين وعلى المجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال
اذا كان مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها
عليهما الا في صورة واحدة وهو اذا كان صاحبها مرفوعا والحال موخرا عن
العامل سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه
او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو يحركه ماشيا ابنه زيد

والمراد من الحدثين الواقع القائم بكل من المشبه والمشبه به

وتتبع حنيفا ملة ابراهيم لان الحال تابع الخ قيل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد
لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل واذا امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ
قيل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور انه كثر الحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء
تقديمها فلو جاز لوقع نحو كافة حال عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا
للناس عما يضرهم ان قلت انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل مانعا ناهيا
ارسل امرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الخلق
لانه مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت
الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون
من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه والتاء للمبالغة كالكافية والشافية فيه
وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول
ومفعال اى رسالة كافية اى عامة شاملة وبعضهم يجعلها
مصدرا اى تكف كفا والجملة حال مقدرة والكل تكلف وتعسف لان كافة
كقاطبة لازمة للحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر منه
هذا المعنى سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير
المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة
فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا
عربيا ونحو بيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اى مثل
اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه اى بقصد
التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء ملحق قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال
ويأتي بعده بجزء اما مع واو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين
بدرهم وهو ما يبقى فيه خصوصة الاظهر ان يقال ما بقي فيه نوع غموضة قال

في الصواع

في الصواع بسر غوره ازهار او ما يبدا من النخل طلع ثم خلال ثم بلح بالتحريك
ثم بسر ثم رطب ثم تمر وهو ما فيه حلاوة ولين ولا حاجة ان يؤول
البسر بالمبسر هذا اذا كان هذا اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه
اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتاويلها بالفصيح وغير النضيج او المدرك
وغير المدرك لانه اذا تعلق بشيء واحد فقدم تفصيل ذلك في ذي الحديثين
ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فتعرب
الجزء الاول منها اعراب الحال ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاه الى
في تنازعه نحو يدا بيد اى خذ يدا بيد اى النقد بالنقد نحو بعت الشاء
شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما
والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان فنصب هنا
الجزأين لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاء
شاة بدرهم وشاة ودرهم لان الحال بمنزلة الخبر ولكن الحال لقصد تعلق
الفعل بالفاعل او المفعول بوقت وقوع مضمونها ولا لقصد من الانشاء وقوع مضمونه
وهي الضمير والواو ولما كانت الجملة الحالية بعلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا
لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل لهما او في انفصال
وذلك لو وقع بما نعتد لا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير
فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا دليل
على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد تخلو الاسمية من الرابطين عند
ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل لانها تدل على في اول الامر
لانها في الاصل للجمع السابق فهي داعية الى النظر الى السابق والمضارع
المثبت بالضمير قد يسمع بالواو وذلك لانها جملة وانه شابهت المفرد اولانه

خبر مبتداء محذوف ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوه عن حرف الاستقبال
كالسين ولن ونحوهما   المشتملة على المضارع المنفي وان كان بلم خلافا للاندلسي
فانه قال لابد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي واذا انتفى بلفظة لما لم يدخله
الواو واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير والاغلب تجرده عن الواو   ليدل على
هذا التحقيق ذكره السيد الشريف وللقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق حري ان لا نذكره
ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها ما اذا بين الحال
ازدياد ثمن او غيره مقرونة بالفاء او ثم فنقول في الثمرة بعته بدرهم فصاعدا
او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا اخذا في الازدياد
ونقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي
فذهبت القراءة كل يوم في الزيادة والصعود   وهي الحال المؤكدة
هي اما لتقرير مضمون جملة الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه على سبيل
منع الخلو   والمتنقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مخصصا
للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له
بحسب العبارة والقصود   اي احقه ذلك التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي
فيه نظر اذ لا معنى لقولك سمعت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد
ان المعنى اعلم عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه
ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة فكانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا
وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتداء فكان العامل فيها معنويا ولهذا
لا تتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما   او بمعنى اثبته معطوف
على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق منتسبا معنيا التحقيق والاثبات ولاحق
مجردا معنى وهو التحقيق ولما بين المعنى اللغوي بها اراد ان يبين ان متعلق التحقق
في الصورتين

في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه
اب لا ذاته اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال اي تحققت ابوته لك الخ
اي شرط وجوب حذف عاملها اي وشرطها في وجوب حذف عاملها انما قلنا
هذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال المؤكدة قد يكون مؤكدة لجملة فعلية كقوله
تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية
ماول امثاله بالمصادر فيجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد او كثيرا ما يجعل صيغة
الصفة مقام المصدر   التمييز ويقال تبيين والتفسير والمميز
بكسر الياء فاعل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه من بين الاجناس برفع الابهام
ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال انه جنس ذكر لتعيين مبهم
صالح لاجناس مختلفة متقاصلة لتعيين واحد منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان
التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة نحو
غبن زيد رأيه والم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن زيد
بمعنى غبن في رأيه وان الم بطنه بمعنى فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه
او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب
ما بعده لوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد   في المعنى الموضوع له
من حيث انه موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد
والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا يستدعي
تمييزا وانما يستدعيه اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وهي فيها
مجاز   لكن المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ
المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قد يقال
في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطارئ والمراد هنا هو الثاني

تمييز

لكنه غير مستقر بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقة في كل واحد من معانيها
بخلاف العين فان اطلاقه على خصوص فضة منه مجاز   وكذا يقع به الاحتراز
عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال
فح لا حاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا نقول يجوز
ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرائن الامر المعينة لما يراد من المشترك
ولا ابهام في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة
مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز
عن ذا لا حال عنه وكذا الحال في رجلا في حبذا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبني على ارادة
مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا   ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته فيه مساهلة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هو الصحيح ولا ابهام فيها
انما الابهام في ما يوزن بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره   والا من
حيث وصفه هذا بالحقيقة راجع الى الموصوف   فانه في قوة قولنا طاب شيء
منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح
اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا او علما واما غير مضاف اليه اذا لم يصح
اضافة التمييز اليه سواء في كفى زيد رجلا وشهيد كفى شيء زيد على ان يكون زيد بدلا
من شيء او عطف بيان له قال المحقق الشريف قدس سره الذات المقدرة في هذين
المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد
ما ذا هو رجوليته او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجوليته او شهادته
يرفعه عن مفرد جعل عن صلة للرفع كما ينساق الى الفهم وقال الشيخ الرضي ان
عن في مثل تفيد ان ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك اى بسبب
امرك فالتمييز صادر عن المصدر المفرد اى المفرد لابهامه بسبب له او عن نسبة في جملة

ماذا هو رجوليته او شهادته

او متعلقة بالرفع

اى النسبة

اى النسبة بسبب له لانك تنسب شيئا الى شيء في اللفظ والمنسوب اليه في الحقيقة
غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن سبب كذلك التمييز لانه سبب لاعتبار
ما يسمى التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اى الاسم
الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك لولا انك اسندت
طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اى طاب نفس زيد
فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام او عن تمام
الاسم يعني ان تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفاعل
ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما في قوله تعالى طبقا عن طبق
والاول اولى   وهو ما يقدر به الشيء وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك
على العدد والرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ملء الارض ذهبا
والملأ قدر ما يملأ به الشيء وقولك عندي مثل زيد رجلا وانما غيرك انسانا او سواك
رجلا فحمل على مثل بالضدية ونحو بطولك رجلا وبعرضه ارضا   ومنوان
تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد   وهو التنوين
لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا   او النون سواء كان في التثنية
او شبه الجمع نحو عشرين لان نون الجمع نحو حسنون وجها لان التمييز فيه يكون عن ذات
مقدرة   لانه المضاف لا يضاف ثانيا لان الاسم لا يضاف الا الى اسمين بدون
عاطف وانما ضيف مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض   فاذا تم
الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك
في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم
رجلا وبالها قصة ولله دره رجلا اذ كان الضمير مبهما وثانيهما اسم الاشارة
نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا   والناصب في التمييز في الصورتين هو نفس

كانه قيل حسن الزيدون او حسن شيء منسوب الى الزيدين

الضمير واسم الاشارة   عندى راقود خلا راقود نوع از پيمانه وخم فارسى هو وسا
وكوده قال فى الاسلى الراقود مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين
صاعاً   فيفرد اى قوله ويجمع ضمير الفعلين راجع الى تمييز غير العدد بقرينة
الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجرى فى العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان
جنساً اولا وسواء قصد به الانواع اولا قال الشيخ الرضى اذا قصد به الانواع
وجب تجريد التمييز عن التاء نحو عشرين تمراً واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء
وهو ما يتشابه اجزاؤه اى يتشارك اجزاؤه فى اسم الكل اى اذا كان له اجزاء وانما
قلنا ذلك لان الابوة جنس مع انه ليس لها اجزاء   ويمكن ان يجاب عنه
كما هو ان جوابه قدس سره مبنى على التنزل والا فظاهر ان الجلسة بفتح الفاء او كسرها ليس
من باب الجنس الذى نحن فيه فان الجنس هنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد
افراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع   وعندى عدل ثوبين عدل تنگ
بار ومانند   والمعنى ان وحدة التمييز هذا الاحتمال مناسب للسياق   بنون
الجمع المراد بنون الجمع   لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين لا يخفى انه مضاف
لو كان تمييزاً لكان نكرة ولو لم يكن تمييزاً احتمل ان يكون علماً بل الظاهر انه علم فلا التباس
لبس الا على تقدير ان لا يكون علماً   وعن غير مقدار قال الشيخ الرضى هو كل فرع
حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل
عليه نحو خاتم حديد وهو ينتصب عنه التمييز واما الفرع الذى لم يحصل له اسم خاص
فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب   والقصد بغير المقدار
عن طلب التمييز واذا قصد عن طلبه لم يحتج الى انتصاب التمييز الذى يكون للتنصيص
على التمييز فان التنصيص عليه انما يطلب بما هو طالب للتمييز   لكن الظاهر ان قوله
لان الابهام الذى يستدعى التمييز ليس الا فى الذات المقدرة التى هى طرف النسبة
لكن لما

لكن لما كان ذلك الابهام مستلزماً لنوع ابهام فى النسبة حسب احتمال الطرف
ورفع ابهامها التبعى مستلزما لرفع ابهام الطرف صح قوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه
على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار انه هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم
ذكر الذات هنا وذكرها فى السابق الا يرى ان نعم رجلاً مثلاً مندرج فى القسم الاول
مع ان الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره   او المصدر جعله الشيخ الرضى
داخلاً فى شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله وفى اضافة لكن المص لم يجعله
من هذا القسم ولهذا قال او فى اضافة ولعل المراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة
من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك   فى حسبك زيد اى يكفيك زيد
فكانه قال طاب زيد اى كانه مثل الفعل وشبه فعل يتنازعا فى نفساً وابا وكذا فى
ما عطف عليه ابوة   فى الدر فى الاصل اللبن قال الشيخ الرضى الدر ما يدر اى
ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح
والصادر عنه وانما نسب فعله الى الله تعالى قصداً للتعجب منه لان الله منشئ العجائب
فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه الى الله تعالى ويضيفونه اليه نحو لله دره
ما اعجب فعله   ثم انه ان كان اسما يصح الى قوله والا فهو لمتعلقه فى هذه العبارة شبهة
مشهورة وهى انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفساً اسم يصح جعله
لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه ولهذا قدس سره بصدد تقديمها يكون
التمييز لم يكن نصاً فيما انتصب عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك
لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفساً واجاب الفاضل الهندى بان نفساً كما صح
ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون
لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفساً تعلقت به واستحسن هذا الجواب
فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولاً فلان للنفس ثلثة معان ذات الشئ والقوة

المدركة والقوة الحيوانية والنقص ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح
للتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية
يكفي زيد جلالاً لم يجز هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم
الصفة اذ يعني به هنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة
النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول قلنا لو اريد بالنفس القوة
المدركة او القوة الحيوانية كان للتعلق قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزاً
اذ الذات من حيث هي لا يليق بها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاتها
قلنا فح كان في حكم رجلاً في المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز قلنا المراد بكونه
لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحته هنا كما اشار اليه
الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس
الى زيد ولبعض الشارحين جواب آخر وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الاولى
والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه
واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي وقد يدفع بتقييد المقدم
بكونه قبل جعله تمييزاً وتقييد التالي بكونه بعد جعله تمييزاً وثانيهما عدم صحة
الشرطية الثانية لان عدم الشرطية الثانية نفي لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب
من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين او باسقاطهما كليهما فيلزم ان يكون التمييز
اذا كان لما انتصب عنه فقط كان للمتعلق واذا لم يكن لشيء منهما كان للتعلق ويدفع
الاخير بان هذا الشيء غير واقع والاول بتقدير معطوف في تالي هذه الشرطية
والتقدير والا فهو لمتعلقه اوله ولا يخفى سماجة هذا الجواب والمراد بحمله
الطلاق عليه جعل الشيخ الرضي صفات الشيء كالعلم قبيلا ما يصح جعلها لما انتصب عنه
بان يكون تمييزاً لدفع الابهام عنه فيه مسامحة وهو الذات المقدرة اعني

وجه المسامحة ان مع جواز كونه لما انتصب عنه
صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا الا ان يكون
التمييز تمييزاً عما انتصب عنه كما يتوهم
يكون جسد ايضا تمييزاً عن الشيء بل المنسوب
الشيء
المقدر ما

الشيء المنسوب الى زيد المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا
هو الشيء المنسوب الى زيد كما ذكرناه الواو بمعنى مع وهي تفيد مشاركة ما بعدها
للخبر كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المنصوب
في عبارات النحاة في نحو قولهم شرا هر ذا ناب ان شر ابتداء لفظا لا معنى
غير عن النسبة تقديره اى كائن مبتداء لفظا بمعنى كائن لفظه مبتداء وكائن
معناه فاعلا ومثل كثير في كلامهم لان من تزاد في التمييز
في قسمه الاول مطلقا وفي قسمه الثاني اذا لما انتصب عنه وهلم مطلقا هكذا
قاله الشيخ الرضي وقال في المفصل يقال لله دره من فارس ولا يقال عندي عشرين
من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن يخلصه للتمييز
لكونه من حيث المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال كيكون
او قع لكن البيان من البيانية لا تمنع من التقديم كقوله تعالى فغشيهم من اليم
ما غشيهم اذا جعلته لازما بتضمنه لانه مطاوع له فكان التمييز باعتبار المتضمن
بالفتح وكذا الحال في العكس لانه مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل نحو فجرنا
الارض عيونا اعاني بالجمع لان التفجير متنوع الى ما عذب وملح وغير ذلك او الى
ما او قار وغير ذلك لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة على ان الطا غير مراد
وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة معناه ربح تجارة زيد كقوله تعالى فما
ربحت تجارتهم خلافا للمازني استاد مبرد وتلميذ الاخفش نظراً
الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب استقراء لا قياس قول الشاعر
هو من جيد الشعراء اتهجر ليلى قبل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي فلا تمسك
بالفراق في بعض الروايات بالعراق وما قيل قيل يحتمل ايضا ان يكون
تطيب المذكور مفسر التطيب المقدر قبل نفسا غير قادح في التمسك

اذ بناءً مستکم علی الغلط الذی یقبله الطبع السلیم   المستثنی الاستثناء
من الثنی وهو الصرف وانما سمی هذا القسم المنصوب بذلک لان المتکلم یطلب
من نفسه صرفه عن حکم ای منعه عن الدخول فیه لکنه عبّر عنه بالصرف لتاکید معنی
المنع ونظیره التعبیر عن منع وقوع المؤمنین فی الکفر بالاخراج فی الآیة الکریمة
الله ولی الذین امنوا یخرجهم من الظلمات الی النور   کافیة فی تقسیمه وفی
حکم علیه ایضاً ولو نوقش انها غیر کافیة فی الحکم علیه اجیب بان تعریفه یفهم
من تعریف تقسیمه کما یشیر الیه قدس سره هذا هو الحق لکن للمصنف قال ان المستثنی
مشترک لفظی بین المتصل والمنفصل لان ماهیتهما مختلفان فان احدهما
مخرج فی الآخر غیر مخرج ولا یمکن شیئین مختلفی الماهیة قابل لتعریف واحد
کالحیوان والشیء المشترکین بین الانسان والفرس فکذا هٰهنا نقول ان المستثنی
هو المذکور بعد الا واخواتها مخالفاً لما قبلها نفیاً واثباتاً مع انه یشکل علیه
عد المطلق من المنصوبات وتقسیمه الی قسمین ومرجع الضمیر فی قوله الآتی وهو منصوب
الیه فیحتاج فی دفعه الی التکلف بعموم المجاز او اجراء حال المدلول علی الدال او الاستخدام
بجعل الضمیر فی الآتی الی المعنی المجازی للمستثنی وبعضهم قال المستثنی المنقطع مجاز
فبعضهم حمل هذا القول علی ان اداة الاستثناء فیه مجاز لا ان لفظ المستثنی مجاز
فیه   لا یمکن اخراجها علیه بخصوصه الا بعد معرفته بخصوصه   فالمتصل
الّا للتفسیر   هو المخرج سواء کان اقل مما بقی او اکثر منه او مساویاً له هنا
اشکال مشهور وهو ان زیداً فی جاء القوم الا زیداً اما داخل فی القوم او خارج عنه
وعلی الثانی یلزم ان لا یکون مخرجاً لان الاخراج فرع دخوله ویلزم ایضاً مخالفة
الاجماع والنقل الصریح فی انک لو قلت له علیّ دینار الا دانقاً کان الدانق داخلاً
فی الدینار وعلی الاول یلزم تناقض الصریح فکیف وقع فی کلام الله وکلام العقلاء

واجیب

واجیب عنه بوجوه واختار الشیخ الرضی ما اختاره الاکثرون وقال هذا هو
الصحیح وحاصله ان التناقض انما یلزم اذا تقدمت نسبة المجیء علی الاستثناء
لکنها متأخرة عنه لان المنسوب الیه هو المجموع المرکب من المستثنی منه والمستثنی والنسبة
متأخرة عن المنسوب الیه قطعاً کما انها متأخرة عن المنسوب فالمنسوب الیه فی جاء القوم
الا زیداً القوم المخرج منهم زید لا القوم المطلق حتی یلزم التناقض وفیه ان
هذا الجواب لا یتمشی فی بعض ادوات الاستثناء کخلا وعدا فانهما ظرفان
وقیدان للنسبة فیکونان متأخرین عنها نعم یمکن ان یجاب عنه بان الاستثناء
متأخر عن النسبة متقدم علی الحکم فلا تناقض وبیان ذلک انک اذا قلت جاء القوم
فقد نسبت اولاً المجیء الی القوم علی احتمال ان یکون علی طریقة الایجاب بالقیاس
الی الکل والایجاب بالقیاس الی البعض والسلب بالقیاس الی البعض الآخر وذلک
لان تقرر الایجاب والسلب بعد تمام الکلام فاذا قلت الا زیداً متصلاً بجاء القوم
تقرر السلب بالقیاس الی زید والایجاب بالقیاس الی ما بقی ولیس معنی الاخراج الا نفی
فی الحکم بعد التشریک فی النسبة وما لم یکن فی المنقطع تشریک ما لم یکن هناک اخراج
من متعدد ای ذو عدد وکثرة   بالّا غیر الصفة بیان للواقع لئلا
یذهل   واخواتها اراد بها کلمات محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقاً حتی یلزم
ان یکون جاء القوم المخرج منهم زید او المستثنی منهم زید استثناء وذلک اصطلاحی
ولا مشاحة فیه نعم لو ادعی ان تلک الکلمات المحفوظة بمعنی الا فی عدم الاستقلال
ای وعلیه ان هذا الجواب ... ذلک
لم یلزم واندفع ایضاً ما قلنا علی ما قاله الشیخ الرضی فی دفع شبهة الاستثناء
واحترز به عن نحو جاءنی القوم الا قلیل لا ولکن لا یستدعیان اخراجاً ولهذا
یستعمل فی صورة لا یتصور فیها الاخراج کان تقول ما اتی عمرو ولا زید وما جاء عمرو
لکن زیداً جاء   ای بعد الا واخواتها لا یقع المنقطع الا بعد الا وغیر وبید

اى ليس بنفى اى الموجب والمثبت اصطلاحاً ما ذكره وغير الموجب وغير
المثبت اصطلاحاً ما يقابله واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب
وجب
اى انما نصب اذا كان بعد الا فى كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلاً والبدل بتكرير
العامل فيلزم ثبوت الايجاب فى المستثنى والمستثنى منه واما فى غير الموجب فلا يلزم
ذلك لجواز اعتبار اصل العامل بترك النفى العارض ولان المبدل منه فى حكم السحنه فيكون
فى حكم التفريغ وهو فى الايجاب ممتنع وفيهما نظر اما فى الاول فلان معنى تكرير
العامل ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب
ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو وفى العطف مع انه فى قوة تكرير العامل واما فى الثانى
فلان المبدل منه ليس مطروحاً بالكلية حتى يفسد المعنى وبيحى فرق بين نفس الشئ
وما فى حكمه وهو ان يكون الكلام الموجب تاماً الكلام التام اصطلاحاً فى باب
الاستثناء ما فسره بقوله ان يكون الى والكلام الناقص اصطلاحاً فى هذا الباب
ما يقابله منصوب على الظرفية اى لا على الاستثناء لعل المعترض اراد
بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغى ان يكون داخلاً فى الاتى والعامل فى نصب
المستثنى قال الشيخ الرضى قال المص فى شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة
الا قال الاثر بما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو جاء القوم الا زيداً فوبك
وللبصريين ان يقولوا فى الاخوة معنى فعلياً وهو الانتساب بالاخوة ثم قال
لو لم يكن فى الجملة معنى الفعل لجواز ان ينتصب المستثنى او مقدماً عطف على
قوله بعد الا هذا هو الظاهر المنساق الى الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه
بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال فى قوله او منقطعاً ويمكن ان يجعل
معطوفاً على قوله فى كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو غير اثر لكنه احتمال
اى المستثنى منصوب ايضاً الى ذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام

كما انتصب

كما انتصب المتصل به والى ما بعد الا مفرد سواء كان متصلاً او منقطعاً والا فى المنقطع
وان لم يكن حرف عطف كلكن العاطفة فى وقوع المفرد بعدها والمتأخرون لما رأوها
بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها انصب لكن الاسم او خبرها محذوف فى الاغلب
نحو جاء القوم الا حماراً اى لكن حماراً لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهراً نحو قوله تعـ
الا قوم يونس لما امنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا فى المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى
ليس للاستدراك والا هنا تفيد الاستدراك لانه يدفع توهم المخاطب دخول ما بعدها
فى حكم ما قبلها فى الاكثر متعلق بمنصوب الملحوظ بطريق الانسحاب او خبر
محذوف واما بنو تميم اى وبعض شروح المفصل ان بنى تميم يبدلون المنقطع بناءً
على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع عائد الى المتصل لانك
اذا قلت ما فيها احد الا حماراً فمعناه ما فيها احد ولا مما يتبعه الا حماراً واعلم انه يجب
فيه النصب لانه ليس من جنس السابق بحسب الظاهر الاسم يصح حذفه متعدداً كان
او غير متعدد نحو ما فى زيد الا عمرو الا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
ذهب كثيرون الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصماً بمعنى معصوم كدافق
بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصماً بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم
بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير الا رحمة من رحم
او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين
وهو السفينة وذلك لانه لما جعل الجبل عاصماً من الماء قال له لا يعصمك اليوم معتصم
من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعنى السفينة
التى هى ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست موضوعة له
بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفى وغير ذلك استعملت
فى الاستثناء بضرب من المناسبة او الى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه

او الى البعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت فى
ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق محتمل
للابعاض لانه مجاوزة البعض المعين لزيد لا يلزم المط ولا يدل العبارة عليها اقول
قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى والتقدير جائني القوم عداك
الى اذا قيل عداك فى كذا كان معناه اسع غنى كذا فاذا قلت جاء القوم عدا بعضهم زيدا
كان معناه انتفى المجئ عنه واذا قلت عدا الجائى زيدا او بعضهم زيد كان معناه انتفى
الجائى او البعض عن زيد بمعنى انه ليس زيد جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان
معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيد كان معناه انتفى المجئ من زيد او انتفى
الجائى او البعض من زيد اى سلب عنه ولا يكون لا يستعمل فى موضعه غيره مثل او بعض منهم ... خلو الجائى منهم
ولم يكن وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل اه قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا
ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد فيما بعد الا
حال من الضمير المجرور فى قوله منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى
ولو جعل بدلا لكان البدل منه فى حكم التنحية ثم قيل ليس فى بعض النسخ لفظة فيه
وح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز ويختار على التنازع لا يخفى ان هذه النسخة
احسن ليتقيد كلا من الفعلين كما هو المناسب فكذا ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير نسخة
الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله فى كلام غير موجب متعلقا بكل
من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب فى المستثنى
هو الاصل وانما الحاجة الى الاشتراط اختيار الرفع ولم يشترط لكن
لا بد من اشتراط ان لا يكون متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جائنى
احد حين كنت جالسا الا زيدا لم يكن البدل مختارا وان لا يكون فى الكلام
تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا فى جواب من قال اقام القوم الا زيدا
فان النصب

فان النصب هنا اولى ليطابق الجواب السؤال على البدلية اراد بدل البعض
من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير البدل من فيه لان الاستثناء المتصل يغنى غناء
الضمير لانه يفهد ان المستثنى بعض من المستثنى منه لا بالاصالة اى بنوع تحمل
ويعرب على حسب العامل اى على قدرها اعترض عليه بان المراد اما على عامل المستثنى
او عامل المستثنى منه فان اريد الثانى يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله
لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى
منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان يجاب بان المراد
بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد جرا لفظيا ونصبا محليا وعامل
جره هو الباء التى كانت داخلا فى المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسيط تلك
الباء وهو العامل فى النصب المحلى للمستثنى منه اذا كان المستثنى منه غير
مذكور قال الشيخ الرضى انما اعرب ح باعراب المستثنى منه لان المنسوب
اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه وانما اعراب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب
لانه جزء الاول والمستثنى صار بعده فى حيز الفضلات فاعرب النصب يعنى
فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى فى حيز الفضلات فاعطى حقه من الاعراب
لانتفاء الجزء الاول ليفيد فائدة صحيحة اى النحوى يبنى دلالة الهيئات
التركيبية على اصل المعنى صح ولم يصح الا يرى جواز جاء كل احد الا زيدا فينبغ
ان يجوز جاء الا زيد ويمكن ان يقال اراد بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد
وهى متحققة فى غير الموجب غير محققة فى الموجب اما الاول فلان الاستثناء
المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضى متعددا ولما لم يكن قرينة خصوص
حمل على العام وليس لها معارض فتعين المراد واما الثانى فلان الاستثناء وان كان
قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فعورضت بذلك

فلم يتعين المراد نعم ان استقام المعنى وصح بقرينة العام بلا معارض ولهذا قال
الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من عموم الكلام اى لا يعرب على حسب العوامل
في الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه ح يتعين المراد
اذ معنى ما زال ثبت الا ظهر ان يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان
نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث لان نفي النفي اثبات
اى مستلزم للاثبات وفي عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي
وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه ومن ما جاءني من احد لو شغل بالباء
المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء ليستقيما للصور الاربع
التي تعذر فيها حمل البدل على اللفظ كان اولى فمرو محمول يجوز ان يكون بدلا
من الضمير المستكن في فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتعين انه
بدل محمول على اللفظ واضعف منه في النصب نصب لا اله الا الله لان العامل فيه
وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء او بعده وكذا في لا فتى الا علي قيل انما
وصفوه به لو لم يوصف به لصح ايضا الجواز ان يراد بالتنوين التحقير لان
من الاستغراقية انما قيدها به لان من قد يكون زائدة في الموجب عند الاخفش
اذا لم يكن استغراقية لانها لتاكيد النفي اى نفي مجرورها سواء باشر به
او لا نحو ما جاءني من رجل ولا امرأة لا يقدران اى لا يعرضان وقوله عاملتين
تمييز او حال او مفعول له بانه يتضمن معنى الجعل لانهما عملتا للنفي يعني انه علة
عملهما على النفي وان او جزء العلة وعلى التقديرين بانتفائه ينتفي العلة
فهو مرفوع محله لان النواسخ اذا دخلت على المبتداء والخبر عليهما لكن
يبقى تقدير عملهما اذ كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز
اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر

ذلك المقدر

ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه لنقض معنى النفي اى انتقاضه فهو
مقدر محمول وهو الفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان بدليل لحوق
علامات الافعال عليه نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فحكمها
حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينتقض نفيه ويبقى عمله نحو ما كان زيد الا قائما
لبقاء معنى الكون بعد الا مع كسر السين او ضمها قال الشيخ الرضي بكسر السين مع
القصر وفتحها مع المد مشهوران لكنه حرف جر لانه ذهب سيبويه والدليل
على حرفيته قولهم حاشاي بشاي من دون نون الوقاية وامتناع وقوعها
صلة لما المصدرية مطردة ودخول ما عليها او نصب الاسم بعدها شاذ عنده
واجاز بعضهم النصب بدليل حاشا الشيطان زيدا وحاشا قيل يحتمل
ان يكون بمعنى قلت وحاشا نحو لا وليت اى قلت لا او لو ليت اى قلت لولا
وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل واذا وليه اللام تعين فعليته قال
الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام اسم لمجيئه منونا نحو حاشا لله في بعض القرآن
وانه بمعنى تنزيها لله فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشا في جميع المواضع مصدرا
بمعنى تنزيها وانما حذف التنوين في حاشا كما استكرهوا التنوين فيما غلب عليه تجريد
منها لا لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سبحان علمه اى ترك تنوينه لا بدل
على علميته لا لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا ومعناه
تنزيه المستثنى اذا استعملها في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي
بعده من سوء ذكر فيما اراد وتنزيه شخص من سوء فيستدعي بتنزيه الله
سبحانه السوء ثم ينزه عن ما اراد وا تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لا
يطهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون اكد وابلغ انتقل اعرابه الى ما بعده فالاعراب
حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع

لان المعنى ما جاءنى الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول
واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبن غير مع انه بمعنى الحرف لانه كلمة
فيه عارض وغير صفة غير مبتداء وما بعدها خبر ان له باعتبار
قيام معنى المغايرة بها سواء بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال الشيخ الرضى
ان استعمال الغير بالاعتبار الثانى مجاز وذلك لاشتراك كل منهما الى يعنى
ان استعير غير لمعنى الا لاشتراك كل منهما فى المغايرة فان غيرا يدل على مغايرة
مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا والا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها فى الحكم
فجاز استعمال كل منهما فى معنى الاخر لعلاقة المشابهة مذكورا انما اشترط
ذلك ليكون اظهر فى كونها صفة نحو ما جاءنى رجل الا زيد قال الشيخ الرضى
لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليها اثنان من هذا الجنس وليس زيد
اثنين منه وانما قلنا الى هذه الزيادة لدفع شبهة وهى ان مناط
حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر
وانتفائه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط مطردا ولا منعكسا فوجب
ان يقول لجمع غير معلوم تناوله للمستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان المراد بغير
المحصور غير المعلوم لئلا يلزم نفيهما غالبا فلا فى الا انه صفة قال سيبويه
لا يجوز هنا الا الوصف يعنى لم يجز البدل لانه لا يكون الا فى غير الموجب قال المص
ولا يعتبر النفى المستفاد من لو لان النفى المعنوى ليس كاللفظى الا فى قلما واقل
ولك ومتصرفاته وصرح بذلك ايضا الشيخ الرضى وايضا البدل لا يجوز
الا حيث يجوز الاستثناء يجب ان لا يتعدد الالهة اى يجب ان لا يكون
اله الا الله فان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة يستلزم الفساد وانتفاء
اللازم يستلزم لانتفاء الملزوم كلها كما ان اثبات الملزوم يستلزم لاثبات

لوازمه كلها اى بناء على ظرفيتهما قال الشيخ الرضى حاصله ان سوى فى الاصل
صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف
الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا
فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان فى افادة معنى البدل نقول انت لى مكان عمرو
اى بدله لان البدل كائن فى مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا
قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل لمطلق
الاستثناء فسوى فى الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء
وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريين
نظروا الى المعنى الاصلى اذ المعهود فى اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها
ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه فى حكم الغير
والمراد بعديته المسند الى المراد باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها والاظهر
فى العبارة ان يقال المراد بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد
دخولها فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين
الخبر والاسم بناء على انها تفصل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد قد غير بدخولها
كما مر خبر المبتداء فى اقسامه قال الشيخ الرضى ما حاصله ان خبره قد يخص بعض
الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيصح
ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا قالوا فى اصبح وامسى واضحى
وظل وبات وكذا ينبغى ان يمنعوا اصبح زيد يقول واخواته والا فكما ذهب
اليه مالك تجوز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا نقدرها فى قوله تعالى ان كان قميصه
قد ومنع ابن مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس ما دام وكل ما فى معناها ماضيا
من ما زال ولا زال وما راد فانه اما صار فلكونها ظاهرة فى الانتقال الى الزمن

الى حالة مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها واما ما زال
واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار وما يصلح للاستمرار هو الجامد والصفة
والمضارع لانه يضارع اسم الفاعل واما ما دام فلانها المفيدة للمدة تقلب الماضي الى معنى
الاستقبال غالباً واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق
هو الجامد والصفة والمضارع   وكذلك اذا انتفى الاعراب اما ما وقع في بعض التفاسير
في قوله تعالى وما زالت تلك دعواهم ان تلك ضمير فلعل ذلك مبني على ان الخفاء في تعيين الدعوى
لا في كون تلك دعوى   وهو كان يعني ان اطلاقه ليس بجيد   في مثل الناس
قال الشيخ الرضي يحذف كان مع اسمها بعد لو وان ان كان اسمها ضمير ما علم من غايب
او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وبعد لدن وبعد اما
نحو ابتغه لدن قائما اي لدن كنت قائما   وهي ان يجيء بعد ان اسم وجاز تقديره معه
او في عمله ونحو ذلك مع كان المحذوف فيه وانما لم يجز تعيين النصب نحو اسير كما تسير
ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا
فانا راجل   اربعة اوجه قال الشيخ الرضي يجاز من ما بعد ان وان لا مع بعد
فانهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عمل فيه بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به
ان سيفا فسيف ان كان قتل بسيف فيقتل ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت
برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكون الممرور به صالحا فالممرور به طالح   ونصبهما
يجوز في الثاني بعد نحو فعل لا تؤتي خيرا   ورفعهما قال الشيخ الرضي
في رفع الاول ضعف معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم ان كان نفس عمله
خيرا لا ان كان في عمله او معه خير واما الثاني فلا حذف كان مع خبره الذي هو في صورة
الفضلة حذف شيئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا كما حذف مع اسمه
الذي هو كجزئه لا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة

قلت نضعف

قلت نضعف تقديرها كقلة استعمالها ولا يحذف للتخفيف الا كثير الاستعمال وكون
المشهورة دالة على المحذوف   فكان جزاء خبرا اعلم انه صح دخول الفاء على كان الماضي
لا مقدرا والفعل المقدر لا بد لدخول الفا   فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون
ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض من الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي
لا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما
اللفظ فلمجيء الفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع
ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت ذا نفر متعلقا بقوله لم تأكلهم او يمتنع تقديم ما
بعد الفاء عليها الا مع اما الشرطية فلا بد من تقدير فعل هنا عند البصريين من نحو
نحو ويكون ثم قال الاولى ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف
شرطها جوازا لم يغير عن صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا
وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما
ليكون كافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف
فيها كان مع اسمها وخبرها او يحذفها وحدها فان كان الاول وجب في جزائها
الفاء نحو اما انت منطلق فلا بد اذن من اقامة جزء مقام الشرط وان كان الثاني فالعامل
غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها   المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير
تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجل غلاما حسنا من انه منصوب بلا ولم يرد بالنفي صفة
الجنس اي لنفيها اجري عليه   لما عرفت من معنى التبعية والدخول لا يخفى انه لا فائدة
في اخراج عن تعريف المنصوب بلا لهذا الاخير لخروجه بقوله بلا نعم انما الحاجة اليه في تعريف
الاسم لا ولعله قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل في اخراج المراد
الذي اسند اليه خبرها على ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدراك
بعد دخولها   وهذا القدر كاف في انه ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسما

لها فالتعريف غير مانع اللهم الا ان يعنى بالدخول عليه العمل فيه او مشبها
ان قيل ما يقول فى قوله لا تثريب عليكم اليوم اى لا تقبيح عليكم بفعلكم ولا عاصم
اليوم من امر الله فان حرفى الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل وهما لا يتمان بدون
صلتهما فيكونان مشبهين بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار
الاول مجرور خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثانى بان قوله اليوم خبر
اى لا وجود عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعنى لا يعصم من
امر الله لا خبر عنه كما جعل الجار فى الصورة الاولى خبرا لان حرف الجر الذى هو صلة المصدر
وجاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يضر تقدير ما يتعلق
به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذى هو صلة الاسم الفاعل لم يجز
ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار اى المسند اليه
بعد فوقها يعنى ان ضميرها راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى الاسم المفهوم ضمنا
كما قيل لان ذلك اظهر والكسر فى جمع المؤنث السالم خلافا للمازنى فانه يبنيه
على الفتح بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن مشابه له فيمنع من الدخول على
المبنى ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا للاسماء نظرا الى التنوين للمقابلة
والياء منهم من قال ان هذا الياء اعراب لان المثنى والجمع فى حكم المعطوف والمعطوف عليه
الذى جعلا اسما واحدا وقد مر فى باب النداء انه مضارع للمضاف لانه جواب
ولانه نص فى الاستغراق والنفى بدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص الا يرى ان ما جاءنى رجل
لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءنى من رجل
لان الامثلة اى الامثلة فى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر
ونحوه او التكرير وكذا وجب التكرير فى النكرة المفصلة
بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على المراد نفى الجنس فرجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح

نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها
لكن مطلقا لا بعينه يعنى اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص ليكون مطابقا
اى فائدة السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لم يكف نعم او لا لاشتهاده
ولقولهم اقضاكم علي ويقوى هذا التاويل اعلم ان نزع اللام
واجب فى التاويل الثانى سواء كانت اللام فى الاسم نفسه او فيما اضيف اليه
الا فى عبد الله وفى عبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما
اما النزع فى الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما فى الثانية
فالامر واضح وهذان النزعان على التاويل الثانى واضحان كما يدل عليه قوله لان
الظاهر ان تنوينه للتمكين جعل معربا بالتاويل الثانى وفى مثل لا حول ولا قوة
اى لا حول عن المعصية ولا قوة فى الطاعة فانها بحسب التوجيه تزيد عليها
لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا فى الموضعين لنفى الجنس وان يكون فى الاولى لنفى الجنس
وفى الثانية زائدة واذا رفعتهما يحتمل الرفع اوجها احدها ان يكون لا فى الموضعين لنفى
الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون فى الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى
بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان يكون الاولى للتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت
الاول ورفعت الثانى يحتمل ان يكون الرفع بحمل لا على موضع اسم لا للتبرئة ولا زائدة
وان يكون بمعنى ليس ورفع ما بعده على انه اسمه وان يكون للتبرئة ملغاة وان رفعت الاول
وفتحت الثانى يحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرئة وخبرها محذوف
واحد فرفع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما فى حكم
المماثلة فى حكم واحد كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان اى لا حول ولا قوة
موجود الاظهر موجودان ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند غير سيبويه
فان لا عاملة عنده غيره فى المبتدأ والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز تقدير خبر

واحد لا عنده مع اسمه المبني مبتداً والمعطوف منصوب بلا فيرفع الخبر بعاملين

مختلفين فيجوز أن يقدر لكل منهما خبر فلان لا زائدة قال الشيخ الرضي

يجوز أن يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان

اسمها نكرة غير مفصول بشرط التكرير سواء الغيت الاولى والثانية أو كليهما

والثاني معطوف على محل الاول والفتح في ذلك مضى الخبر كما في ان

وضعف لضعف الشيخ الرضي لا لكونهما بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم

عملا عمل ليس التي يرون لا لكون الاسم بعدها رفعا والخبر محذوف في نحو لا براح

ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها للتبرئة لكنها ملغاة

للضرورة واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه اذا دخل نحو كنت بلا مال

وغضبت من لا شيء فتح نظرا الى لفظة لا كما يبنى مع لا الزائدة نظرا

الى لفظها اما الاستفهام ظاهر عبارة المص الحصر في الثلثة لكن لا ينحصر

فيها لجواز ان يعني التقرير والانكار والتوبيخ فالاولى ان يصرف العبارة عن الظاهر

ويقال انه خص الثلثة بالذكر لكان الخلاف فيها قال السيرافي لا يكون لمجرد الاستفهام

وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع في صورة التمني اذ التمني يغنيها

عن الخبر فيصير اسمها مفعولا بمعنى الاغلام اتمنى الغلام وقال الاندلسي ما نقله

الشارح قدس سره واما قولهم الا رجلا يعني كان القياس الا رجل بالبناء آخره يدل

على حصول تبيت المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن تبيت اي تبيت تفعل

كذا لمكان الاتحاد لفظا اي لثبوت الاتحاد دائما والاتصال لفظا وتوجه النفي

اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف اي كيسا فكانك قلت لا ظريف

ومعرب رفعا ونصبا مصدران نوعيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف

لا اسما محلا لا في ان وان ويحمل رفعا وقد مر ان الفتح مضى الخبر

لكن ينبغي

لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم تابع المنادى لا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب البناء

في البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد اللفظي

يجب بناؤه واما المعرف فلا يكون في المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي

واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة وكذلك الاسم المثنى والجمع المذكر السالم

والاسماء الستة الا ذو فانه لا يقطع هذا عند المص واما عند الشيخ الرضي فالاولى

والاب والاخ واجراء الاحكام في المضاف اليه انما زاد على ذلك لئلا يتوهم

انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لنون لا بانه كما ينون لا حسنا وجهه

ولم يحذف النون في لا غلامي اي مشاركة الاسم لا في المضاف يعني ان صورة هذا

التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشاركة للمضاف

المقدر فيه اللام وهذا هو المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف

وانه بهذا الاعتبار مشارك له وهو الاختصاص جعل الاختصاص اصل

معنى الاضافة لا غيره من التعريف والمعاني الاخر وقد يلحق لفساد المعنى

قال المص ولا لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غير مضافة لئلا يلزم ذلك

قال الخال على هذا التفسير يقصد النصب من غير تكرير لا يخفف وذا لا بتيتس

مع المعرفة ولا يحذف في الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الاسم وهو

الاسم والعلة واحدة خبر ما لا قد يلحق التاء كما ربت وثمت لتانيث

الكلمة او المبالغة ولا يدخل الا حين مضافا الى النكرة وهو الغالب وعلى ايان

او هنا مستعار للزمان نحو لات حين مناص والغالب في حين النصب بان يكون

الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقد يرفع بان يكون الخبر محذوفا

والتقدير لات حين مناص موجودا ولا يستعمل الا محذوفا احد جزئي الجملة

المشبه بليس في النفي قال الشيخ الرضي انما ولي ليس نفي الحال عند النحاة والحق

انهما المطلق النفي   اى خبرية يعني ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة
من خبرما ولا قال الشيخ الرضي لا ينقل عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها
واما بنو تميم فحيث لا يذهبون اليه وذلك لان قبيل العوامل ان يختص بالقبيل الذي
يعمل فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشترك بين
الاسم والفعل انا فيه مؤكدة والا فالنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا
يخالف ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما
او اسقط النفي بالا نقل عن يونس انه يجوز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد
في ذلك شعر وما الدهر الا منجنونا باهله … وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب
بان المضاف محذوف من الاول اى دوران منجنون وان معذبا مصدر كقوله تع ومزقناهم
كل ممزق فيهما مثل قولك ما زيد الا سيرا   اى مقدم الخبر او تقدم اليس بظرف
على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تع
فما منكم من احد عنه حاجزين   اى خبرهما منصوب بان كان او مجرورا بالباء الزائدة
فحكم المعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر محذوف اى بل
هو مساو ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبر ما
مرفوعا عند الغائها عن العمل   يعني الجر بيان للواقع فلا يتوهم الدور   لفظا
او تقديرا لم يقل اى محلا لان المص ذكر اقسام المعرب   بل الحيثية كونه مضافا
اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة
لانه قصد ان يأخذ لاحق كلامه اعني قولهم له والمضاف اليه كل اسم الى اخره محرسا بقيد
مع ان المراد متبين   لكن المشتمل على علامة اعم منه لجواز ان يتحقق علامة
الشيء بدون ذلك الشيء   والمضاف اليه اى الظاهر وقع الضمير للتنصيص
على المراد ولاحتمال انه اراد بالمضاف هنا غير المضاف اليه المذكور ولا بانه يكون اعم من

المضاف

مبتدا الخ

المضاف حقيقة وحما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور هنا بانه
مختص بالمضاف اليه حقيقة   اى ملفوظا اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر
وجاز تقديرها قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير
في تراكيبهم وجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل ما
في الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا
واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا سرعة
وبطوءا والقول بان اللفظي والتقديري من اقسام التوسط لا يخلو عن تمحل
وهو الجر بيان للواقع لان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف
المجرورات يصير دوريا منسلخا لان الخفاء في المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه
ما يتوقف على الجر لزم الدور   اى منسلخا عنه يعني ان التجريد بمعنى الانسلاخ
فلا خفاء في القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين   تنوينه او ما قام
مقامه اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة واجيب
عنه بان اصله الحسن وجهه على ان وجهه فاعل للحسن وفاعل الشيء بمنزلة جزئه فالضمير
الذي اضيف اليه الفاعل من الشيء قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من فاعل
الشيء بمنزلة حذفه من ذلك الشيء فلم يرد بقوله من نوني التثنية والجمع الحصر واما الضا
رب الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ما ليس فيه التنوين والنون تقدر فيه انه
لو كان فيه تنوين او نون لحذف كما في لم رجل وهو اج بيت الله والضارب الرجل لا يقال
فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة مثل التقدير لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط
الشيء تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون مشروطا بشرط آخر وهو هنا تجريد الاضافة
المعنوية عن التعريف   حيث ليس قابلي سعد بوجود الجار اذ لا معنى لاعتبار
حرف في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه متعد بنفسه ففي عامل هذا

مما صح المحابر

اى مجردا عن تنوينه انتقل ضمير مجرور
عن اليه تحت المجرور وهذا الاعتبار
يسمى هنا قلبا سعد

المضاف اليه اشكال اذ ليس هنا حرف جر حتى يعمل فيه وما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف

ولا الاضافة عمل الجر لانهما اذا عملا كان ذلك بنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان

يقال عمل المضاف الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة

لانها تفيد معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص

واراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ علامتها اما فقدها اذ لا يصح

حمل قوله ان يكون الخ على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شيء الى شيء بواسطة

حرف الجر تقديرا مع ايرادها معنى ومن البين امتناع الحمل واما لم يقل فعلامة

المعنوية ان يكون الخ لان الكلام مسبوق في الاضافة المعنوية لا لعلامتها

كاسم الفاعل الخ والمنسوب واما مساو وكان المراد بالمساوات

الشاملة للمرادفة والمساواة او اعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد

هو يوم الاحد ولا يصح اظهار اللام فيه اذ يستعمل للاحد وكذا

الحال في الباقين وفي مسجد الجامع وطور سينا والاسماء اللازمة الاضافة

مثل عند وذو ولدى وما لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجب تنوينا ولانه

غير مأنوس ولا يحتاج فيه الى التكلفات التي قيل في تصحيح اضافة كل الى الاجل

ان كلا لاحاطة جزئيات الكلي اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام

لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا والا لزم فك

كل عن الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث لانه كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب

المضاف اليه كما يقرر في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي كما لا يرى في تصحيح

كل الى الجزئي او الفرد بان معنى ضرب اليوم الخ يعني ان هذه الاضافة

بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء السهيل

اي كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء الملابسة انها تشرع في التهيء لاسباب الشتاء

عند طلاعه

اي الاصل في الاضافة المعنوية التمليك والاختصاص
نحو غلام زيد وجل الفرس

عند طلاعه لا قبله كما هو شأن النساء المدبرة المهيئة للامور في احيانها

واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة وايضا لم كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وكذلك

لان الاضافة لادنى ملابسة مجاز كما لا يخفى الا يرى ان نسبة الفعل الى فاعل

المعنى لا يستلزم مجهوديته الفعل ولحوقه قلنا ذلك الخ قال الشيخ الرضي

ان وضع هذه الاضافة لقصد ان لواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه

ليست للباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلا بد ان يشير به الى غلام

من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او

معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر

الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين

وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة

الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور في كتب البلاغة

وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفردية معلومية الجنس او موضوع للمعلومية

سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس يكون تارة لارادة

نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده وبعض غير معين وذلك

بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق واما كلام الشارح

قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذا بادنى عناية وليس يجري هذا الحكم في غير

ومثل انما قال في نحو ليشمل ما هو بمعناهما كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك

الى غير ذلك وانما لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها ويجوز ان يقال اختار

قول ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها اسم الفاعل فان المثل

بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضي لفظية سواء

كان للحال او الاستقبال او غير ذلك وايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك

قوله الى هذا اي الى قوله بعض المحققين

وكفيك وناهيك وناهاك لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته قال

الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة

في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف

بضميره لكان كتعريف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول

بل الى ما يقدم عليه من صاحب ذلك المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء وكذا ينبغي

ان يكون قولك صدر بلدة ومركز قبيلة وبارد وهره ونحو

ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي

في امثال هذه التراكيب لتوغلهما

في الابهام لان مماثلة زيد في صفة لا يختص به ذاتا وكذا مغايرته فانه

يستعمل كلاما في الوجود الاذاته الا ان يكون للمضاف اليه هكذا قال ابن السري

وقدح ابن السراج في قوله بقوله تعالى نعمل علا صالحا غير الذي كنا نعمل فانه علم

ان كان فسادا وضده الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا

بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل لا صفة ولئن سلم انه صفة يحمل على

غالب حاله لان غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف

على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد نكرة بان يجعل كذا

قال الشيخ الرضي اراد به مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر اوصافه

واراد ما هو الغالب في التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك

قال الشيخ الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع في اجتماع

التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو

متصف به معنى نحو زيد الشجاع فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد

لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في بادي النظر لكان تحصيل الحاصل

(حاشية داخل الدائرة: بحب رجل واحد امه والفاء عائد الى الرجل وبحث ان الضمير الراجع الى النكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك لصاحب المتقدم معرفة يعرف المضاف)

(حاشية في الهامش: وانما قيد قدس سره قوله كان معرفة بقوله اي اذا قصد اه لاحتمال ان يكون مراد القائل من هذا الكلام غير المماثل المشهور)

لعني ان

يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة

فلو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعني اصل التعريف

وبين جعلها علما فان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم لا المركب والعلم هو

المركب فلم يكن المعرفة علما بل فيها زوال التعريف لان حاصله ان العلمية لما كانت

وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع بخلاف الاضافة فانها لما لم يكن وضعا ثانيا

لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع

تعريفين في الارادة من ترك اللام فقط قال ذو الرمة ثلث الاثافي

نقل قدس سره في الحاشية البيتين وهما ايا منزلي سلمى عليكما هل الازمن

اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي

والديار البلاقع وقال في هل يرجع اي يرد جواب السلام وفي او يكشف العمى

عن المستخبر الذي هو في معنى قال سلمى وفي ثلاث الاثافي جمع اثفية وهي واحد

من الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها وفي البلاقع جمع بلقع يعني الخالي

صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة جارية

العمل ابدا فيما هو فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول يعملان

في المفعول والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال او الاستمرار

وايضا فان المرفوع هو بسبب نحو زيد ضامر بطنه وموفق خدامه لا الى مرفوع

لم يكن سببا نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان في غير

ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار واضافتها

الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية

وقد يؤول بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول المستمر فيصير الاضافة لفظية

كما يؤول القيد بالمقيد والعبد بكسر العين او ضمها وسكون الموحدة بالعابد

(حاشية بين السطور: فلا يكون كريم العصر اضافة لفظية بل معنوية؛ مضاف الى ضمير الموصوف)

(حاشية في الهامش: يعني ان العبد بعد كونه صفة والعابد مقيد لكونه متصفا بها هذا هو المراد من تاويل القيد بالمقيد)

نحو مضارع البلد ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي
حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر
معنى الكلام كما في صاحب المال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول به اتساعا
كما اعتبره بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية ولا يفيد الا تخفيفا
في اللفظ اى الحقه في اللفظ صرح بقوله في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية
او للتصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره بقوله لا في المعنى
واضيف القائم اليه بعد جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة
الى موصوفها اذ الرفع من الصفات نعت للمرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب وراعوا
في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة
الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية والمراد ان المشار اليه ثم انه لا يخفى
ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد من
تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها انما يقال
لبناء لاحق على سابق واستدلال باللاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف
بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من غير اشارة الى التخفيف
لا انتفاء التعريف او من تكلب مجازا كما يقال فلان قتيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتيل
بعضهم وعلى هذا كان الانسب لان اصله مذكور صريحا بخلاف
اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا خلافا للفراء اى يخالف
هذا القول خلافا للفراء واجاب المص واجاب بعضهم بان الاضافة
سابقة بقاؤه ان كان مصدرة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها
فالرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله
ولا يخفى فيه شوب مصادرة لان اثبات المط يتوقف على ابطال دليل الخصم

وابطاله

وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المبنا در
ضعيف في التركيب لا في الاستدلال اذ لا نص فيه على الجر فيه شيء لان
رواية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال يستوي فيه الجمع والواحد
اي هو مشترك بينهما كالفلك وفيه وجهان اخران اي اما الرفع فقبيح لخلو
الصفة عن الضمير واما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب
يعني سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة من الشارحين حيث فسروا كلام المص هكذا
بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر في الضاربك لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز
فيه الا النصب قياسا على المظهر (الضارب زيد) ولذا لم يسند الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو
المشهور من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه
وجاء الله جلا اى لمحوليه اى لحاملته له بناء على جعله مفعولا له للفعل
المفهوم اى جعله جلا ولم يجعلوا ضارب زيد الخ وهذا التقدير
دون التقدير السابق الذي سبق وهو انهم لم يحملوا الضارب زيد كما
حملوا الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون التقدير السابق اذ حاصل ان
حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين
واتصال الضمير مما يتنافيان سواء كان الضمير منصوبا ومجرورا فاذا لم يكن
في ذلك الباب النظر الى الحمل لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه
نظيره بخلاف باب ضارب زيد فان التخفيف في بابه منظور فيه ان قلت
يرد على هذا التقرير نقض القاعدة المعلومة من السابق وهي ان الاضافة
اللفظية تفيد التخفيف قلنا لعل المص لم يرض بهذا القول او قال بان التنوين
قدر باتصاله باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما ينافي التنوين لفظا ثم
منفهم التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في حواج بيت الله ان قلت فعلى

ای الفعل الذی يلزم من منطوق العبارة

التنوين بسبب انها ساقطة قبل الاضافة فيقع بدخول الالف واللام وعند الاضافة لا يسقط شيء من الضارب

بخلاف الالف واللام فانه ينافي التنوين لفظا وتقديرا

فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك الحمل على ضاربك كما لا يجوز الضارب زيد
للحمل على ضارب زيد قلنا يأبى المتأملين فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك
في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها لضارب زيد
اذا لا يحصل باضافة الضارب
في ذلك وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف من جانب المضاف اليه كما ترى تنوين المقدر
ويرد على القاعدة الاولى ما ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف
الى الصفة وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد
الجامع ولحوالة وجرد قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف
للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف
حسن الوجه فانه حسن وان كان هو الوجه حقيقة لكن جعلية لغيره في الظاهر
فيكون الاضافة بيانية
بسبب ضمير المستكن وقس عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد
قدم جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه امثاله واجاب
البصريون بالتأويل كما اشار اليه المص بقوله ومسجد الجامع الخ متأول
بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس
في مسجده للصلوة كاضافة سيف شجاع وثانيهما الخ حاصله ان اضافة
المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قيل في سائر الامثلة فيكون
تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الكرنبة وجانب الغربي
متأول بصلوة الساعة الاولى وهي اول صلوة ساعة بعد زوال الشمس
وبقلة الحبة الحمقاء انما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ
الاقدام ومثل جرد قطيفة قال قدس سره في الحاشية جرد خرد ريشته كهنكي
ونو بود كى انتهى وقطيفه چادر دريشه صراغ الاسم مماثل للمضاف اليه
في العموم والخصوص اراد المشابهة في شمول الاطلاق وعدمه كليث واسد فان

مايطلق

ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكلما لم يطلق عليه الاسد لم يطلق
عليه الليث وبالعكس سواء كانا مترادفين اجاز الفراء اضافة احد المترادفين
الى الاخر متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ الرضي بخلاف مثل كل الدراهم وعين
الشيء وكذا في حي زيد اي ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اي كلمة السلام
ولفظه والمشهور اسمان بمعنى فانه اي المضاف لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف
اليه لان قوله يختص ينبئ عن حدوث الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه وفي
الكلام مسبوق لفائدة الاضافة سواء كانت الخ يعني ان الاختصاص ليس بمعنى
التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان واذا كان التجنيس ففيها خفاء
اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة ولا شبهة في ان العين بمعنى
الذات اعم منه وبمعنى ساوق الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي
عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم هذا اذا اريد
بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن اما اذا اخذ من حيث انه
متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء لمفهوم الانسان بالنسبة اليه فصح
يكون العين اعم منه يحمل احدهما على المدلول والاخر باب احد اللفظين على
المدلول والاخر على الدال ذووات ومتصرفاتهما الى اذا اضيفت
الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم وذات
صباح اي مدة صباح الاسم وليس هذا ذا صبوح لان الصبوح ما يشرب
في الصباح فمعنى ذا صبوح زمان هذا الشراب جاي مدلول هذا اللفظ
او فلا يكون الصبوح اسم صباح ليكون منه
لا دال هذا المدلول لان نسبة الحينية الى الدال غير صحيح لان قصدهم
بالاضافة ولان اللقب يفيد تعيين الذات الذي لا يفيده الاسم مع زيادة
مدح او ذم فاذا ذكرا ولا يغني عن الاسم ولا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عند

فيد كونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعًا
او منصوبًا غالبا والمغلوب لا حكم له فان من عز بز اى من غلب سلب
د في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة وذلك لانه نظرهم في احوال اواخر
الكلم او الملحق به معنى الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كما الصحيح
لئلا يلزم الابتدا بالساكن حقيقة فيما اذا ثبتت كان في صدر الكلام وحكما
فيما اذا لم يكن في الصدر فانها لا استقلال لها فحكم الابتداء بها فان كان
اخره يعني اذا لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان الخ لمناسبة يا المتكلم
اعلم انهم لما راوا ان الكسر يلزم قبل اليا للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا
ان حروف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل اليا كالفتحة قبلها فصيّروها الى
اليا ليكون كالكسر قبله ولا يقلب الف التثنية فيكون الواجب على هذا ان لا يقلب
واو الجمع يا للالتباس واجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل اليا لخفتها
يعنى ما ذكره السابق بقوله اعلم انهم لما ا
وانما جوز هذا القلب لامر استحساني لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو
في مسلمي فانه لامر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو واليا وسكون
اوليهما ولا يترك الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع يوجب
بقاء الضمة الخ لان اليا الساكنة اذا قبلها ضمة يقلب واوا قال الشيخ الرضي قلب
الضمة كسرة بعد قلب الواو يا واجب اذا لم يؤد الى اللبس اما اذا ادت الى
لبس فنحو بوزن فانت مخير بابقائها واو وقلبها كسرة نحو لُيّ في جمع ألوى
اذ يشتبه فُعْل بفِعِل وفتحت اليا اى يا المتكلم في الصور الثلث وجوبا
اليا ساكنا مع الالف قراءة نافع محياي وحكى اما الاجراء الاصل
مجرى الوقف او لان الالف اكثر مدًّا من غيرها فهو يقوم مقام الحركة من جهة
صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ
اى اعتمادا يا المتكلم

الرضي

١١٧

الرضي فاخوايَ لعله قدم الاخ على الاب ليوافق قوله تعالى يوم يفر المرء
من اخيه وامه وابيه واما تقديم الاخ على الاب في الاية فلرعاية اسلوب الترقي
وهو الانتقال من الادنى الى الاعلى
فالحال في اخ واب الخ اى فيقال اضافة بعضها الى يا المتكلم اخي وابي وعلى هذا
يكون عطف قوله واجاز المبرد وعطف قوله ويقول حمي عليه عطف فعلية واما على ظاهر
توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية وهي الواو بدليل اخوان وابوان
وابيّ ما كه بصيغة المبالغة المخاطبة قال قص سرح في الحاشية اوله قد ادرك
ذا المجاز وقد أُري وكتب على قوله قد اى قصدا وقال ذو المجاز اسم سوق بمنا ومعنى
أُري اى ظن انتهى وقوله أُري بصيغة المجهول مع انه يحتمل فلا يصح اثبات
مذهب بمجرد الاحتمال اى الا كما اثبت المبرد
اى ابي جمع اب فاصله ابين كاخي جمع اخ ويقول
اى امرأة الخ قيل انما صرح بالقول ليحترز عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال
لكان اولى للتحرز عن نسبتها الى المخاطب مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى
الانثى اللهم الا ان يقال يحذف مضاف والشارح جعل صيغة تقول للغائبة فاندفع
الاعتراض بلا تكلف قيل اخ واب وحم وهن وفم اعلم ان لام الاربعة الاول
واو بدليل اخوان وابوان وحموان وهنوان والثلثة الاول مفتوح العين لجمعها
على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس جمع فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما
هن فلم يسمع فيه ما ههنا شي يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة لا يدل
على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تا
التأنيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن كثمرات ولام الخاء ها وعينها
واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة والاصل السكون ولا تدل
صيغة الجمع ههنا على حركة عينها لان فعلا ساكن العين معتلها يجمع على افعال كحوض
واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان لامه لما حذف نسيا عوضت الميم عن الواو لئلا

يؤدي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر
بين البدل والمبدل منه ثم ههنا فقال في فمه نحو فمويهما وتكلف بعضهم بان الميم بدل
من الهاء واللام قدمت على العين بالحركات الثلاث التابعة للحركات الاعرابية
وكانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وجاء فم الى
لم يراع في المذكور جاء فيه تسع لغات والافصح ان يقال كدلو وعصا وظباء وفيه لغة
سادسة او في الكل وهي ان يكون كرشاء وذو اعلم ان عينه واو ولامه ياء
واما الاول فلان مؤنثه ذات واصلها ذوات بدليل ان مثناها ذواتا وانما حذفت
عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب الطي اكثر من باب القوة والحمل على
الاغلب اولى وعينه فليس عند الفراء والمشهور عند سيبويه فتح ولو كان كعلى لقلب
في المؤنث واوا كطية ولابد له اذواء جمع ذو على انه مفتوح العين لما مر
لانه وضع وصلة الى قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب
مثلا لم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو فاضافوه اليه فقالوا
ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف
بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف بدون المضاف اليه واما اسماء الاجناس
من نحو الضرب والقتل فانها وان لم يكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع
صفة كالضارب وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضميرا او علما لم يجز
قيامهما مقامه كقول الشاعر انما يعرف ونحو اللهم صل على محمد وذويه
وما وقع في كلام بعض المتأخرين واصلي على نبيه محمد واله وذويه فلذلك اقتبس
من الدعاء المأثور وكانه خص المضمر يعني ان المناسب للمقام النظر الى حال اضافته
الى الضمير الخاص لكن عدل عنه الى العام واما العدول الى جنسه فبعيد اي ذو وكذا
متصرفاته وقد جاء بعض متصرفاته مضافا على سبيل الشذوذ نحو لكني اهديه الذوينا

قوله والفاعل

والفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل
الوصفي كالكاهل وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره في الحاشية ما بين
الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض من لوحظ مع سابقه
الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وان كان في الرتبة الثالثة او الرابعة
مثلا بالقياس الى غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقوله ثان لبيان الحال
لا للتقييد ومنهم من قال المراد بالثاني هو الثاني مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز
وهو خلاف الاصل وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه
تقديره عليكما السلام ورحمة الله عطف على السلام
مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد بالسبق او التأخر بحسب الرتبة بحيث
يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما متغايران شخصا بحسب القصد
فلا يرد النقض بقولك الكتاب جزء جزء لان اعرابهما واحد بحسب القصد ظهر
في موضعين من جهة اي المقتضي للاعراب شخصية فلا يرد النقض بالمفعول
الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا ناشئ
من جهة واحدة شخصية وان كان لغيرهما مدخل في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل
لان المجيء المنسوب الى الاحد ان يفاتش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضي لاعراب
زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم
منسوب اليه مطلقا اللهم الا ان يراد المعية في الانتساب اليه لان النعت
هو المنعوت بحسب الذات ثم ان لفظة كل اه وكذا لفظة التوابع لان
التعريف للجنس ويمكن ان صيغة الجمع ولفظة كل معا في زيتا لبيان الجمع
والمنع النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا او ومتابعة
كما سيجيء يدل على معنى اي حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه
او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاء رجل حسن غلامه اي دلالة مطلقة

حاصل ان الدلالة على حصول المعنى فى متبوعه لا زمة لنوع هيئة غير متكونة
عنه والشاهدين جعلوه صفة لحصول المعنى فى متبوعه وفسروه بكون التابع
غير مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان
العامل الى صاحبها وفيها انه غير داخل فى التابع فلا حاجة الى قيد يخرج
وحمل التابع على العامل اللغوى مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو
المص لدفع توهم ان الحال داخل فيما قبل هذا القيد وكان منشأ التوهم حمل
التابع على معناه اللغوى ومنهم من قال انه لاخراج التاكيد مثل جاء القوم
كلهم فانه يدل على معنى فى المتبوع وهو شمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى
انه سهل امر البدل مثل اعجبنى زيد علمه ولا عطف البيان مثل جاء زيد صديقك
والعطف مثل اعجبنى زيد علمه واما اعتبار قيد الحيثية فى التعريف لاخراجها وهو
ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك وكما يخرج به ذلك الامور يخرج التاكيد فقيد الاطلاق
لاخراجه غير ضرورى وفائدته ليس من وظيفة النحو وقد يكون لمجرد
الثناء وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك فى يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا
زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين
الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة
والفرق بين بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة تؤكد بعض
مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة تكشف عن تمام الماهية
ويذكرها الحاقا لها بالمؤكدة وهنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض
والعميق نعت اولى كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا اذ قلت كل من تلك
الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة
قلنا لا شبهة لاحد فى ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف

المجموع
على ان

على ان هذا الجواب لا يجرى فى مثل الانسان الحيوان الناطق فالاظهر فى الجواب
ان يقال المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجرى على اجزائه كما فى قرات الكتاب
جزء جزءا والبيت سقف وجدران ولما كان غالب مواد الصفة الخ
حاصل كلام المص فى شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جمهور النحاة شرطوا فى الوصف
الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف
بزيد اسدا حالا وفى الفرق نظر يرده بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصح
رد الان كونه نعتا باعتبار انه فى قوة المشتق ولا فصل بين ان يكون مشتقا
او غيره الظاهر انه يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف الا الى متعدد واو لاحد الامرين
فلعله جعل او بمعنى الواو وانما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق
والجامد فى كونه نعتا غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او يقع بين
المتقابلين اذ لم يوضع متعلق بقوله غير مشتق والوضع هنا يعم الوضع النوعى
الشامل للوضع النوعى الذى فى المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم
العدد فى المعدود مجاز ونحو مررت برجل اى رجل بناء على ان اى هذه الاستفهامية
استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال فى مدح او ذم بجامع انه مجهول الحال بحيث
يحتاج الى السؤال عنه لغرض الغرض المراد بالمعنى الحالة التى هى الدلالة واللام
للاجل والغرض مجرد التنصيص على ان اللام ليست صلة للوضع فان التمييز الخ ولذا
يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا نحو مررت برجل اى رجل اى هذه يكون وصفا
لنكرة ومضافة الى ما هو بمعناها ويقرب انه كل وجد وهو يكون تابعة للجنس
معرفة كان او نكرة ويكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى يقال انت الرجل كل الرجل
اى انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق فى جميع الرجال وجد الرجل اى كان ما سواك
منزول وهو الرجل اى كامل سواك بطل وبهذا الرجل يعنى به اسم الجنس الجامد بالنظر

او كل واحد منهما او من الحيوان والناطق صفة كاشفة مع انهما ليسا كاشفة عن تمام ماهية الانسان
قوله ما او من ماهية
او الاشتراك
حاصل معنى لغرض المعنى اى للدلالة

الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بهذا الرجل قال الشيخ الرضى وذلك لان
استعمال الرجل بمعنى الكامل فى الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لم يجز ان يوصف
باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات كما يوصف بها
الاسماء الاشارة فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال
بهذا الرجل قلت لتجريد الموصوف فى مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء
الاجناس ولو لم يقع صفة اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد
السبعية بخلاف رجل طويل لان الطويل يكون فى غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف
فى الاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء فى الارض والسماء والقرينة ههنا غلبة الاستعمال
اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف خاصا وههنا
قال الشيخ الرضى اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والى اسم الاشارة لان الموصوف
اخص او مساو واما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة وفى المواضع
الاخر التى لا تدل اى لا يقصد بدلالته هذا المعنى لا المعرفة الا معرف
بلام لا يشير بها الا واحد بعينه لان تعريفه لفظى التى هى فى حكم النكرة
لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام
الذات والاسم وفى قوله فى حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت يوافق
المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد يكون نعتا وليس بمعرفة ولا نكرة ويمكن
تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة فى تاويل النكرة كما قاله الشيخ
الرضى من ان قام رجل ذهب ابوه فى تاويل ذاهب ابوه وابوه زيد فى تاويل
كائن ابوه زيدا لان الدلالة على معنى الى قدس سره الشيخ الرضى بين النعت
المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل لعل وجهه ان الجملة التى لها محل من الا عراب
انما يكون فى تاويل المفرد لان الانشائية لا يقع صفة لان الصفة

ويكون الوصف اعم بحذف الموصوف باستعمال الفائدة

ولما لم يكن فى هذا المثال مشتق ليؤول هذا المفرد فلا جرم قدر فيه كائنا

لاى

لا يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وهى ان تعرف
المخاطب الموصوف المبهم بما كان معلوما له والانشائية لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب
قبل ذكرها وكذا حكم الصلة الا بتاويل بعيد وذلك فى الطلبية المحكية
بالقول المحذوف كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط اى بمذق مقول عنده هذا
القول كما يكون فى الحال والمفعول الثانى من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر نقله اى فى حقه بمثل رايت
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون احسن اى لم يكن حالا لنفس الموصوف
ولا لمتعلقه وفى الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما فى خبر المبتدأ
ويوصف بحال الموصوف كالجار والمجرور ومفعول ما لم يسم فاعله وبحال متعلقه
المتعلق اعم من ان يكون ماله اضافة ونسبة اليه كالاب والغلام او ماله الربط الى
ماله تلك النسبة كقولك قام رجل ضارب اباه زيد يعنى بصفة اعتبارية
انما صح الوصف بها لانها بمنزلة حالة باعتبار نفسه فى حصول الفائدة فى تعقيده
انما تبعه فى تلك الاشياء لكونه اياه فى المعنى مع عدم استقلاله القيام به
والتعريف والتنكير اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح
او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا والجمهور على انه
بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة
بالمعرفة والافراد والتثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان فى ذلك المفرد
مجموعا من اجزاء كوصف النطفة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج
او فعيل الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن والثانى سوى الحسنة
الاول ثلثة منها ذكره المحلى بقوله فى الاعراب ان قيل ان الوصف بحال المتعلق
قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب او الخفض يطابق
الموصوف فى العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه خرج من قبيل وصف الشىء بحال نفسه مجازا

وذلك لان نصبه للتشبيه بالمفعول لا محلا ولجر تابع للمنصب كامر فيلزم ان يكون
الضمير فاعلا محلا لا بمنزلة يقعدون غلمانه لكن ضعفه قاعدون غلمانه
اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف الالف
والواو في الصفة فانهما علامتان قطعا وحمل عليهما ضمير الغايب اجاز
الكسائي وصفه لقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملونه على
البدل لانه ليس في الضمير معنى الوصفية بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم
والخطاب والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل او المفعول دال على معنى
الوصفية كرجع ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى اذ كان في قالب الضمير لا يقصد
به التوصيف والاولى ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا
والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف اخص او مساو
واشارة الى هذا التعليل ولهذا وتبه به او اكتفى به فوقع الدليل موقع
المدلول كما في نسخة الشارح الرضي اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا
منهم من حمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص والمساوي
بحسب الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كان او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان
الناطق وحيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة
فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الى على ذلك الا
ان يعتبر استخدام بان يكون ثمة اشارة الى الاخص والمساوي بحسب النحويين
ان قيل لا بد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه اجيب بان الاسم الاشارة
في حكم الضمير او في قوته فان قوله من ثم من قوة قولك من اجله لان المقصود
ولا يجوز ان يكون المقصود الاصلي منحطا في الرتبة عما ليس مقصودا ان اعرفها
المضمرات الى قال الشيخ الرضي كون المتكلم والمخاطب اعرف ظ واما الغايب فلان
احتياجه

احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزله وضع اليد واما كان العلم اعرف من اسم
الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف
اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما يعينه بالاشارة الحسية
وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة
موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه
واما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة
بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول
بذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب
التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف
الى المضمر ولا يوصف المضمر الاعلى اي ذي اللام الاخر او الموصول
فسره بالمماثلة في التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعين ليس فيه كثير فائدة فلهذا عينه بقوله
اي ذي اللام الى فكانه جعل الاضافة عهدية واشارة الى ما هو المعرف عند جمهور
النحاة لا يقال يبقى فيه امر وهو ان الموصول الرافع صفة ما في اوله اللام نحو الذي
واخواته دون ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المخصوص فيه
نعم يبقى استدراك قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من جعل المضاف اذ في ذي المضاف
اليه والشارح فسره بذي اللام وح ينتقض بالاية المذكورة واجيب
عنه تارة بان المراد ما هو ذو اللام صورة وتارة بان الموصول مع صلته في قوة
المعرف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تامل او انقص منه
ينبغي ان يعلم ان الانقص لا ينحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه حتى يتنبه الذكي
ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة واظهر بل رجل بقرينة تذكير

قوله اي ذي اللام الاخر او الموصول تفسير للمثل لا لبيان مرجع الضمير منه

اسم الاشارة والصفة   العطف هو في اللغة الامالة لقب به هذا
من التابع به لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله وسمي ايضا بعطف
النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة
او قصد نسبته الى صدقه على مثل البيت سقف وجدران فخفا
بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا
ينتقض بجاء زيد اخوك لا غيره وجاء زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا
بالنسبة مع متبوعه عمرو اذ هو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد
لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبني بالوصف المتبوع
يذكر معنى فيه ويوضح بعطف البيان المتبوع يذكر اشهر اسميه وتبني بالتأكيد
ان المنسوب اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غيره اي لم يقع غلط
ولا مجاز في النسبة او ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه ولانك
انك اذا بنيت شيئا على شيء فالمقصود هو المبني والبناء وعه   واجيب
بان المراد ا ه فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه
بحسب المسمع لسبق اللسان وثانيها انك توهم انك غالط به نحو هند
نجم بدر شمس وثالثها انك نسيت البدل فذكرت للبدل منه من غير سبق
اللسان تداركته ولا شبهة في ان المبدل منه في تلك الاقسام ليس بمقصود
فيدخل بدل الغلط في حد العطف لم يكن قوله بتوسط داخلا فيه وقد
يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة
ان يكونا مقصودين باصل النسبة المدركة على نهج واحد من اتحاد الادراك
اعني الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصد ان اولا فباعتبار
اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن اشتراك المعطوفين بهما مع

سابقيهما

سابقيهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار كونهما
على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف باو واما وام لان النسبة في كلام
المعطوف عليه والمعطوف بها على نهج واحد وهو التردد وبعدم اشتراط
بقاء القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض
عنه ببل وقصد التابع   ولم تم الحد بما ذكره لي احتمل معنيين احدهما
ان قوله بتوسط حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعني قوله مثل قام زيد
وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف او لانه قصد تمثيل
الحكم ايضا وثانيهما انه داخل في التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيده
تاخير المثال لكنه ليس له دخل في المنع والجمع كما لا يخفى وكذلك في تعريف الاعراب
بتوسط بينه الاظهر يقع فكان فيه تجريدا   واذا عطف اي اذا اريد
العطف   اكد لا لابعاد الرافع كما يعاد الخافض لان التأكيد اخف من
الاعادة   لانه قد طال الكلام وطوله الكلام قد يغني عما هو الواجب
نحو قولك حضر القاضي امرأة والحافظوا عورة في النصب   واعلم ان
مذهب البصريين اشارة الى انه خالف الكوفيين لانه اوجب التأكيد
قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب لا الاستحسان قلنا يأبى ذلك ما ذكره
في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف يعني النصب مثل جئت وزيدا
حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشكل
انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يقصد الا بين اثنين فان
المبني نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قامت
قرينة دالة على المقصود   بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف
الا الى المتعدد فلا يقصد عطف المضاف في نحو مررت بك وبزيد وان امكن

اصله والحافظون عورة
حذف النون لطول الكلام

ان يكون

للثاني معنى اذ يمكن استيناف معنى الجار ويكون بسبب الاستيناف معنى لكن
لما كان اجتلابه كاجتلاب بين ثانيا الظاهر ان يكون حكمه كحكم بين كما في الحرف
يعني ان ليس باقل من الحرف الزائدة مستدلين بالاشعار وبقوله تعالى
تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها تقدير
الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وثانيها
انه معطوف على مقدر والتقدير بالابوين والارحام وثالثها بان الواو
للقسم وفيه ان قسم السؤال في ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون وقسم السؤال
لا يكون الا مع الباء ولان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح
في القسم في قوله تعالى تساءلون لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة
كوفي والكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن
القراءات السبع متواترة وقوي الظاهر ليقوي كالاعراب في كونه
من الاعمال العارضة له في نفسه تامل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب
كذلك لقصد عدم التعيين بناء على ان الاضافة للعهد الذهني
ونحو لله اه اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا
آخر فاعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا
ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب الشيخ الرضي من ان الضماير الراجعة
الى النكرات اذا لم يكن تلك النكرات مختصة بحكم وصفة كانت نكرات
اذ لو نصب او خفض اه ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا
على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر
المتقدم فتعين الرفع على ان يكون الاحتمال ان يكون مبتدأ وعمرو فاعله قائم مقام الخبر
وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف
الفعلية

اي كونها للسببية ايضا صار باعتبار جعل الجملتين جملة واحدة

الفعلية على الاسمية بان يكون معناها السببية لا العطف كما في
اذا القيته فاكرمه او يكون معناها السببية مع العطف كالفاء الناصبة
للمضارع لكنها يجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك لاتصال بينهما بالسببية
افاد الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة
وخبر المبتدأ اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها
بعد مضمون الاولى متراخيا عنه او لا او بغير ذلك جاز تجرد احديهما عن الضمير
اكتفاء باخرتها وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فنقول الذي
جاء فتغرب الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال
في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعدت القرينة
على التعلق كان تقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والكوفيون
الشاهدين على ان المعنى على معمولي عاملين بحذف المضاف واما حذف المضاف
ليقع الحكم على مناطه فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول
ولذا جاز العطف على معمولي عامل واحد فهذا اي فهذا العطف وان كان
بحسب الظاهر جائز الى آخره انه اشار به الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان التالي
في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مناف للمقدم وان لفظة
اذا وصيغة الماضي لتعين التحقق فكيف الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان
تقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر
متحقق والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول
عن الصواب المبالغة في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر
لكنا نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين ولك
ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف فحينئذ يندفع الاشكال
المذكور

لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لا يبتنى على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير
عدمها فلا فائدة فى التعليق لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضى
ان مذهب المتقدمين منهم الاخفش ان العطف على معمولى عاملين جائز الا انه
الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيدا فى الدار وعمرا الحجرة فانه يمتنع اتفاقا
للفصل بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفراء
المنع مطلقا واما المتاخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور فى المعطوف عليه
ويتاخر المنصوب او المرفوع ثم ياتى المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على
هذا الوجه لم يجز نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو ومنهم من استدل على عدم الجواز بعدم
استواء اخر الكلام واوله لان المخبر به فى الاول مؤخر وفى الثانى مقدم والمص
استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصاد على مورد السماع وهو الضابط
المذكور انتهى حاصل كلامه من هذا التفصيل يظهر ما فى كلام المص اما اولا فلانه
نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا
فهو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس كذلك
لان المتقدمين يجوزون الا فى مادة متفق عليها واما ثالثا فهو انه لم يستثنى ما
استثناه ما صدق عن الضابط وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار
فى جميع المواد عند الجمهور الا فى نحو فى الدار الخ فانه يتبدل لعدم الجواز
بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لا يستثنى
بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولى عامل واحد
التاكيد جاء بالهمزة وبالواو اعقب به العطف لان العاطف وهو
ثم والفاء قد يزاد فى التاكيد اللفظى كما يقال والله ثم والله وكقوله
تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله ولا تحسبن الذين يفرحون

بما اتوا

بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة اى حالة وشان
فقوله امر المستوفى فى النسبة او المشترك كقولك شانك فى العلو اى فى باب العلو
اعظم من ان يوصف ولعريك فى الفقر اى فى باب الفقر فط قيل فى النسبة تمييز
عن الذات المذكورة او كان الامر او المقدرة وكان اراد انه تمييز بحسب المعنى عن الذات
المذكورة اذ كان الامر بمعنى الشىء او عن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان يعنى
يجعل حاله اى الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه فى جاء زيد نفسه
مفهوم من زيد وكان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم لانك اشرت بالقوم
الى جماعة معينة فيكون مقصود فى مجموعهم اى فى كونهم منسوبا اليه او منسوبا
اليه ولذا اطلق النسبة مثلهم بنقل فى النسبة اليه او به وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ الا بالتكرير المعنوى
فانه غير نافع لما قصد به من دفع الغفلة او دفع ظن الغفلة فانك اذا
قلت ضرب زيد نفسه وربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور
عمرو وقس عليه صورة الاولى او دفع الغفلة بذكر كلمة واجمع الخ قال الشيخ الرضى
اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والتثنية والاجماع لا باعتبار نسبة الفعل
لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعانى نحو جاءنى رجل واحد ورجلان اثنان
ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة او اربعة الى غير
ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة
عليها الا لفظ جميع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار
هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده
فقط وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه توكيد وهو كلا وكلتا واجمع ومتصرفاته
واخواته ولا يجئ الا تابعة مضافة فى التقدير على راى الخليل وربما نصبت
جمعاء وجمع حالين على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به بكون بنائه

قيل ان قوله امر المستوفى مركب اضافى
فيكون التمييز عنه تمييزا عن النسبة اى
عن الذات المقدرة فلا يكون التمييز عنه
تمييزا عن الذات المذكورة صحيحا ولو
سلم صحة يحمل قوله او نحو اضافة على
المسئلة الجلى فلم لا يكون ان يكون التمييز
ههنا تمييزا عن الذات المذكورة سواء
كان الامر بمعنى الشىء او بمعنى الشان

بان يكون المضاف فى التقدير اعلم
راى الخليل

زائدة نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه واما
جميع فهو بمعنى اجمعون يستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة
حالا واما مضافا غير تاكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا
تاكيدا وهو قليل نحو جاء القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تاكيدا ومرة
حالا وذلك من ثلثة وما فوقها نحو جاءني القوم ثلثتهم ولا يؤكد بثلاثة
واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن
تاكيدا بخلاف الوصف نحو جاءني رجال ثلث   اما البدل والعطف فظ
خروجهما به لكن في اخراج بدل الكل احتيج الى منبه وهو ان المبدل منه
في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا لمنافيهما   وافادتها
توضيح متبوعها الخ وكذا ينبغي ان يقال وافادتها الكشف والتاكيد
مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال في الثلثة انها خارجة بقوله في النسبة
او الشمول لانها لا يقرر امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا
اظهر قال السيد الشريف قدس سره في حاشية الرضي قال المص يعني في اخراج
الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون
الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة
فيها على النفخة اصلا وايضا ان واحدة لا يقرر معنى نسبة ولا شمول
ثم اعترض بانه واحدة يدل على معنى الوحدة التي هي مدلولة للنفخة
واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا انتهى اعترض
الشيخ الرضي على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في قوله جاء
الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين
في المجيء بمعنى انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا جمعا

معرفا

معرفا باللام المشار بها الى معنيين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح
بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين بالفعل في حالة
واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قالا في قوله تع فسجد الملائكة كلهم
اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود في حالة واحدة
وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظي الا اذا كانت
تلك النكرة محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما الكوفيون
فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون نفس وعين اذا كانت النكرة معلوم المقدار
كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد   اي مكررا للفظ
الاول او ما به تكرر اللفظ الاول فلا جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي
راجعا الى المعنى المصدري للتاكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى بعده اعترض
عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيد في قولك يا زيد يا زيد جاز ان يكون بدلا
اي على الحد
مع صدق هذا الحد عليه واجيب بان زيدا يجوز ان يذكر على انه مقرر كما هو الظاهر
يكون تاكيدا قطعا ويجوز ان يذكر زيد الاولى على انه توطئة لذكر غيره ثم
بدا له ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق فح يكون زيد الثاني
بدلا وجاز ان يكون شيء واحد مقصودا وغير مقصود بحسب وقتين
او حكما بذكر المرادف اعترض عليه بان اكتع واخواته مرادفة لاجمع فيكون تاكيدا
لفظيا مع انه عندهم للمعنوي واجيب عنه بانا لا نسلم المرادفة وكونها
بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ذلك طاريا بعد ضم اجمع والمرادفة
ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تاكيد لاجمع بل
هي تاكيد لما اكد به اجمع واما قول المص واكتع واخواته اتباع لاجمع ليس
معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع لها استعمالا بمعنى انها لا تستعمل

بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها   ويجري في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما
مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان
على حرف واحد تكون بتكرار عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان   وما على حرف واحد يكون واجب الاتصال
لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا
قائم وقد يجوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التأكيد بالمرفوع المنفصل
نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب
المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه وهو واما المستقل فهو تكرير بلا
فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تع وهم بالآخرة هم كافرون   قيل لا معنى
لهذه الكلمة قال الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد اللفظ
الاول وثانيهما ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعاً
وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظ نحو هنيئاً مريئاً ولا يكون
له اصلاً معنى بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وانه لم يكن
له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى متكلف غير ظ
نحو خبيث نبيث من نبثت الشيء اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون
ابتعون قيل من القسم الثاني الا معنى له مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها
كما ذكره الشارح قدس سره   ويمكن استنباط مناسبات الخ
اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد او الاجزاء واما الرجي فلانه
تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيل فلانه يستلزم
انبساطاً وشمولاً والعام منبسط وشامل واما الطول فلانه امتداد
والعام امتداد وجودي   وعن بعض العرب نفسها والاول
اولى لكراهتهم اجتماع تثنيتين حيث تأكد اتصالهما لفظاً ومعنى

قوله قال باصلا

باختلاف الضمير في كله وكذا في جميعه   او الجمع غير جمع
المذكر السالم فلانه لا يؤنث   وجمع في جمع المؤنث اي ما يجري مجراه
وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوز اذا كان مكسراً   كرجال
ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذو اجزاء ذو متعدد
يعني بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد   لان الكلي اما لم
يلحظ افراده مجتمعة جاز ان يلحظ افراد الكلي مجتمعة ولو نسب الحكم على كل
واحد واحد من افراده كالدرهم البيض (جمع ابيض) والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك   الصفر جمع اصفر
ايضا وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان
وكل الانسان اي مجموعه حيوان وزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي
يصح افتراقها حسا او حكما اي افتراق حسي او افتراق حكمي والظ
انه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذو اجزاء يصح
افتراقها حسا ولم يصح افتراق حكمها وحالها لم يصح تأكيده بكل
واجمع فالمعيار الافتراق الحكمي   مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله قال الشيخ الرضي قد يكون لشيء اجزاء يصح افتراقها حسا
وحكما نحو اشتريت العبد فاذا اكد بكل رفع الاحتمال الاول لا الثاني
لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اريد رفع
الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبد   بخلاف جاء زيد كله
القائل عليه بمعنى انه لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا للكوفية فانه
جوزه وهو خلاف القياس والسماع   واكتع واخواته اتباع لاجمع
اذا اردت الجمع بين الفاظ التأكيد وذكر غير كلا فترتيبه ترتيب المتن لكن
يناقش في تأخير ابصع عن ابتع فان الزمخشري وحده ذهب اليه وتبعه المص

يعني نعرفهم من صيغة اختصم خصومة
كل واحد منهما بالآخر ولفظ كلاهما
يكون كالحشو مستدركا محضا لا حاجة اليه

قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاهم صفة للنفس وتقديم
الموصوف اولى واما تقديمهما على العين فلان النفس موضوعة للتعين للذات والعين
مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه
جامدا وابتاع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر
في معنى الجمع واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع
لانه من قولهم حول كتيع اي تام   بما نسب الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان البدل
لا يكون من المنسوب   دونه ظرف لنسب او حال من المستتر فيه اي متجاوزا
من المتبوع   بل يكون النسبة اليه توطئة هذا غير ظاهر في بدل الغلط
لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء اولا فدخل
فيه يا زيد زيدان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في بحث
التاكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التعريف انقص
من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا لا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة
لنا في اخراج متبوع المعطوف ببل الى قوله ولا انتهاء   ونسبة القيام بعينه
الى التابع مقصودة ولكن اثباتا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان
الاستثناء تكلم بالباقي بعد الاستثناء وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف
يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف
على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكره بالاستثناء المحض او من ان يقال ان قولك
ما قام احد الا زيد كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة
غير زيد وهو مقصود بسلب القيام مع لا حاجة الى تعميم النسبة
وبدل الاشتمال قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى النفس

عند ذكر

عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان وسوغ ان يحمل كلام الشارح قدس سره
على هذا   فالاضافة في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية
والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد
وحينئذ يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ
والاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك وكذا
ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين المذكورة والمقدرة النائب
منابها المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف   بل ازاء عطف البيان الا بدل
الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه   والبيان ... المبين ولو المبين لم يأت به
الا الغلط فان كون الثاني هو المقصود دون الاول ظاهر   وان قصد في الاسناد
الى الثاني جعله مناط الحكم فانك قلت جاءني زيد من قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا
قلت اكرمت زيدا اخاك فانك قصدت بذكر المن على المخاطب واردت ان الاكرام
وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان
بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس
اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فلا تقول في بدل الاشتمال قتل الامير سيافه   اي جلاد
وبني الوزير وكلاؤه لان الملابس مفهوم معناه   بخلاف ضربت زيدا جاره
فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاخراجه واخراج ما ذكرناه   فيدخل بدل
اي لم يلزم ثبوت قسم خامس   نظرت الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه
لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخر
بعد ان غلطت بالقصد وشرطه اسلوب التوقي وبالنسيان والسبق اللسان
قال الشيخ الرضي الاخيران لا يوجدان في كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل
النسيان في كلام فحقه الاضراب ببل   بعينه فيما لم يتعلق بالمبدل منه

Margin notes:
اي في قول الصحيح او في مقابل الصحيح
اي لانه يخرج بقوله المذكور سابقا وهو لا يكون مقصودا ابتداء منه

او بالمتبوع لاحتياج ذكره لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية
كونه غلطا   واذا كان البدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان
نكرة مبدلة من معرفة   فالنعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على اطلاقه
بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من
البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى او مقدس مرتين
لئلا يكون المقصود انقص نقل عن المص انه جعل هذا وجها لتوصيفه بدل الكل
واما في توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال لانهما لابد فيهما من ضمير
يرجع الى المتبوع ليعلم ان بعضه او ملابسه فلو كان متصلا لكان مفردا ولو كان
منفصلا لكان موصوفا به   ومضمر نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي
انما يصح بدلا اذا تقدم لفظا الزيدون واخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام
نحو زيد ضربته اياه وهو تأكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا في مثل
اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تأكيد فكذا هنا انتهى حاصل كلامه ان
البدل يفيد ما لا يفيده الاول وما ذكروه من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول
قلنا ان البدل يفيد هاهنا ان ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيدا كما
اشرنا اليه فقولك يا زيد يا زيد   لان المضمر المتكلم والمخاطب الخ قيل ولانه
ان يكون شيء غائبا ومخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز
ابدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر مع كون مدلولهما واحدا فلا يفيد
زيادة على ما يفيده المبدل منه وفائدة للمفهومين متغايران غاية ما في الباب
انهما متحدان بحسب الذات   فان المانع فيهما مفقود فيفيد ما لا يفيده
المبدل منه   واتى على ناقة دبراء عجفاء نقباء الدبراء بشت ريش
والعجفاء لاغر والنقباء سوده شده باى   ان كان فجر اي كذب يقال يمين

فاجرة   ان جعلناه بمعنى المستوي اي ضمن فيه معنى الجعل   لانه ذكر في حد
المبني لفظ المبني لا يقال اجاز ان يكون المبني المأخوذ في التعريف معلوما بوجه غير
الوجه الذي اريد كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض
على تعريف بانه تعريف الشيء بنفسه والظاهر ان السر في ذلك ان اللفظ حقيقة
في مسماه مجاز في غيره فلو اريد به وجه لاحتيج الى قرينة كالمجاز   والامر بغير
واستعمال الالفاظ المجازية في التعريف غير جائز
اللام لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع اللام
كان معربا   والمراد بالمشابهة المعتبرة في تعريف المعرب هو هذه المناسبة لا العكس
لانها اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات
البناء   ولقد فصل يعني انه اراد بقوله ما ناسب مبني الاصل مناسبة
معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن بشرط ان لا يعارضها جهة
مقتضية للاعراب كاضافة اي الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه
عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة
مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول
لان للقوة مراتب ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب   اما بتضمن
الاسم معنى المبني الاصل تحقيقا لا توهما فلا يلزم بناء التثنية لانه تضمن الواو
العطف وهي لا محقق   كلمة او هاهنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافي
التعريف قيل في اي شق يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه
غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم
به الصبيان ولا ما يحكى به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا
والقابه عبر عن حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم اصالتها في
اثرها   اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها والقاب البناء
اثارها

لان الزيدان في قوة زيد وزيد

المفهوم من المبنى من حيث علامته يعني القاب حركات اواخره وسكونها والقاب
علامة البناء التي هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات
لأن المبني قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين ولا يطلق عليهما
الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا
قال الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية
حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تسمية للنائب باسم المنوب ضم وفتح
وكسر ووقف سمي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح
الفم في التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف
وقفا للتوقف النفس عن الجري وبالعكس يعني يطلقون الرفع والنصب
والجر على الحركات البنائية والمراد ان الحركات الى رد لما قيل من ان كلامه يدل
على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله
القابه لأن لقب الشيء مختص به فعلى ذكر الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب
لحركات المبني لا بخصوصها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية
ويطلقون السكون على الجزم بخلاف الحركة حيث قال بالضمة رفعا قد بينا فتشق
به بالفرق بين ما معه البناء وما ليست معه والكنايات الاولى ان هو هو
وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة والاصوات
قيل انها ليست اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء
المبنية في البناء فلهذا عدها منها المضمر قدمه على سائر المبنيات
اذ ليس في شيء منه اعراب ولا نزاع في بنائه وليس ايضا فيه ضما الا التباس
وعلة بنائه احتياجه الى المضمر او تقدم مكني عنه ما وضع اي اسم وضع
فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك من حيث انه متكلم فيه ان ايا في اياي

مثلا ضمير

مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم
بل للمكني عنه من قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم
تلك الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايا يلزمها تلك اللواحق
فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك
لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد ولكنه بعيد ويخرج بهذا القيد القيد
يعني قوله به لفظ المتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم والمخاطب موضوعا للمفهوم
وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولهذا صح انت وضعهم من اذا عبر المسمى بزيد
عن نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب المتكلم وانا المخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان
فسر قوله ما وضع لمتكلم بقوله اي المراد بالمتكلم والمخاطب بمادة او بطريق
الكناية وقال بهذا خرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان
صفة وصح مجاز لعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ
انا موضوع صيغة للمتكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا نقول يا عثم
كلهم نظرا الى اصل المنادى ونقول للمسمى بزيد زيد ضرب ولا نقول زيد ضربت
وانما جاز يا عثم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل ان اريد الوضع بطريق الكناية
فيخرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله بعد داخلا في الحد بناء على ذلك التفسير قلنا
لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل لم وكذا فلا بد منه لاخراجه المراد بالمقدم
اللفظي الى اعلم ان تقسيم المتقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى
او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام المتقدم حقيقة لكن لما كان المقصود
الاصلي هنا بيان المتقدم جعلها من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي
بان تقسيم المتقدم اللفظي الى التحقيقي والتقديري خلاف رأيه فان عادته جعل اللفظ

ومنهم من يجعل وضعهما فيخرج لفظ المتكلم والمخاطب معه

عان

اذ الوضع فيهما بطريق الكناية

قسم التقدير كما في باب حكم المعرب وبيان الاعراب بل نقول لقائل ان يقول
لا معنى لان يجعل الحكمي من اقسام التقدم معتقدا بناء على تفسير المص لانه جعل
الحضور الذهني وعهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء في انه تمحل
جعل الا في جعل العهد في حكم الذكر واما التقدم فحقيقي لا حاجة فيه الى تمحل نعم ذكر الحكمي اى
لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذي بعده احتيج الى تمحل في التقدم بان يقال
مثلا عند متقدم بحكم وضع الضمير واقتضاه فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع الحكمي
لكن قد يجاوز في وضعه ومقتضاه لغرض اما مفهوم بلفظ بعينه سواء
كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني من باب السياق
والاول اظهر كقوله تعالى هو اقرب للتقوى وكقوله حتى توارت بالحجاب
اذا العشي يدل على توارى الشمس والشيخ الرضي جعله من باب المفهوم من السياق
واللفظ الذي ليس منه لان المفهوم من لفظ واحد فكان متقدما من حيث المعنى
لفظا ان يقال من حيث اللفظ او من سياق الكلام السابق على الضمير بل يطلق على
او الواقع فيه الضمير وان كان مع ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي ما يفهم من
في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وان النزول في ليلة القدر التي هي في
رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تع شهر رمضان الذي انزل فيه
القرآن وكذا الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب التنازع فللتحرز
عن التكرار وحذف الفاعل فالمتصل الفا للتفسير المستقل
بنفسه في التلفظ بلسان التخاطب لقيامه مقام الظاهر اعرابه للاختصار
لا مانع ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا
لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح الاول
ضربت وضربت قيل الاولى ان يقول ضربت او اضرب الى ضربن ويضربن

اى جعل المص بمنزلة الذكر

لا ان يجعل من اقسام التقدم

الآية

اى قبل بعده ... العشاء

وهو العشاء ولا يطلق السياق على لفظ واحد

ما يفهم من الالفاظ

لكون

ليكون افراد النوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت
صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او بان المقصود التنظير لا
استيفاء العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم
ان الاختلاف يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان ابتداء
الى ضربن قيل الحد لكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم
اجيب بان معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن وضربن
فيكون الى للاسقاط فيدخل وانما بدأ بالمتكلم الصرفيين يبدؤن بالغائب
لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي انا نحن قد تبدل همزتها
نحو هنا وقد يمد همزته نحو آنا وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين
همزة ونون والالف زيدت للوقف وفي الضمير ابت الى انتن هو كما ان اجماعا
قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال
بعضهم ان انا هو الضمير وان عماد كما ان لواحق اياك واخواته ضماير عند
الكوفيين واياعماد لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة لان
المشاهدة على شاهدة على الفرق واعطوا الغايب حكم المخاطب وذلك
مبني على تغاير الواحد الغايب والواحدة الغايبة قياسا على المرفوع المنفصل
كهو وهي خاصة قيل حال من ضمير فاعل يستتر والتا للمبالغة او مصدر
كالكاذبة منصوب بمحذوف اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة
التي وضعها للاختصار اى المنظور في هذا البناء الاختصار اما اولا فيأخذ
المعاني المقتضية للاعراب في حد لولاها لئلا يحتاج الى الاعراب وانا ثانيا فبقلة
الحروف وهي في المتصل ظاهرة واما في المنفصل فلانك اذا عبرت عن نفسك
وعن غيرك باسمائها وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا منها ما انا انا

وهو الانتقال من الادنى الى الاعلى

اذ المخاطب ادنى من الغايب [illegible]

فبعدم الاحتياج الى قرينة تدفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة
فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج
في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت وانا او هو بعد سبق المرجع لم يحتج
الى قرينة يزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المستتر لانه
اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل   استتار الفاعل اي المستتر من مقولة
الصوت والحرف ولا ادري من اي مقولة هو   للمتكلم صفة للمضارع
مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظاهر ما قاله الشارح من انه
بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله وفي الصفة مطلقا   وفي الصفة مطلقا
باعتبار الصفة هو الوصف   ولا يسوغ المنفصل الا لا ينحصر صور الانفصال
به فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة
في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان فاعل احد جزئي الجملة
فاعتني بابرازه وكذا فاعل المصدر   الا لتعذر المتصل اللام للوقت
او للاجل   اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير
من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير
او بالفصل منه بانه ما وقع تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع
بعد اما المقيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما انت او زيد وكذا ما وقع
ثاني بابي علمت واعطيت اذا كان الاتصال يورث التباسا بالمفعول الاول
اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت اولى
لغرض قال الشارح احترز به عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز
ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لانه كقولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه
بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد

يكون ذلك

وههنا الاهتمام ليس بمقصود ولهذا اخر المفعول

يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم
صفة جرت يعني بالجري ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا
انفصل اي على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف   وما ضربك الا انا
وكذا انما ضربك انا   ولكنه تاكيد لانه لا فاعل اه وهذا هو تحقيق الشيخ
الرضي ولقد فصل ههنا تفصيلا وقال اذا اختلف ما جرى عليه وما هو له
في الافراد او فرعه يعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه وهو التانيث فلا
لبس سواء كان متحمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما ذكر فان اتفقا في الغيبة
ايضا فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس فان اختلفا
في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع
مع الخطاب وفي غائبة مع المخاطبين فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بالتاكيد
واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد
فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرده البصريون في الجميع
سواء كان هناك لبس او لا وسواء كان دفع اللبس او لا واما الفعل فقد اختلفوا
كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت
فان قلت ضمير المفعول في انا زيد ضاربه يرتفع اللبس فلم لم يكتفوا به قلنا
لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيفا الالتباس
على تقدير حذفه فاتي لمجرد رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه   واذا اجتمعا
ضميران ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال   احترازا عما اذا تساويا قال سيبويه
ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا
غائبين لم يجز الاتصال واجاز المبرد قياسا على الغائب   للتحرز عن تقديم
احد المتساويين فيه انه يجوز ان يترجح الاول بانه فاعل في الاصل كضربتك

يعني بما جرى

اي لا يستقل بدون التاكيد

اضافة المصدر الى الفاعل لكن ضمير المفعول باق على حاله او يكون منصوبا من غير ضمير

او فاعل بحسب المعنى كالمفعول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح
بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار البشاعة
في اللفظ فيلزم انفصاله لتعذره ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف
فيأنف من كونه متعلقا بما هو ادنى وحكى سيبويه اي عن النحاة وقال
انما هو شيئ قاس ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد
المبرد مذهب النحاة فلك الخيار لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال
باعتبار عدم الاعتداد وبسبب انه لا منقصة في التعلق بما هو اشرف
منه وصيرورته من جملته بالاتصال وان شئت اوردته منفصلا
قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت اولى من الانفصال في باب اعطيت
لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان الثاني اتصل بضميره
الفاعل وفي مفعولي باب علمت الذي هو المبتداء والخبر وفيهما الانفصال
لانه كان في الاصل خبر المبتداء ان قيل ان الانفصال خبر المبتداء باعتبار انه عامل
معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف يصح ابقاء اثره قلنا هو بعد ثم صورة
ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك
كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي لكونه ما بعد لولا مبتداء عند
الجمهور او فاعل فعل محذوف او مرفوعا بلولا والوجوه الثلثة تقتضي الانفصال
لكن غيروا الاسلوب يعني ان ضمير المتكلم غير فارغ كما قيل وذلك لان
المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله الى آخره من اوله
الى آخره فيشمل ضمير المتكلم لكن غيروا الاسلوب لما ذكره قدس سره
وعسيت الى آخره انما لم يقل لولا انت وعسيت الى آخرهما لاختلاف
الضميرين بالاتصال والانفصال وما لم يختلف الضميرين اوفى لولاك

وعساك

وعساك اعتبروا لهما غاية واحدة وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا
المقام اي مقام الضمير اتصالا خاصة فان سيبويه صحح ان يكون لبعض الكلمات
مع بعضها حال كان لدن مع ما بعدها بالاضافة واذا فقدها عدوه نصبها
قال الشيخ الرضي فيه نظر لان الجار العامل لا يكون زائدا لا بد له من متعلق ومتعلق غير ظ
ويمكن ان يقال متعلق جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك
فالاخفش يصرف فيما بعد لولا ويلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا وسيبويه
في نفسه ويجوز ان الغير في واحد لتقاربه في المعنى لان معناهما الاطماع
والاشفاق فيراعى جانبي لعل وعسى فينصب الاسم به ويجعل خبره مضارعا
البتة والغالب فيه ان يكون مع ان رعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل ونون
الوقاية ويسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحافظ
ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر اي آخر المتكلم اعلم لتعهد غيره ليبقى الى
اي ليحفظ عما هو اخت الجر وهو كسرة في آخر اجزاء الكلمة غير عارضة
لا التقاء الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الاصل علامات
الجر خلاف الفتحة وكرهوا ان توجد فيه ما هو اخت له وبعبارة اخرى
كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في
والبعيد عن الجر ودخولها في نحو عطاني وفي يعطيني اما الطراد الباب او لكون
الكسر مقدرا كما في عصاي او قاضي وتركها في عساي لحملها على لعل
ولهذا سميت نون الوقاية يعني ان اضافته من باب اضافة السبب الى المسبب
وكذا ان تقول ايضا من باب جل شيء عليا عن نون الاعراب سواء كان
معه نون الضمير او نون التاكيد او لم يكن مع احدها وانما جاز قيام نون
الاعراب مع نون الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية

في انه لا معنى لها لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها
اللزوم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة وانت خطاب
عام وقوله مع النون ظرف لقوله تخيير يعني ان وكان هذا التفسير مبني
على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية اولا وذلك
لان قوله واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولان لدن حكمها مع الياء في المشهور
رجحان النون ولكن ان تحمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم وتخص قوله
واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد وقوله في لدن انه يتبع
للحفظ فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت للمحافظة
على الحركة البنائية هذا في غير التثنية واما في التثنية فوجهه ان كسرة
المكملة مغايرة لكسرة نون الاعراب اولانها لطرد الباب وعلى الكسر
في لدن قال الشيخ الرضي لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين فان سيبويه
يقال في لدُ بالضم لدنى وفي الكاف الجارة كي لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء
المتمكنة ويقربها الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم يقربانها الى
تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز عن اضافة الجر في المضارع مع النون من حيث
انه فعل لا من حيث ان حركة آخره حركة بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة
لشبهها بالفعل وقد صرح بذلك التعليل تحرزا عن اجتماع النونات فيه
تغليب اذ ليس في لدن الاجتماع نونين كما في لعل فانه في قوة اجتماع اربع نونات
اذ ليس الفاصل بين اللامين الا حرفا واحدا ويختار في ليت
المشهور فيه ان النون لا ترد الا في ضرورة الشعر ويتوسط بين
المبتداء والخبر الظاهر بقوله ويقع بين المبتداء والخبر ففيه تجريد ويحتمل
ان يكون بين للتاكيد وانما احتيج الى التاكيد لان المبتداء والخبر

ان لا يقع

حاصله ان التخيير في زمان مصاحبة النون الاعرابية في المضارع مع ياء المتكلم

ان لا يقع بينهما فصل قبل العوامل وبعدها اعترض عليه بان العوامل
اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتداء وخبرا فكيف يصح قوله يتوسط بين المبتداء
والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز
وذلك جائز عند المص وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتداء مثلا الجزء
الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني فيها وبان المبتداء على حقيقتهما لانه من
قبيل رايت هذا الشاب في شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف
في الحاضر لغو وفي الغايب معتبر ولهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه
ليس من قبيل الوصف بالحاضر من قبيل الوصف بالغايب فنظيره رايت شابا
في شبابه وصباه لا رايت هذا الشاب في شبابه وصباه صيغة مرفوع
انما اتى للفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير
صورة المرفوع ليناسب الطرفين اعني المبتداء والخبر مطابق للمبتداء
ليشاكله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير الضمير في الرفع عاهو باعتبار الخبر
وتكلما وخطابا وغيبة ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف
غايب يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده
حتى لا يسقط عن خبريته وذلك التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل
علة غائية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين الغاية والمغيا
وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان
للقصد بيان التسمية يقال لانه يفصل او لانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع
الفصل بين الصفة والموصوف وبالوضع نعتا قيل يحتمل ان يكون حالا
ان يكون الخبر معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك الاشتراك لثبوت
الالتباس في المبتداء والخبر اذا كانا نكرتين قلت انما لم يعتبره ذلك لان صفة الفصل

او بوضع ضمير الفصل ان لا يقع بين الصفة والموصوف

تفيد التاكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم واذا كان تاكيداً
يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا يؤكد والظ ان يقال انما اشترط
ذلك لان نقل الضمير الى هذا اللفظ خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي ان
يقتصر على مورد السماع وجاز المازني وقوعه قبل المضارع لقوله تعالى ومكر اولئك
هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل عليه ان يكون مبتدأ او تاكيدا كما في قوله تعالى وانه
هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظ بالمضمر وفي نظيره تاكيد المنصوب
بالمرفوع والجواب بانه تاكيد للمضمر المستكن في الفعلين لكنه قدم للحصر كما في انا عرفت
وليس ذلك بالحقيقة احتمالا آخر لانه ح مبتداء عند المحققين ولا موضع له
عند الخليل متعلق بقوله له لانه ظرف مستقر او ظرف للنفي وبعض العرب
قوله عند الخليل اي ظرف للنفي اي انتفى الموضع له عند الخليل
يجعله مبتداء وبعضهم يجعله تاكيدا لما قبله وعنده دخول لام التاكيد عليه
فان لام التاكيد لا يدخل التاكيد ويسمى قبل الجملة تلك الجملة خبرية
اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتداء فانه ح يجوز ان يكون
فعلية كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ولا يبعد هذا وجه وجيه
ضمير غايب لان المراد به الشان والقصة وهو مفرد غايب فيلزمه الافراد راجعاً اليه
اي معناه الشان والقصة ان لا يكون
والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتداء فيلزم مطابقتها
له كما ذكر ويجيء تانيثه قال الشيخ الرضي تانيث هذا الضمير وان لم
يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع
والظ ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير
غايب نعم قوله يفسر وصف له بان كان مبتداء وبان كان عاملة حرفا فالضمير
مرفوع الى غير ذلك اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات هكذا قالوه
وفيه انه مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصح الحذف بل لا بد له من قرينة

وجاز ان

وجاز ان يقال قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف
فلدفع الخلف في نحو قوله عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة
المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل
اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون
حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان يكون الجملة الواقعة
بعدها في تاويل مفرد وهي اسمها وخبرها محذوف والتقدم ان هذه
القصة مطابقة للواقع لان الخبر كلام مستقل هكذا قال الشيخ الرضي وفيه
قوله
ان الاستقلال لا ينافي ثبوت القرينة كما قال هو في قوله ان من يدخل
الكنيسة يوما الخ وذلك الدليل ان نواسخ المبتداء لا يدخل على كلم
المجازاة ان قلت يجوز ان يكون ان هذه من حروف التصديق
قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيما قلنا في الحديث
قال قدس سره في الحاشية الكثيب بعيد النصاية الجآذر جمع جؤذر وهو
ولد البقرة الوحشية اي اسماء وضع كل واحد منها انما فسر بذلك لان
المفسر بحسب الظ هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه اشارة حسية
هي تخييل امتداد واصل بين المخيل وما يصير غاية لذلك الامتداد وهي
لا يكون الا المحسوس مشاهد فلا يرد ضمير الغايب ولا يرد ايضا
ان هذا تعريف للشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة لان المعرف ليس ما يفهم
من الاسماء مفردة قد اضيفت الى الاشارة بل المذكور المركب الاضافي بمعنى اصطلاحي
كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة المعلومة لكل احد ومن الظ ايضا
انه ليس تعريفا للشيء بنفسه كما يوهم لان الماخوذ في المعرف جزء لا بقيده وانما
يكون كذلك لو كان نفسه ماخوذا بقيده محمولا على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد

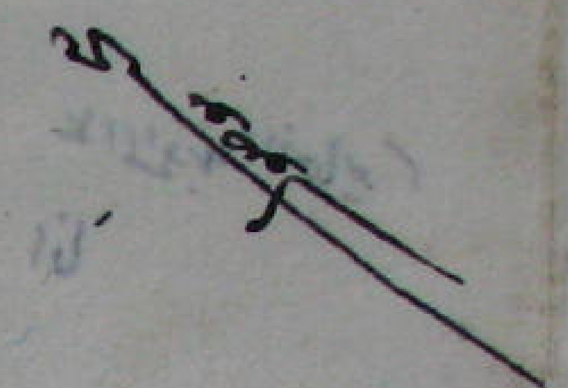
او مامن شيء الا وبيد الله عليه   وهي ذا المذكر لما يصح حمل ذا على هي لعوده
الى الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين تارة بان قوله هي مبتداء خبره
محذوف الخبر اى وهي خمسة والجملة التي بعده مبينة والاولى ان يقال اى وهي
فيما سنذكر وتارة بان ذا خبر بتقدير معطوف اى وهي ذا واخواته وقوله
المذكر خبر مبتداء محذوف اى هو المذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف
المبتداء حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله المذكر خبر لذا والجملة خبر المبتدأ
الاول بتقدير العايد اى وهي ذا منها المذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتداء
خبره محذوف والجملة خبر المبتداء اى هي منها ذا المذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف
مع ان شرح الكلام ليس على نسق واحد ثم قال قوله لمثناه ذان من باب حذف
الموصول اى الذي لمثناه ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين
لكن نقل ان بعض المحققين مالوا اليه وقيل ان قوله تع وما منا الا له مقام
معلوم من هذا الباب اي ما منا الا له مقام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه
ظهر لك ان توجيه الشارح احسن والطف   والعامل في الحال معنى الفعل
فيه ان قوله ذا جزء للخبر على التحقيق فان نظيره البيت سقف وجدران
وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع   قدم [illegible] يمكن ان يقال انه
قدم لان الذهن ينساق الى المثنى والجمع بعد ذكر المفرد   على احد الوجوه
قال فقد صرح في الحاشية وقيل ان ها هنا بمعنى نعم وهذان مبتداء وساحران
خبره وقيل ضمير الشان ههنا محذوف اى انه هذان لساحران   بقلب
الالف ياء فان الياء قد يكون علامة التانيث نحو تضربين بقلب الالف والياء
هاء لان الهاء قد يكون مبدلة من تاء التانيث في الوقف   بوصل الياء لحصولها
من الاشباع او الجمع العوضين   ولا يثنى من علامة الجمع بدون التثنية المتعارفة

لان المعرفة

لان المعرفة لا يثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة   واذا كان مقصورا
يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصله على سبيل اللحوق يعني ان اللحوق
يقتضي اعتبار الاصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالها بالاخر وانما اختار هذه
العبارة لدفع ما قد يتوهم من انها جزء الاسم الاشارة اعلم انه قد يفصل   اى المراد بها الضماير
بين ها واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف وذلك بانا واخواته كثيرا نحو ها   انا
ذا وها انتم اولاء وها هو ذا وبغيرها قليل   لامتناع وقوع الظ
موقعها فيه ان ضمير افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع اسم
فالاولى ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة
ذاك انيت وفي ترجمة ذلك آنت   وهي الحرف تذكر وتؤنث واعتبر
هنا تذكيره بقرينة تذكير الاسم العدد اعني خمس   اى حروف الخطاب
فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة   وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط قال الشيخ الرضي يكون الكاف للمتوسط وللبعيد دون القريب وذلك
لان وضع اسم الاشارة للقرب والحضور لانه للمشار اليه حسا ويشار بالا   شارة
الحسية في الاغلب الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما
اتصلت الكاف به فكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث يصلح كونه مخاطبا
اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا في موارد
مخصوصة فلما اورثت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا
للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال المتوسط واذا اردت
التنصيص على البعدية جيء بعلامة وهي اللام وبالكاف المص كذا ذكره
الشيخ الرضي وفيه شيء لان استعمال كل في مقام الاخر بالتاويل كما ذكره
في علم البلاغة فكان نقول انه قال يقال اشارة الى الاستعمال فانه لو قال

وذا للقريب لم يفهم منه الا الوضع   ولكن لما كان المخالفة بين ذا وهولاء
للبعيد التفويه   اشارة الى كلمة ذلك لان ما عداه غير صالح لذلك اذ ليس
فيما ذكر زيادتان الا ولذلك (اى اللام والكاف)   بضم الهاء وتخفيف النون للقريب وهناك
للمتوسط وهنالك للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف
ولا يلحق ثم   خاصة اى اخص خصوصا ذكرت للتاكيد   لا يستعمل
في غيره الا انجازا كما استعمل في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية اى ح وذلك
باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام
اى مواضعها   اى اسم لا يتم الى اى اسم لا يتم حال كونه جزءا وهو بعيد
عن المعنى المراد   ولا يصير جزءا تاما ذكر الشيخ الرضى هذا الاحتمال
وقال ذلك لان الافعال الناقصة لا تصير لها   والمراد بالجزء التام اه
حمل الرضى الجزء التام على ركنى الكلام كما يتساق اليه الفهم اولا وقال معناه ان   الشيخ
الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بصلة هذا هو الحق لكن
لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعل لم يكن الا بصلة فلهذا صرف الشارح
قدس سره الجزء التام غير ظاهرة   والمراد بالصلة معناها اللغوى
كذا انسب الملخص وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا
خفاء في ان المتبادر معناها العرفى فلو قال بجملة خبرية وضمير له كان اخصر
واصح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا او قصد بيان الاسم
المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير (اى بقوله وصلته جملة خبرية) وفيه ان مقام التعريف التفصيلى اجمالا
لا الاجمال ثم التفصيل في خارج التعريف وان ذلك القصد ينافي ما نقل
عنه من ان المراد معناها اللغوى (اى بقوله وصلته جملة خبرية) نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه
التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم في اللفظ لانهم اخذوا

فيكون المعنى وله بصلة وعايد اى شئ متصل وعايد منه اخصر ما ه



الصلة

١٣٦

الصلة العرفية في تعريفه   فيكما هذا القول مستدركا لا يقال جاز ان يكون
لاخراج الموصول الحرفى وهو ما او مع ما يليه من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى عايد لانا
نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما الا بصلة نعم الجزء التام هو
المأول بالمصدر لا الحرف المصدرى المنضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمى   ولقائل ان
يقول يمكن اه بل يجب ان يقال ذلك والا لزم نقض الحد بمن الشرطية لا يقال لا حاذن
يلزم ان يكون تعريف الموصول الا مصطلح بالصلة الاصطلاحية كتعريف
العالم بماله العلم وذا لا يجوز لما قيل من ان تعريف العالم بماله العلم جائز اذا
فسر العلم بعد ذلك كان يقال مثلا العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هى به
لان الخفا في العلم كما هو المشهور وليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من
يعلم اللغة بل باعتبار مبداه فتعريف العالم بماله العلم تعريف الشئ بنفسه في الحقيقة
على ان قوله وصلته جملة خبرية ليس تعريفا لها والا لزم التعريف بالاعم بل لانا نقول
المراد بالموصول معناه العرفى وهو باعتبار هذا المعنى ليس ماخوذا من الصلة العرفية
ولا يدل بهيئته الاشتقاقية على شئ من معناه العرفى حتى يكون تعريفه بها كتعريف
العالم بالعلم   بان يقال الصلة جملة الخ فيه تامل   وصلته اى صلة ما
لا يتم جزءا الخ اجعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة بالقياس اليه لا الى الموصول
جملة خبرية اعلم ان ذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان
المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا في
الخبرية واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تع وان منكم لمن ليبطئن فلان
الصلة هى جواب القسم وهو جملة خبرية   او ما في معناها كاسمى الفاعل
والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
بمنزلة الاستثناء   لا غير ضمير الا نادرا فانه قد يجيء الظاهر موضع المضمر
الضمير

نحو من يضربنى اضربه وفى انتقاضه به منافرة لان من مبتدا والجملة الشرطية خبره

الجملة

قوله لمن واللام فيه لتوطئة القسم وقوله ليبطئن جواب القسم واللام فيه لام جواب القسم

لان اللام الموصولة تشبيه اللام الحرفية وليست بالحقيقة لاما حرفية كما اى الرجل الضارب
زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى موصوف مقدر تعليل
جملة مخفى ولهذا يحمل ح ولو كان بمعنى الذى كان صحيحا وايضا لا يكون صلة مصدر لانه
لا يقدر بالفعل الا مع ضميره ان وهو معمولها بتقدير المفرد والصلة لا يكون الا جملة
وهي اى الموصولات لا احفظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان تانيث الضمير
باعتبار ان ضميره جماعة فيكون المرجع مفهوما من السياق والضمير واقع فيه
الذى اصل لذى عند البصريين زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة
التى بعدها صفة لها فان الجملة لا يكون صفة للمعرفة ولما كانت فرد في الصفات
جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون
صفة بخلاف سائر الموصولات   والتى بقلب الذال تاء   واللذان واللتان
وقد يشدد النون فيهما بدلا عن الياء في المفرد   والذين كاللامين لجمع المذكر
من اولى العلم واللذون في الرفع هذيلية وقد يحذف من اللذون تخفيفا من
اللذين ايضا   واى مضافا الى معرفة مجرورة ظاهرة كانت او مقدرة
بمعنى الذى وفرعه وكذا في قوله بمعنى التى اللذان واللذين   المنسوبة الى بنى طى قلبت
في التثنية اى في الياءين الفا والاخرى همزة تحرزا عن اجتماع ثلث الياءات
وذا بعد ما عند الكوفيين كذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما
الاستفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين
اذا لم يكن زايدا كما في قوله تعالى من ذا الذى يقرض الله اى من الذى فان ذا زايد
اذ بعده موصول   والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه
لخفا موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف
احد العايدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذى ضربته في داره زيد اذ يسعى

عن ذكر

عن ذكر المحذوف في ما الباقى فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مجرور او مرفوع
فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا وان الموصول لا يدل على
ان لا يكون العايد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف
بشرط ان ينجر بالاضافة صفة ناصبة له تقديرا او ينجر بحرف الجر متعين كقوله
تعالى انسجد لما تأمرنا اى به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه
بحرف جر متحد في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذى مررت او بزيد الذى مررت
ثم مذهب الكسائى في مثل التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجار اولا حتى
يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا الا ليصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش
حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا
بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اى جاز الحذف بلا شرط
آخر وان لم يكن في صلة فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذى
في السماء اله وفي الارض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله
في الارض ظرف لغو يتعلق بقوله اله لانه في معنى معبود اى الذى هو معبود في السماء
ومعبود في الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت فلا لتخصيص العايد بالمفعول
وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء قلنا قد مر غير مرة ان الحذف لا يجوز الا
مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون العايد
بعد الا ليس الا للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا
في صورة الانفصال بالحذف فلانه فلما يخفف تأمل واما قولك لا معنى لتقييد
العايد بالمفعول فسؤال فيه ان العايد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا
فلا اشكال وان كان قبله فقوله المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان
مرفوعا فقد عرفت انه على الاطلاق لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على

اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة
والكلام في حذف العايد من حيث انه عايد ويجري هذا الى لجواب في المجرور
ايضا دعريف المتعلم وجهة التعريف التمكين والتدريب وتذكيره
اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما
وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضمرين
لان الذي يخبر عنها اي بحسب الذكر واما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال
المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد الخ وانما اعتبر هذا الوصف
بالقياس الى زيد دون الذي مع ان المخبر عنه بحسب الظاهر لان شان المخبر عنه ان يكون
مفروغا عنه والجملة التي مع اجزائها مفروغ عنها دون الموصول اي اوقعت
كلمة الذي الخ لان المطلوب ان يخبر عن الموصول والمخبر عنه في الاسمية مبتداء
والمبتداء مرتبة الصدر وجعلت الخ لان المطلوب ان يتصف الموصول بالوصف
الذي كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير شئ من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون
الموصول صلة مكان المخبر عنه لتصديره مبتداء فلابد ان يكون بائنه وهو الضمير
العايد مكانه واخرته لانه خبر وحق الخبر التاخير في الجملة
الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان مع مرفوعيهما
جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار
فيها قلنا لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة للام في ضمير
الشان ولو قال في ضمير المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم
فائدة والموصوف والصفة وكذا الفاظ في الاشهر اذ تلك الالفاظ
معتبرة في التاكيد فلا يفيد الضمير ما افادته ويجب ان يكون الضمير
مفيدا لا يفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان والمعطوف واما البدل

اي اذا اخبرت عن زيد الذي
من جملة ضربت زيدا بالالف
واللام تقول الضاربه انا
ولا تقول الضارب انا اياه
لصيرورة الكلام طويلا

والمبدل منه

والمبدل منه فقد اختلف فيهما فالمصدر العامل وكذا الصفة العاملة
واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم يعلم في الضمير المستكن
لغيرها نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل في الضمير
المستحق لغيرها اي الذي يستحق غيرها وما الاسمية قال
الشيخ الرضي الخ في المبنيات ما يوافق لفظه الموصول لم يجعل له بابا
براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من
المبنيات في اسماء الافعال كفجار وفساق وباب قطام لموافقة لباب
نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان الفيلسوف يقتضي
ان يجعل ابوابا براسها لا الحرفية لانه ذكر احوال الاسم واقسام
الحرفية فيجي في بحثه فانها اما كافة اي مثلا واستفهامية
قد يراد معها التحقير والتعظيم والانكار ويحذف الف ما الاستفهامية
في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف الجر والمضاف الا اذا جاءت بعدها الاستفهامية
نحو بماذا تشتغل نحو بما نكرة النفوس اه قيل جاز ان يكون ما كافة
قال المص الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف
واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه انه
يجوز ان يكون من للتبعيض متعلقة بنكرة كما في اخذت من الدراهم اي شيئا
من الدراهم ويجوز ايضا تضمين نكرة معنى شيء وتنقيص وحمله قوله له
في صفة الامر لان اللام فيه للعهد الذهني وتامة غير محتاجة
الى صلة وصفة وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام
فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وفايدتها اما التحقير او التعظيم
او التنويع نحو اعطيت عطية ما اي اعطية لا تعرف من حقارتها او لا مرها

لان المرفوع فاعل ما غير داخل في مفهومه

ومصدرية ايضا

هذه اللزوم على تقدير كونها كافة لان ما يكون زائدة فلابد من تقدير صفة لقوله من الامر

تقدير بما نكرة النفوس شيئا من الامر

تقدير بما نكرة النفوس مستحقة منقصة من الامر

لا يذكر

اى الامر عظيم لا يعرف عظمته واضربه ضربا ما اى ضربا كجرب لا غير معين
فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة
غير موصوفة وتجئ عند الكوفيين حرفا زائدة نحو قوله والاخرون من عدوا
اى الاكثرون وهي عند البصرية موصوفة اى انسانا معدودا قال الشيخ
الرضي اعلم ان في وجوهها لذى العلم ولا يطلق لما لا يعلم ويقع على ما لا يعلم
تغليبا ومنه قوله تع فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك
لانه تع قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بنى على
هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم
وقد جاء في العالم قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو
ذو سؤال عن صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا للاستفهام ما كانت او غيره
في المجهول ماهية وحقيقة ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهية وهي منسوبة
الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء او الاصل المائية او نقول انه الى ما هو على
تقدير جعل الكلمتين كلمة وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤالا
عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية
لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه
لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير للبشر   والموصوفة نحو يا ايها الرجل
قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش
كونها نكرة موصوفة   لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد انما قيد بالتزام
الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجلا فانه قد ينتصب ما بعد كم لحرف وقيد الاضافة
بقوله الى المفرد لئلا يرد النقض باذ واذا فانهما يضافان الى الجملة ولا بلدن
فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم

المتمكن

المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة
كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة
اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة قال
الشيخ الرضي انما التزم في اي الاضافة لان وضعها للبعض بعضا من كل فاذا
حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرف في النداء وان كان مقدرا بقي على   اى مع اعرابه بمقتضى العامل
اعرابه   الا اذا حذف صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية فلا يبنى اى
معها او ان كانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون ذلك الصدر
ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا بني على الضم واجاز سيبويه الاعراب
وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء
قياسا لا سماعا   فيمن قرأ بالضم دون الفتح وليس في قراءة الضم
الوفاق على انها موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اي هذه استفهامية
معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة على اضمار القول
اى كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة مفعول لننزعن كما
تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون النزع واقعا
(اى بعض كل طعام)
على من كل شيعة اى لننزعن بعض كل شيعة فكانه قيل قال من هم فقيل
ايهم اشد اى الذين هم اشد وقيل ان ننزع معلق عن العمل وليس بشيء
لان مفعوله ليس جملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة   لتاكد شبه الحرف
ان قلت قد مر ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى مع
حذف صدر صلتها فان كثرة الاحتياج اليه لا ترفع المنافاة على تقدير
رفع المنافاة كان ينبغي ان يبنى مع قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج
قلنا قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت مضافة

والفرق بين ما ذهب اليه الكوفيون
وبين هذا القول بالسؤال المقدر
وعدمه فيه

وحذف صدر صلتها يبقى في صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة
امر قياسي وبناء اي مضافا عند حذف صدر صلتها سماعي   وفيما
ذا صنعت قال الشيخ الرضي ذا لا يجي موصولة في ذا الا بعد ما ومن الاستفهاميتين
والاولى فيما ذا ومن ذا غير مسك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي
اي الذي هو هو على حذف المبتداء واما قولكم ذا قائما فذا فيه الاسم
الاشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي ان يكون ذا زائدة وان يكون اسم الاشارة
كما في قوله تعالى من هذا الذي فان ها التنبيه تدخل على اسم الاشارة
احدهما ما الذي الجملة صفة لقوله وجهان او استينافية   على ان
يكون ذا بمعنى الذي قال الشيخ الرضي لقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة ويحكم في نحو
ماذا صنعت بزيادتها ان قلت رفع الجواب ورفع البدل عن ما يدل على
ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون ما مبتداء وذا مفيدة والفعل خبر لما
بتقدير العايد وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتداء قليل دون صلة الموصول
والظاهر ان يؤد اهما واحد يؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضي من ان ذا
موصولة او زائدة   وفي جوابه نصب هذا اذا كان بعد فعل ناصب
لما قبلها ومشتغل عنه بضميره او متعلقه واما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا
عرض وماذا عليهم وماذا احل لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة
او زائدة   اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي قيل كان هنا يحتمل
ان يكون ناقصة على اصلها وتامة وبمعنى صار فزائدة وقال ان اسماء الافعال
بمعنى الامر او الماضي كما صحيحان معناها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضي وقيل
انها مصادر وفيه انها تستدعي تقدير فعل قبلها فلا يكون اسماء الافعال
وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول انها مصادر الافعال
اسماء م

اي قلنا قال المص وجهان كانه سئل عند ما هما فقال المص في جواب احدهما ما الذي اه

وانما

وانما سميت اسماء الافعال قصورا للمسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائهما
اللهم الا ان يقال ان بعضها مبني لكونها في الاصل اصواتا كصه ومه
وحمل الباقي عليها طردا للباب وقيل مبتدأ والفاعل ساد مسد الخبر
وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتداء يكون مسندا
لا ينافيه معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لو لم ينافي الابتداء لصح ان يقال لكل فعل
انه مبتدأ وفيه ان ذلك امر اصطلاحي وان هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة
في الافعال الجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه عن الاعراب
عما غيره معهود فلا بد ان يجعل له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الثاني من المبتدأ
يؤول بالاخر الى انه مسند اليه لان قولك اقائم زيد في قوة ان صاحب القيام هو
زيد ولا يتصور ذلك الفعل وما هو بمعناه ولهذا نه بعضهم عامل الرفع في المبتدأ
مطلقا كونه مسندا اليه   لانه المضي على الانشاء فيه ان المعنى لو كان على الانشاء
وهو الحق لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على المضي فالظاهر في بناء اسماء الافعال
ما قاله الشيخ الرضي وهو انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق
الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا
لا حاجة الى العذر المذكور   مثل رويد زيدا في الاصل تصغير ارواد مصدر
ارود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان تصغيره قليلا ويجوز
ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدى الى المفعول به
مصدرا او اسم فعل بتضمنه الامهال وجعل بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل
ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل   مثال لما هو
بمعنى الامر وهو بعد مستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيد اي ارواده كما
ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه في هذين المثالين

اشارة الى اقسامها بفتح التا قال الشيخ فتحت التا نظرا الى
اصله كانت مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت
للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد اذ معناه ما ابعده وكان القياس على
تقدير ان اصله هيهية كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالها لكن يوقف
عليها في الاكثر بالتا تنبيها على التحاقها بالافعال فكانها تاء فاء
قامت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التا مفردة كقوقاة والوقف
على الها واما مكسورة التا فجمع مفتوحة التا مفردة كسلات والوقف عليها
بالتا والمضمومة التا يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالها والتا
وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها
وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكين عند بعضهم خرج عن التمكين
وجعل دليلا على كونه موصولا لما بعده كما ان تجرده عنه دليل الوقف
عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح
لذلك بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم
فعل كان بمعناه وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين
اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين للمصدر بتعيين متعلقه
اى المسكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الكلام الحديث فجاز ان
لا سكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت
سكوتا تاما اذ العربي الخ قال قدس سره في الحاشية الخ الخالص
بحسب الوضع وان كان طاريا مثل الضارب احسن لو قال
بدل اسمي الماضي كان اظهر المشتق من الثلاثي يعني ان قوله من الثلاثي
صفة للامر ولا يخفى ان تقدير المشتق الصق من تقدير الكاين

اى قياسي

١٤٢

اى قياسي او ذو قياس على انه لم يأت اى على ان اسم الفعل من الرباعي
بمعنى الامر لم يأت الا نادرا وهو كلمتان قرقار اى صوت من التصويت وعرعار
اى تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة للصبيان وفيه ان الحكاية لا تغيير فلو كانا
صوتين لقيل قرقار وعرعار كغاق غاق
حال كونه مصدرا صاحبها ضمير
قال المبرد وقرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان مبني
قال معرفة اى علم جنس كسبحان وقوله كفجار صفة اخرى لمصدرا
ويجوز ان يكون خبر محذوف اى هو كفجار والجملة معترضة قال الشيخ
الرضي وقال ايضا ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او علما
مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها
منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة وصفة لمؤنث
لم يجئ للمذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف ويستعمل اما لازمة للنداء
سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار
بالغلبة علما جنسيا نحو جباذ للمنية وهي في الاصل ما يجبذ اى يجذب
ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثاني باق على وصفيتها
نحو قطاط اى قاطعة كافية واما عدلا انما اعتبر ذلك لان الزنة
غير كافية والا لزم بنا اسلام وكلام لكن فيه ان لا دليل على العدل لثبوت
التجرد وثبوت فاسقة لا بد لان على كون فجار وفساق معدولين عنهما الجواز
ان يكونا مرادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لاطراد وجودهما فيبني
كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا عن انزل وما استدلوا
به عليه في غاية الضعف فالاولى ان يقال ما قاله الشيخ الرضي وهو ان قسم
المصادر والصفات بني لمشابهته لفعل الامر زنة ومبالغة اذ في الكل

عادل
... انزل ... ونحوه
صفة المصدر اى بكسر ... لا الاسم العين
يجذب
ميكشد

مبالغة علما للاعيان حال الاخر مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب
في تميم اي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان
تعلق بكل من قوله مبني ومعرب لزم توارد العاملين على معمول واحد وان
تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر
للاخر كما في باب التنازع لمشابهته فعال بمعنى الامر فيما ذكر
في اخيه ولا يجري فيه ما يجري فيهما فالوجه فيه ان هذا القسم اما علم
مرتجل او منقول عن المعنى الموضع فان كان علما معناه الاصلي وكان فيه
المبالغة وان كان مرتجلا علما فحمل على المنقول لانه اكثر من غيره وجه
الاكثر في ان الحجاز وان وجه البناء في ذي الراء قصدا للامالة اذ هي
امر مستحسن والمصحح للامالة كسر الراء وهي لا تحصل
الا بتقدير البناء لانه اذا عرب
منع الصرف فلم يكسر

الامالة بان يقال في
حضار حضر كما
يقال في ابواذ ابوبز

عبد الحوائي

تم تم ... سنه
١٠٨١

كتبه الفقير الحقير المذنب المحتاج الى رحمة ربه الفتاح حسن بن الشيخ مصطفى
في طريق قارص في منزل ... انقره محله بكيجه غفر الله له ولوالديه ولاستاذيه

الفقیر محمد القاضی بمدینة ... سابقا

الفقیر محمد القاضی ...

عمریمك حاصلیدر اشبو کتابی مرغوب
قومزقیمت بن اولیجك جاهلی یاد انده دوشه
عزتیك حقی ایچون سنده اومادم یا رب
هر بر صاحبینی یاد ایده اخوانه دوشه

بوکا
بو کتابك غدیری مهر بوکه
نوکیم ضحزاده قایمدر